

ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ

من فضل الملك القدوس على عالم التفسير قدوة في كل باب من ذلك الكتاب من غير هذا الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم

فِي الْمَطْبَعَةِ الْعَوَامِيَّةِ بِمَدِينَةِ مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ

٢٢١٨٤

الف ١٤



بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الضعيف الخامل المتوازي مصديق بن حسن بن علي القنوجي البخاري ختم الله على
 الفم شهد رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامين وعلى آله الطاهرين ومحبب الراشدين في يوم
 نوره الايات التي يحتاج الى معرفتها راغب في معرفة الاحكام الشرعية القرآنية وقد قيل انها تسماها آية
 وما صرح بذلك وانما هي بالآيات وقريب من ذلك وان عدلنا عنه وجهنا الابدل حيلة مفيدة صرح ان
 تسمى كلاما في عرف النخاعة كان اكثر من تسماها آية وهذا القرآن من شك فيه فليعدو ولا علم ان احد العلماء
 اجب غفلها فبها بل شرط ان يعرف مواضعها حتى يتمكن عند الحاجة من الرجوع اليها فمن انقلبا الى
 كرامته ما فربا كفاه ذلك ولم ينقص فيها الوعدين من آيات الاحكام احدها ما لا يولد بالضرورة كقوله
 سبحانه وتعالى يا ايها الصلوة واتوا الزكوة لا امان من بهل الا ان شغل الاية من ذلك على ما لا يعلم بالضرورة
 بل بالاستدلال فاذكر كمال الابل القسم الاستدلال في منها كآية الوضوء والتميم وتمايزها باختلاف المجتهدون
 في صحة الاحتجاج فيعلم امر معين وليس بمطلع الدلائل ولا منهما فانه لا يجب على من لا يعتقد فيه ولا
 ان يعرفه اذ لا ضرورة للاجواب معرفة الاستدلال به وذلك كالاستدلال على تحريم لحم الخيل بقوله تعالى
 لا تأكلوا مما يقتلوا ولا ذنبه وهذا لا يجب معرفة الا على من يتخرج به من المجتهدين اذ لا يميل الى حصر كل نظر او مجرد
 استنباط الاحكام من غنى معانيه ولا يلحق الى ذلك الا عدم الوجوه وان من اضعت الطرق منه
 علما والبرهان وليس القصد الا ذكر ما يدل على الاحكام ودلائل وانه تكون عناية طالب الاحكام
 به اكثر والا فليس يحسن من طالب العلم ان يميل النظر في جميع كتاب الله تعالى مقدما للعناية فيه من الاما
 طعة لثقت ما يتيسر بنها للاحكام والآداب من طواها وخوافيه فانه امان من الضلال والعمى والاهمال

ما يفرقون بين من الرود في حديقته قوله عليه السلام بين من أصله باذن الله تعالى فتدق من جميع كل ان
لست تشاري في نفسه ولكن لا يفرق بين الايمن اذن الله تعالى فيه ولا يحل العلم على ان له تأثيرا في نفسه
حقيقته ثابتة ولم يخالف في ذلك الا المعتزلة وابو حنيفة كما تقدم في قوله تعالى من يظفرهم ولا يغيرهم ولا يغيرهم
بان السحر لا يعود على صاحب الجانحة لا يجلب اليه فتدق بل هو من بعض خسران بحيث قال ابو الاسود في ان الجانحة
عالم الاوس من غير ان يفرق بين المعتزلة والاشعرية ان تعبر الى العنود انتهى فلكل واحد الشراؤها الاستبدال الى ان
استبدال ما استلوا شيئا من على كتاب الله والخلق التعصيب عند اهل السنة والمراد به ذلك المشوق والمغرب
فانما قولوه انفسه وجه الله المشرق موضع المشرق والغروب موضع الغروب اي بهما ملك الله
ما بينهما من السموات والارض فلهما قولوه فانما قولوه اي اي جهة يستقبلونها فمنها
وجه الله الذي يرضى لكم استقباله وذلك يكون عند القياس جهة القبلة التي امرنا بالتوجه
اليها لقبلة الصلاة فلهذا جعل شطر المسجد الحرام حيث ما كنتم فكلوا وجوهكم شطرا وقال في المكشاة
والعني انكم اذا دخلتم ان فصلوا في المسجد الحرام او في بيت المقدس فقد جعلت لكم الارض سجدا فصلوا
في اي جهة شئتم منها وما فعلوا التولية فيها فان التولية مكنة في كل مكان لا يقتصر انما تنافي
مسجد ودون مسجد ولا في مكان ودون مكان انتهى قال الشوكاني في فتح القدير وهذا تخصيص لا يجله
فان اللفظ واسع منه وان كان المقصود ببيان السبب فلا باس انتهى واخرج ابن المنذر وابن
ابن حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن ابن عباس قال اهل التمس من القرآن فيما ذكر لنا وانما
شان القبلة قال الله تعالى والله المشرق والمغرب الآية فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل
خوبيت المقدس وترك البيت الحقيقي ثم صرفه الله الى البيت ونسما فقال ومن حيث خرجت فارجع
شطرا المسجد الحرام واخرج ابن المنذر عن ابن مسعود وخوجه واخرج ابن ابي شيبة وعبد بن حميد وسليمان الترمذي
والنسائي وغيرهم عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على راحته تطوعا لما يتوجه اليه
ثم قرأ ابن عمر هذه الآية فالتفتوا فخرجوا الله وقال في هذا الترتل هذه الآية واخرج نحوه عنه ابن جرير
والدارقطني والحاكم وصححه وقد ثبت في صحيح البخاري من حديث جابر وغيره عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه كان يصلي على راحته قبل المشرق فاذا اراد ان يصلي المكتوبة نزل عن قبل القبلة يصلي
وروي نحوه من حديث الترمذي عن جابر بن ابي شيبة والبودادود واخرج عبد بن حميد والترمذي
وضعه وابن ماجه وابن جرير وغيرهم عن حماد بن ربيعة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم في ليلة سوداء مظلمة فقرأنا من لفصل الرجل ياخذ الاصحاح فعمل مسجدا يصلي فيه فلما انهم
اذنهم قد صلوا على غير القبلة فقلنا يا رسول الله لقد صلينا ليلتنا هذه غير القبلة فانتزل الله
وله المشرق والمغرب الآية فقال مضت صلاتكم واخرج الدارقطني وابن مردويه والبيهقي عن جابر

قالا فهو من الطائفتين وان كان هاتين فاما كان مصليا فهو من الركنين
 واخرج عبد بن حميد وابن ابى حاتم عن جرير بن عطية بن مسلم عن الذين ينامون في المسجد قال
 بهم العائدين التماسه قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا
 وجوهكم شطره المراد بالشرط هنا التامه والبره وهو متصعب على عقولهم وقد قيل
 الشاعر انزل لهم زجاج أي به صدق القيس شطري قمم وقد يراد بالشرط النصف ومنه
 الوضوء شطر الايمان ويريد معنى البعض مطلقا لا خلافا ان المراد بشرط المسجد الحرام وقد عكس
 القرطبي الاصل على ان استقبال من القبلة فرض على العائدين وعلى ان غير العائدين يستقبلون القبلة
 ويستبدل على ذلك بما يمكن الاستدلال به واخرج ابن ابى شيبه وعبد بن حميد وابن جرير عن ابى حاتم
 قال شرط المسجد الحرام لقاءه واخرج عبد بن حميد وابو داود في تاسخه وابن جرير عن ابى حاتم عن ابى
 في قوله تعالى هذا قال عليه واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن ابى حاتم واما حكمه ومجمله
 واليه في سنة من على مثله واخرج ابو داود في تاسخه وابن جرير والبيهقي في من هاتين قال شرط
 نحوه واخرج ابن جرير عن قال البيت كذا قبله وفي البيت البيت واخرج البيهقي في سنة
 قال البيت قبله لابل السجدة السجدة قبله لابل الحرم والحرم قبله لابل الارض في مشددا وقد كان
 انتهى التماسه ان تصفا للرواق من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح
 عليه ان يطوف بها ومن قطع غير ذلك ان الله شاكروا عليه اصل الصفا الحرام الاس
 وهو من اعلم الجبل من جبال مكة معروفة وكذلك الرواق على مكة معروفة واسلمها في اللغة
 واحدة الرواق وهي الحجارة الصفا التي فيها الدين وقيل التي فيها صلابة وقيل جميع وقيل انها
 الحجارة البيض البراقة وقيل انها الحجارة السود والشعائر جميع شعيرة وهي العلامة من اعلام مكة
 والمراد بها شئ من العبادة التي اشعرها الله لعل الناس من الموقف والسنن والنور وشئ من العبادة
 أي علاماته عديدة في سائر حج البيت في اللغة تصدق وفي الشرح الايمان بنسك الحج التي شجرها
 سبحانه والوقوف في اللغة الزيادة وفي الشرح الايمان بالنسك المعروف على الصفة الشائنة والتمسك بالصلوات
 وهو دليل من البرائح الصالحات التي يطلع على عدم الوجوب وبقال الجوزية ومجابه والشرى بركي
 الشرى في الكشف من بهيمة انه قيل انه ما يجب وليس بركن وعلى تركه عدم قدس بابل على صلوات
 ابن عباس من التبرير وليس من الكسوة من بهيمة والشرى بركي والشرى بركي والشرى بركي
 انكر الآية من التبرير غير التبرير وهو ما يوجب تركه من بهيمة والشرى بركي والشرى بركي
 عمرو بن عبد الله قال الحسن واليهما ما شافني بذلك واخبرنا مشكوكا في ذلك وهو ما يوجب تركه
 ما اخرجه شيخان وغيرهما من حديثه ان حرمة حال لعل البيت ان قول الله تعالى ان الصفا والحز

من شعائر الله فمن حج البيت أو عتمر فلا جناح عليه أن يطوف بها مما يرى على وجهها مما ألقى
بها قالت عايشة بئسما قلت يا ابن أخي إنما لو كانت على ما أنكروها لكانت فلا جناح عليه أن يطوف
بها ولا كتبها إنما أتيت في الأضداد قبل أن يسئلوا أن لا يسلون لئلا يسلوا على ما أنكروها لئلا يسلوا
وكان من أهل لما خرج ابن بطون بالصفا والمروة في الجاهلية فأتى قبل المدان الصفا والمروة من شعائر
الله الآية قالت عايشة ثم قد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بما ليس بالمدان بين الطواف
بهما واخرج مسلم وغيره أنها قالت لعمرى ما أتم الله حج من لم يسبح بين الصفا والمروة ولا سجد
لأن الله تعالى قال إن الصفا والمروة من شعائر الله واخرج طبراني عن ابن عباس قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم قل إن الله كتب عليكم السعي فاسعدوا واخرج أحمد في مسنده ما شافى وابن جرير
وابن السكيت وابن قانع والبيهقي من حديث بنت أبي خزيمة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو راكع يسبح حتى يركب من شدة السعي يدرك الركعة
وهو يقول اسعدوا فإن الله عز وجل كتب عليكم السعي وهو في مسنده من طريق شيخه عبد الله بن عمر
من عاين إلى بلح من عايشة بنت أبي خزيمة عن رماه من طريق أخرى من عبد الزمان ابنه زاهر عن
واصل بن مولى بن عبيدة عن عيسى بن عبيدة عن عبيدة بن شيبه أن امرأة أنهرتها فذكرت ولو نيك
حديث فذكره أحمد في مسنده العاشر في مسنده علي بن أحمد بن أبي حمزة
الطبرسي وما أهل به الغيرة لله فمن اضطر غلبا غ ولا عا فلا شيء عليه
قوله أبو جعفر ثم على البناء للفقول وإنما كونه موضوعا للصحة فثبت ما تناول الخطاب وعلى ما عداه وقد
حصرت هنا التحريم في الأسوة للذات كونه بعد ما بالذات فظاهر قماره من غير ذكاة وقد خص هذا اليوم
بشيء حديث أصل لنا ميتان ودان فاما الميتان فالجود والحيوت ولما لدان فالطخال والكلب
الفرج أحمد بن ماجه والدارقطني والحاكم وابن مردويه وابن خزيمة حديث ما جرى العذر للثابت
في الصحيحين مع قوله أصل لكم صيا البحر فالمراد بالثبته هنا ميتة البحر لا ميتة البحر وقد ذهب أكثر أهل العلم
إلى جواز كل صبيح حيوانات البحر وما رويتها وقال بعض أن يحرم من حيوانات البحر ما يحرم شبيهه من البر
وتوقف ابن عبيد في منكره لها قال ابن القاسم وأنا أفتي والله حرام وقد اتفق أهلنا على أن اللحم
حرام وفي الآية الأخرى أو ما سفعها يحل المطلق على التقيد لأن ما خالفه اللحم غير حرم قال القرطبي
بالإجماع وقد روت عايشة أنها كانت تطبخ اللحم فتغسله الصفة على البرية من اللحم فيأكل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يكره وقوله لم يختر ظاهر فيه الآية والآية الأخرى أي قوله قل لا جاد فيما أوصى إلى محرمان
طاعم طبعه إلا أن يكون ميتة أو ما سفعها أو لم يختر لأن اللحم إنما هو اللحم فقط وقد اجتمعت
الآية على تحريم حكمها حكمه القرطبي في تفسيره وقد كره جماعة من أهل العلم أن يأكل من لحم خنزير

[illegible]

من ايام فاذ لا شك في كون قتل العمد والعبد وان من الكلبا ثم اياما ومع هذا فاطل بعد القتل والحيات
وسماه حال وجب عليه من الصوم وكذا اوجب الاثم عليه وبين من الدم وانما ابدى ذلك في
الايمان به وكذا انبى الوجوده وفي الايمان الامن العبد المؤمن فليذكر الشايع عشرة فمن كان
منكم مريضا وعلى سفر فعدة من ايام اخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين
فمن قطع خيرا او خيرا له وان تصوموا خيرا لكم ان تصوموا فليسمون
الاخلاف بين المسلمين اعمين ان صوم رمضان فريضة افترضها الله سبحانه على نبيه الا لا يطيق
في الثلاثة اصلا للاسك وتكرار النقل من حال الى حال من سبيل الشرع الاسك من المفطرات مع
اكثر ان الذين من طالع الفجر الى غروب الشمس قبل الفريضة حالتان ان كان لا يطيق الصوم كان
الاظهار غريمه وان كان لا يطيق مع الفريضة كان رخصة وبهذا قال الجمهور واختلف اهل العلم في السفر
المع الاظهار فقليل فساقه فصل صلوته واختلف في قدره المعروف وبه قال الجمهور قال غيرهم في
الاظهار عليها والحق ان ما صدق عليه سمي السفر فهو الذي يباح عنده الفطر وكذا ما صدق عليه سمي المرض
فهو الذي يباح عنده الاظهار وقد وقع الاجماع على الفطر في سفر الطاعة واختلفوا في الاسفار المسببات
والحق ان الرخصة ثابت فيها وكذا اختلفوا في سفر العصية وليس في الآية معنى قوله فعدة من ايام اخر
ما يدل على وجوب التسامح في القضاء وقد اختلف اهل العلم في هذه الآية يعني وعلى الذين يطيقونه بل في حجة
او مفسومة وانما كانت رخصة عند ابتلاء فرض الصيام لانه شق عليهم وكان من اطعم كل يوم مسكينا
ترك الصوم وهو يطيقه ثم شق ذلك وهذا قول الجمهور وروى عن بعض اهل العلم انه لم يشق وانما رخصته
لشيق وجب والحق ان رخصته اذا كان لا يطيقون الصيام لا بشقة ولهذا سبب قراءة الشديداي يكتفون
والناسخ لهذه الآية عند الجمهور قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقد اختلفوا في مقدار الفدية فقل
كل يوم صاع من غير البر وخص صاع منه قبل منقط وقال ابن شهاب معناه ما معنى قوله فمن قطع
غيره من اراد الاطعام مع الصوم وقال مجاهد معناه من زاد في الاطعام على ذلك وقيل من اطعم
مع المسكين مسكينا آخر وان تصوموا خير لكم معناه ان الصيام خير لكم من الاطعام مع الفدية وكان
هذا قبل النسخ وقيل معناه وان تصوموا في السفر والمرض غير الشاق الشايع عشرة فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا وعلى سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولا يحكموا بالحدة وتكبروا والله على ما همكم اكرام من حضر
ولا يمكن في سفر بل كان قريبا قال جماعة من السلف واختلف ان من له شهر رمضان فليصمه
الترخيص في سفر بعد ذلك اما ما قام به الاية فلا بد من الاية وقال الجمهور ان اذا سافر فطر لان معنى الآية
ان اذا حضر شهر من اوله الى آخره فليصمه وانما اذا حضر بعضه وسافر فانما يحكم عليه الصوم ما حضره وهذا هو الحق

وعلية لست لأدرك بصيغته من السنة وقد كان يخرج على ما وجدته في رمضان فيفطر قوله يريد الله بكم
ولا يريد بكم العسر فيان هذا مقصد من مقاصد الرب سبحانه وراؤن مراداً في مبيع أسهل لدين قوله
قوله تعالى وكل من طغى في الدين من حرج وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان يرشد إلى التيسير في
من التيسير كقوله صلى الله عليه وسلم لا تسرفوا ولا تنسوا ولا تشعروا وهو في التيسير والتيسير السهل الذي لا عسر
والمراد بالتيسير هنا هو قول القائل أشد أكبر قال الجمهور ومناه أحض على التكبير في آخر رمضان
وقد وقع اختلاف في وقت فروى عن بعض السلف أنهم كانوا يكبرون ليلة الفطر وقيل إذا أرادوا
للال شحال كبروا إلى القضاء الخطبة وقيل إلى خروج اللام وقيل بالتكبير يوم الفطر قال مالك هو من
حين يخرج من داه إلى أن يخرج الأمام وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يكبر في الأضحية ولا يكبر
في الفطر وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن عباس في قوله من شهد منك الشهر قال هو بلال
بالداه أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس في قوله يريد الله بكم العسر قال بلال
في السفر والعسر العسر في السفر وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته
فإن غم عليكم فأكملوا العمرة فلهن يومئذ وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن ابن سعد أنه
كان يكبر أشد أكبر لا إله إلا الله أشد أكبر أشد أكبر والله أعلم بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
الرفث إلى ضاحكهم من لباس لعمركم وانتروا لباس لعمركم علم الله أنكم فخذلون
انفسكم فتاب عليكم وعفى عنكم قالان بأشروهم وابتغوا ما كتب الله لكم
وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر ثم
اتقوا الصيام إلى الليل ولا تباشروهم وانتموهم كفون في للساجد في قوله احل لكم
ولله على ان هذا الذي أحله الله كان حراماً عليهم وهكذا كان كما يفيد السبب لتناول الآية والرفث
كناية عن الجماع قال الزجاج الرفث كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من امرأته وصلى الرفث إلى تغنيته
سبباً لأعضاء رجل النساء لباس الرجال والرجال لباس النساء لا يخرج كل واحد منهما بالآخر عند
الجماع كالانطلاق الذي يكون بين الثوب واللبس يقال خان وخان بمعنى وهما من الخيانة
وإنما سماهما خائنين لأن خدركم عائد عليهما وقوله فتاب عليكم يحتمل مجنيين أحد ما قبول التوبة
من خيانتهم لأنفسهم والآخرة التخليع عنهم بالرفقة والاباحة وهكذا قوله عفى عنكم يحتمل المغفرة من الذنب
ويحتمل التوسعة والتسهيل وقوله ابتغوا قيل هو الولد أي ابتغوا بما شرهوا لكم حصول ما هو مطعون
من الخلق وهو حصول النسل وقيل ابتغوا القرآن بما أوجبه لكم فنية قاله الزجاج وغيره وقيل الرفقة وقيل
وقيل كما هو والمراد بوجات وقيل غز ذلك مما لا يفيد النظم القرآني وللول عليه دليل والمراد بالخطية التي
هو المسترض في الآية التي هي كقولهم نسب لمرحان فاد الفجر الكذاب الذي لا يحل شيئاً ولا يرى

وحصر بالعدد وفي الجبل لابن القاديس المحكي في تقيال احصر بالعدد وحصر بالمرض وجميع الاطال ابن العربي
وقال هو روى اكثر اهل اللغة وقال الزجاج انه كذلك عند جميع اهل اللغة وقال الفراء ما يعني ذلك
في المرض والعدد ووافقه على ذلك ابو عمر واشيدباني فقال احصر في الشيء وحصر في ما هي منه شي وب
نحو الاختلاف بين اهل اللغة اختلف الله الفتى حتى لا تأتي فقال الفتى احصر من يصير منه فاعان
مكنه بعد الاحرام مرض ما وعدوا غيره وقالت الشافعية ما اهل المدينة للمراة لا يحصر بالعدد وقد ذهب
بجموع العلماء الى ان الحصر بعد كل حيث احصر ونحوه ما اذا كان ثمرة في وجوبه واسما فاعل الشيء ثم
هو ما صاحبني في الحديث وخرج الشافعي في الامم ومحمد المذاق وابن ابي شيبة ومحمد بن سعيد وابن
جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم عن ابن عباس قال احصر الاحصر هو فلان من اصحابه مرض ما وخرج
او ضلال فليس عليه شيء انما قال الله فانما اشتهم فلا يكون الا شئ الا من الفوت اخرج ابن ابي شيبة
عن ابن عمر قال لا حصر لما من العدد وخرج ايضا من النهري نحوه وخرج ايضا عن عطاء قال لا حصر
الا من مرض او عدوا او امر احسن اخرج ايضا من حرة قال كل شيء حبس الحرم فهو احصر واخرج
عن السمران وسويل الله صلواتهم قبل ان يعلق وامر اصحابه بذلك وخرج ابن جرير وابن المنذر عن
ابن عباس في قوله فان احصرتم يقول من احرم حجة او حرم ثم حبس عن البيت فربما جهده او عدوا
بحسبه لم ينفذ ما استيسر من الهدى شاة فافترقا والحاشية بحمد الاسلام فعليه فضاوبا وان كانت
بجرح القرية فلا قضاء عليه وخرج عن محمد بن عمرو ومحمد بن عبد بن جرير وابن ابي حاتم عن
ابن مسعود في قوله فان احصرتم يقول الرطل اذا طال بالجمع فاعل حبس ما استيسر من الهدى فاعل
محمل قبل ان يبلغ الهدى محله فعلق باسداوس طيبا او غداوي بعدا وكان عليه فدية من سباع او
او ذلك فاصيام ثلاثة ايام والصدقة ثلاثة اصبع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع او
شاة فانما اشتهم ليقول فانما يرى فمضى من وجوه ذلك الى البيت اصل من حجة لعمرة وكان عليه الحج
من قائل فان هو رجع ولم يتم من وجهه ذلك الى البيت كان عليه حجة وعمرة فان هو رجع متمتعا
في الشهر الحج كان عليه ما استيسر من الهدى شاة فان هو لم يجد فصيام ثلاثة في الحج وسبعة اذا فترم
قال ابراهيم فذكرت في الحديث لمسيدي بن حير فقال كذلك قال ابن عباس في قوله ليدب
فما استيسر من الهدى وهو ما يهدي الى البيت من بدنة او غيره وذهب الجمهور الى انه شاة
وقال ابن عمر وعائشة وابن الزبير على اوطق وقال الحسن اهل الهدى بدنة وادسطة بقرة وادأ
شاة ولا خلاف وادأ مسكحة حتى يبلغ الهدى محله هو خطاب لجميع الامة من غير فرق بين
محرر وغير محرر واليه ذهب جميع من اهل العلم وذهب بيت طائفة الى انه خطاب للمحررين فانه في محله
من الاحرام حتى يعلم بان الهدى الذي به طقوه من سبعة حتى فدية بمنع الذي قيل فيه وذهب

فما استعبر من المدي فمن اوجد نص في يوم ثلاثه ليا في الجود وسبعة اذا وجدته فالتعشيرة
 كاملة اي فمن لم يجر المدي لما اقدم للملك او لغيره الحيوان مسلم ثلاثة ايام في ايام الحج وهي من عند
 شروعي الا ان اهل اليرموك قيل ليعود قبل يوم من هجرة بوا يوم التروية ويوم عرفة وقيل لا بين ان
 يحرم الحج الى يوم عرفة وقيل ليعود من اول عشرو ذي الحجة وقيل لا دام بكة وقيل لا يجوز ان يصوم من ثلث
 قبل ان يحرم وقد جوز بعض اهل العلم صيام ايام الفشرين لمن لم يهمل المدي وشهد اخرون وكرهوا بل جوز
 هذا الرجوع الى الاطمان قال احمد بن حنبل في الصحيحين ولا يفتن عليا لوجوب الاذان والاقامة
 وبه قال الشافعي وقتاده والربيع ومجاهد وطاهر ومكره الحسن وخيرهم وقال مالك اذا خرج من بني فزارة
 ان يصوم والاول اربع وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عمر انه قال علم من لم يجر يطعم ثلاثة ايام
 وسبعة اناج الى ابله فبين معلوم ان الرجوع المذكور في الآية هو الرجوع الى الاكل وثبت ايضا في الصحيح
 من حديث ابن عباس ان خلفه سبعة اناج حتى الى مصداكم وانما قال سبعة اناج عشرة اناج مع ان كل
 اناج درهم الثلاثة وسبعة عشر لرفع ان يتوهم متوهم الخ في بين الثلاثة ايام في الحج وسبعة اناج
 قالوا الزيادة وقيل بالسبعة وكذا قيل على انفسنا والعدد ثلاثة اناج يوم متوهم ان قد بقي منه شيء بعد ذكر سبعة
 وقيل هو تركيبة وكانت الحرب تاتي بثلث هذه الثلاثة فيكون له في هذه الثلاثة كقول الشافعي ثلث و
 الثنتين فمن ساء وسار قيل الى الثماني به وقول كانه تركيبة او بوجه القدر لزيادة التوسعة بعد ما
 وان لا ينقص من عدد ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام الاشارة بقوله ذلك
 قيل يري بوجه الى الجمع فيقول على ان لانه لما نرى المسجد الحرام كما يقبله ابو حنيفة واصحابه قالوا
 من منع منعه من حليته وهو يوم جنازة الاكل منه وقيل انما الاجزاء الى الحكم وهو وجوب المدي اياها
 لما يجب ذلك على من كان حاضرا في المسجد الحرام كما يقول الشافعي ومن وافقه والظاهر ان لم يكن ساكنا
 في الحرم ومن لم يكن ساكنا في الواحيت لما دونها على الخلاف في ذلك بين الثلاثة الثلاثة
 والعشرون اناج لجهادهم معلومات في حذف والتقدير وقت الحج اشهر اي وقت عمل الحج وقيل
 تقدير الحج الى الشهر وبيان انهم انصب من حذف هذا الجمل لا يرفع قال لفرار الاشهر رفع لان معناه
 وقت الحج اشهر وقيل التقدير الى الحج شهر وقد اختلف في الاشهر معلومات فقال ابن مسعود وابن عمر
 وطا والربيع ومجاهد والزهري في شوال وذو القعدة وذو الحجة وكذا قال مالك وقال ابن عباس
 لسدي والشافعي في شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وبه قال ابو حنيفة والشافعي وجمهور
 يكرهه وقدمي ايضا من ملك واليه قائمة الثلاث فيما وقع من اكل الحج بعد يوم اخر فمن قال ان
 الحج كله من الوقت الى يوم التاخير ومن قال ليس الا عشرة من قال يلزمه يوم التاخير وهو يستدل به
 بمن قال لا يجوز الا حرام الحج قبل اشهر الحج وهو الحرام ماؤا وهو ما عدا ماؤا وهو ما عدا ماؤا

قالوا من احرم الحج قبلها اصل بنحو ولا يجوز من احرم الحج كمن فعل في صلته قبل وقتها فاما ما ذكره في قول
اسمه بن عبيدة انه كرهه فخط وروى غيره من مكاب والشيء من حرمان الحرم الحج في جميع السنة من غير
كرهه وروى غيره عن ابي عبيدة وعلى بن القول بن عبيد ان ينظر في فائده فلو كانت الحج بالاشهر المذكورة في الآية
وقد قيل ان النص عليها لزيادة فضلها وتعدى القول يجوز الاحرام في جميع السنة من احرم من احرم
وابرأه من النص والشيء بن سعد وخرج لم يقله تعالى يستلزم من الآية قال هي مواقيت
لناس الحج فيجعل الآية كلها مواقيت الحج ولم يخص الثلاثة الاشهر وجوابه ان تلك خاصة ومنه الآية
خاصة الخاص مقدم على العام ومن جاز ما احتجوا بالقياس للحج على العموم فكلما جاز الاحرام للعموم في جميع
كذلك يجوز الحج قال في نسخ التدبير ولا يخفى ان هذا القياس يصاد بالنص القرآني فهو باطل فالجواب
البيان لكونه انما كانت الاشهر المذكورة في قوله الحج اشهر مخصوصة بالثلاثة المذكورة في النص او ارجح فان كان
كذلك فالاشهر جميع شهر وهو من مجموع القلعة تير وما بين الثلاثة الى العشرة والثلاثة هي البقية فوجب ان
عندنا ومنه قوله صلوات ان الحج في السنة مرة واحدة في اشهر صلوات من شهرها ليس كالعموم في الاشهر
صلوات بيان النبي صلوات صلوات النبي صلوات ولا يجوز ان يقدم عليها ولا التاخير عنها فمن فرض
فيه من الحج اصل الفرض في الثلاثة المذكورة القطع ومنه فرضه القوس والنهر والميل ففرضه الحج لانه لا يرد
كذلك من الحج القوس وقيل معنى فرض ايمان وهو ايضا يرجع الى القطع لان من قطع شيئا فقد ايمان غير
والنسخ في الآية فمن يترك نفسه فمن الحج بالشرع فيه بالثبوت قصدا لما لنا وبالاحرام خلافا لما في التلبية
لطفقا سوسه ما قال ابو حنيفة ان الراهنة يكون بالتلبية او بتعاليد الهمدي وشكوه وقال القاضي
يكنى التلبية في الاحرام الحج فلا ريب قال ابن عباس وابن جرير ومسلم وقطادة والحسن عكرمة والجمهور
ومجاهد مالك بن النضر وقال ابن عمر ومطاهرس ومطاهرهم ارفقت الانفاش في الكلام قال ابو
ارفت الانفاش في الكلام ولا فسوق وهو المخرج من حدود الشرح وقيل هو المخرج للصلاة وقيل التناجر
باللقاب وقيل السباب والظاهر ان اللفظين بمعنى واحدة وانما خصه من خصه باذكر ما جاء به في قوله
على ذلك المفسرون كما قال سبحانه في النجى لا صنام او فسقا اهل اخرا سد وفي التناجر في الكلام
الفسوق وقال المفسرون في سباب سباب بالفسوق والفسوق على ما عرف ان المطلق اظم الفسوق على فرد
من افراد الجاهل لا يوجب اعتصامه به ولا يوجب في الجاهل في الجاهل وهو الفصل الرابع
الاحكام وقيل سباب قيل الفواحش والظلم الاول ومنه النفي لانه لا ينافي فيها ولا ينافي في النفي
تخصيص نفي التلبية بالحج مع لزوم اجتماعها في كل الايمان لكونها في الحج القطع وما تفعلوا من غير
يعلم الله حش على الخير بعد ذكر الشرع على الطاعة بعد ذكر العصية وفيما هو كلما يفعلونه من ذلك فهو
معلوم عند الله لا يفوت منه شيء وفيه حش في الامر بما تحا والازدلالان جسد الصبح كانوا يقولون

كيف نخرج ميتة منا ولا يلحقنا فكان يكون بللاد وبقولون نحن نتكلمون على الله حجة ثم بقوله
فيسألون الناس ويكفون كلا عليهما خير عبد بن حميد والبخاري وابوداود والنسائي وغيرهم
من ابن عباس وقيل المعنى نزود والعاذكم من الاعمال الصالحة فان خيرا الزاد التقوى والاول
ارجح كما يدل على ذلك سبيل التزول وفيما اخبار بان خير الزاد انقا السميات فكذلك قال الله
في اتيان ما امركم بهن الخروج بالزاد فان خيرا الزاد والتقوى وقيل المعنى فان خيرا الزاد انقا السميات
من السمكة والحاجة الى السؤل والتكفف والرابعة والعشرون ليس عليكم جناح
ان تنبذوا فضلكم من دياركم فيها فرخص ابن ج في الحاجة ونحوها من الاعمال التي يحصل بها شيء
من الرزق وهو المراد بالفضل ههنا ومنه قوله فانتشره في الارض فانتفوا من فضله اسد السالكين
في ان تنبذوا فضلكم من دياركم سفركم لتأدية ما تفرقه عليكم من الحج تزل ذلك اقسام ذلك الحق ان
الاذن في هذه الحاجة حارة جري الرخص وذكر كمال في فافا افضت اى وقعت يقال فاض الزاد اذا
استهلك حتى ينصب من لواحيه وحل في ارضى من ارضه واما بالعدا ومنه افضت الفلكم فتركوا الفضل
كما ترك في قوله ففوا من موضع كذا من عرفات اسم تلك البقعة اى موضع الوقوف واستدل لآية
على وجوب الوقوف بعرفة لان الاضادة لا يكون اللبنة فاذا ذكر والله عند المشعل الحرام المراد
بذكر الله وعادوه وهذا التكبيرة والتكبير والدعاء منه من شعائر الحج وقيل المراد بالذكاة صلة لغرض المشاة
بالزلفة معاداة مع اهل العلم على ان السنة ان يجمع الحاج بينها وبين ولا شعر يوجب قنح الذي يقف
عليه الامام وقيل هو ما بين جبل الزلفة من ماضى حرزة الى وادى محشر واذكروا كما هو
الكاف لغت مصدرة عن واما مصدرة اذ كانت اى اذكره وذكرنا حسن كما بالكم ما به حنة وذكرنا الامر
بالذكر كما قبل الاول امر بالذكر عند الشعر الحرام والثاني امر بالذكر على حكم الاضلال وقيل المراد بالذكر
تعدية التوبة عليه وان في قوله وان كنتم من قبلة مخفة كما ينبغي دخول الامم في الحج وقيل على معنى قد
اى قد كنتم واضمير في قوله حائلا بالمدى وقيل الى القرآن لمن اضل من اى اهل الجاهلين والحق افيضوا
من حيث افاض الناس واستغفر والله ان الله غفور رحيم وقيل الخطاب للناس من طيوس
لانهم كانوا لا يتقون مع الناس بعرفات بل كانوا يتقون بالزلفة وهى من الحرم فامر وان ذلك
وعلى هذا يكون ثم عطف جملة على جملة للترتيب وقيل الخطاب لجميع اللات والمراد بالناس ابراهيم
ثم افيضوا من حيث افاض ابراهيم عليه السلام فعمل ان يكون امر الله بالزلفة من عرفته ويحتمل
ان يكون ما فاضته اخرى وهى التى من الزلفة وعلى هذا يكون ثم على ما به اى للترتيب في الذكر لاني
الزمان الواقع فيها للجمال وقد يجرى هذا الاحتمال الا ان من جريه بطريق وهو الذي يقتضيه كلام القرآن
واما المراد بالاستغفار الاثم في مسأله المزمع وموطن القبول وغلغلة العباد وقيل ان الاستغفار

[illegible]

[illegible]

أما الخطأ في التفسير في كتاب ماوى الروح و ذكر في كتابي المنع من المسح غير ساكن التبريد الى غير
 ذلك السلام وكذلك لا في غير في الميسر ماوى ما فيها من الى طوبى المال والتعريض للفقير وتجاهل ليل العباد
 المنع الى انك لا تدرك لهم وقرينة ذلك ما في بالثالث والباقي من بالباب المصنوع وفي انك
 وقد فرغ احمد وابن الى شيعة وحينئذ لم يدعوا له في التفسير في ذلك والنسائي وابن جرير وابن المنذر
 وابن ابى حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في الثالثة من جردنا قال المصنفين لنا في التفسير ما فيها فاما الثالثة
 بالمال الفضل فقلت يستلزم ان التفسير في هذه الآية قد مر فقلت عليه فقال المصنفين لنا
 في التفسير ما فيها فقلت التي في سورة النساء يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم مساكين ولا
 ينادى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال في الصلوة ان لا يقرب من الصلوة مسكين فقلت عليه فقال
 المصنفين لنا في التفسير ما فيها فقلت التي في الثالثة قد مر فقلت عليه فقال المصنفين لنا
 قال المصنفين انما في التفسير ويسانونك ما اذا ينفقون قل العفو والعفو ما من عيسى
 والشيخ على القلب والعفو ما انما الفضل عن حرمكم لم يحدوا اليه فكم قبل حرم الفضل من لغة العيال
 وقال جمهور العلماء انما في قوله تعالى ان هذه الآية منسوخة بآية الزكاة المنقوضة وقيل هي محكمة
 وفي المال من سوى الزكاة ايضا الحيا وية والتشاور ويستلزم حكيم الدين في هذه الآية
 فقلت بعد ذلك قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقول ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما فاضاف
 على الاول والامر فقلت هذه الآية قل اصلاح لم يخبر المراد بالاصلاح هنا انما المقصود على وجه الاستدلال
 لا سيما فان ذلك ما من من جانتهم وفي ذلك دليل على جواز تصرف في اموال اليتامى من الاولياء
 والاصحاب والبيع والمضاربة والاعارة ونحو ذلك وان فاعطوه هو فاعطواكم اختل في تفسير
 فقال ابو عبيدة خالفة اليتامى ان يكون لاحد من المال ويشق على كاذبان يفروا عليه ولا يجد
 بد من غلظة بعد انما في ذلك من مال اليتيم ما يرى انه كاذب في التفسير فيجلب مع لفظ كاذب فذا قد وقع فيه الزيادة
 والنقصان فقلت الآية على الرخصة وهي ناسخة لما قبلها وقيل المراد بالحق المصلحة المعاشرة لليتامى قبل
 المراد بالمصلحة ثم والاولى عدم تصرف المصلحة على نوع خاص بل يشمل كل غلظة كما يستفاد من الجملة
 الشرعية وقوله فاعطواكم خبر بمتارعة وذات اى امر اخر اكرم في الدين والله يعلم للفصل لاهو اهم
 بها نصت من المصلحة ما خفي للاولياء اى الخفى على الله من كتمان خفي يجرى كل احد بما من اصل
 نفسه من انفسه في نفسه فبعد هذا لان في تقديم المفسر فيه تديد وتوكيد للوجه
 الثامية والتشاور ولا تنكروا المفسر كذا حتى يؤمن في هذه الآية انما من على المشرك
 وتؤمن قيل المراد بالشكوك الوثنيات وقيل انما لهم الكتابيات لان اهل الكتاب مشركون وقد
 اليهود عزير بن اسد فالتصديق المسج بن اسد فالتصديق اهل العلم في هذه الآية تعالت في

ان اسمه من كل الشركات فيها والكتايب من الجنة ثم جارت آية المائة فخصصت الكتايب لمن
 هذا المصوم ونحوه من ابن عباس مالك وسفيان بن سعيد وعبد الرحمن بن عمر والاذاعي ورويت
 طائفة الى ان هذه الآية مأخوذة لآية المائة فانه يحرم كل الكتايب والشركات وهذا هو الحق
 وفيه قال جماعة من اهل العلم ويحجب عن تعلم ان هذه الآية مأخوذة لآية المائة بان سورة البقرة من اول
 ما تزل وسورة المائة من آخر ما تزل والقول بالاول هو المراجحة فقل ربع من تقدم عثمان بن
 عفان وطلحة وجابر وصفيقة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وأصر طائفة وعكرمة والشعبة
 والضمك كما حكاهما من القريظي وقطعا ما بن السمر من الزكوريين وذا ومن الخطاب قال لا يصح
 عن احمد بن الزايل انهم من ذلك وقال بعض اهل العلم ان لفظ الشرك نافي لما دل على الكتاب لقوله تعالى
 ما يوجد الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين ان قيل عليكم من خير من بكم وقال لم يكن الذين
 كفروا من اهل الكتاب والمشركين وعلى فرض ان لفظ المشركين يعم هذا المصوم فخصص آية المائة
 كما فينا وكلمة موصوفة خير من مشاركة اى ولرفيقة موصوفة وقيل المراد بالآية الخاصة لان
 الناس كلهم عبيد الله ولما في الاول اولى لما سألني ولانا الظاهر من اللفظ ولا ينبغي فان تفصيل الآ
 الرقيقة الموصوفة على الحق والشركة يستلزم تفصيل الحق الموصوفة على الحق الشركة بالا على اخرج الواو
 ما بن مسك من طريق السدي عن ابى مالك عن ابن عباس قال تزلت في عهد النبي راحة ما
 لما تيسر واما الحديث وخرج ابن ابي حاتم من مقال بن حبان قال بلغنا انها كانت آية فذهبت
 سودا ورافعتهم اذ زعموا بغيره ولو اعجبتمكم اى الشركة من كونها ذات جمال حال وشرف
 وظهر بجملة ماله ولا تنكحوا المشركين اى لا تزوجكم بالمؤمنات حتى يؤمنوا قال القريظي ورويت
 الآية على ان الشرك لا يظلم المؤمنة بوجه ما في ذلك من القضاة على الاسلام وجميع القراء على غير التا
 من تنكحوا ولعبد مومن خدي من شرك ولو اعجبكم الكلام فيه كما تكلم في قوله ولا تنكحوا
 كما تبيع الثا لثة والشاكسون ويسألونك عن الحيض هو الحيض وهو مصدر وقيل الكلام
 وقيل الحيض جلد من الزمان والمكان وهو مجاز فيما واصل هذه الكلمة من السيلان والافخار
 يقال ما من سيل وفاض منه فوض لان ما يحيط اليه السيل قل هو احدى اى شئ يتلوه
 به اى برأيه والاذى هو كناية من القدر يطلق على القول المكسبه وشه قوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم
 باليمن والاذى وشه قوله تعالى ووع اذا هم فاعترفوا انفسهم في الحيض اى فاجتنبوا من
 زمان الحيض ان عمل الحيض على الصدقات على الحيض ان عمل على الاثم والارواح من هذا الاعتزال
 شرك الجاسقة لانك لو جالستها او ملاسته فان ذلك جائز بل يجوز ان تتلج منها بما لا الفرج او بما لا
 الا تار على خلاف في ذلك ولما يروى عن ابن عباس وعبدية السلمي انه يجب على الرجل

ان يقتل من قبل من زوجة او عاصت فليس نكاح شي ولا خلاف من اجل الطهر في تحريم على اي شخص
وهو معلوم من ضرورة الدين ولا تفرق بين حتى يطهر من الطهر انقطاع الحيض والسنن والاشكال
وبسبب اختلاف القرابة تختلف اهل الطهر فذهب الجمهور الى ان الحيض لا يحل طهرا له وجرأت
تطهر بالماء وقال محمد بن كعب القرظي ويحيى بن كبر اذا طهرت الحيض فحيث كانت طهرت
لزوجها وان لم تنسل وقال مجاهد وعكرمة ان انقطاع الدم عليها لزوجها ولكن تخشعا وكمال الحيض
والبويضة ومحمد بن القاسم ورواه عن عشرين ايام طهرت ان يطهر بالليل والنهار وان كان انقطاعه
قبل العشر لم يمتحن في غسل او يغسل عليها وقت ساقته وتدهج ابن جرير الطبري خرافة التشديد قال
الشوكاني في نسخ القديم والاولى ان يقال ان انقطاع الحيض لا يحل فحيث كانت طهرت
اصحابها انقطاع الدم والاخرى التطهر منه والغاية الاخرى مشككة على زيادة على الغاية الاولى فيجب
عليها وقد دل على ان الغاية الاخرى هي المعتبرة قوله تعالى بعده ذلك فاذا نظهرت فان ذلك
يفيد ان العجز التطهر لا مجرد انقطاع الدم وقد فسر ان القرأتين بنسبة الايتين فكما ان يجب لجميع
الايتين اثنتان على زيادة على تلك الزيادة كذلك يجب لجميع بين القرأتين اثنتان فاقول
من حيث امر الله اي فها هو من وكفى منه بالاثنتين ولله لو اتم بما سأل في السائل الذي
اباح الله وبالقيل قيل من حيث يعني في حيث كما في قوله تعالى اذا نودي بالصلاة من يوم الجمعة
اي في يوم الجمعة وقوله ما ذكركم من الارض اي في الارض قيل ان المعنى من الواجب الذي ذكر الله
فكم قيل من غير صوم واحرام وانكاف قيل ان المعنى من قبل الطهر لا من قبل الحيض وقيل من قبل كل
الامر قبل الاثنتان لله يجب التواضع ويجب التطهرين قيل المراد التواضع من الذنوب و
التطهرين من الجنابة والاحداث وقيل التواضع من اتيان النساء في ابدانهم وقيل من اتيان
في طهرين الاول اظهر الاربعة والثلاثون ساءوا كحادثكم فافادوا حاكمكم في شتمكم
لقد احرث شيخان الاباح لم يقع الا في ما يخرج الذي هو القبل فاحشاه ومرضع الفدية كما ان الحش
من نزع البنات قد شتم بالحق في ارجاس من النطف التي منها النسل بالحق في الارض من البداية
التي منها البنات فجميع ان كل واحد منهما لما يحصل منه هذه الجملة بيان الجملة الاولى اي معنى قوله
فاتوهم من حيث امركم الله وقوله الى شتمكم اي من اي جهة شتمكم من خلف وقدم وباركة يستلقت
توضيحه اذا كان في موضع الحش فاشتمك اما الامام ارضوا ان لنا محرمات خلقنا الله في خلقها
وعلى الله العتبات وانا عجزت بجهالة جهولنا ان يكوننا في الله من اين وكيف وفي ولا يفسد
بنا بليغ وقد ذهب السلف واختلف من الصحابة والتابعين والائمة الى ما ذكرنا من تفسير الاثنتين
اثتان الزوجه في ذمها حرام وروي من عبيد بن السيب وناصح وابن عمر ومحمد بن كعب القرظي في ذلك

عن سعيد بن المسيب عن جابر بن أبي شيثه وابن جبريتي التي مسته والشائون ولا تجعلوا
 الله عرضة لشيء كما عرضت نفسيته قال الجبري وقيل من أشدة والعقود منه قولهم
 امرأة عرضت للفلان إذا صلحت له وقويت عليه والفلان عرضت أي قوة ويطلق على المرأة ويقال
 فلان عرضت للناس لايزالون يقعون فيه فعل المعنى الأول يكون اسم لما تعرضه ودون الشيء
 أي لا تجعلوا الله عاجزا وما فعلوا ما حلقهم عليه وذلك لأن الرجل كان يكلف على بعض الخيول من الخيول
 أو احسان إلى الغير أو ما صلح بين الناس بأن لا يفعل في ذلك ثم يمنع من فعله مع الله ذلك لأن الله
 بأنه عطف أن لا يفعلوه وهذا المعنى هو الذي ذكره الجمهور في تفسير الآية ثمنا بهم إسم الله سبحانه وعرضه
 لا بما هم أي عاجزا لما صلحوا عليه وما فعلوا به من الحلف عليه مينا التسليم باليمين وعلى ما يكون قوله
 أن تبرأوا وتنفوا أنفسكم بين الناس عطف بيان لا بما هم أي لا تجعلوا الله عرضة لشيء كما فعلوا ذلك لأن الله
 هي حكم وقولكم وأصل الحكم بين الناس وشيخ قوله لا بما هم لعلهم لا يجعلوا وجه زمان يتعلق بغير ذلك
 لا يجعلوه سبيبا مستعرضا بينكم وبين الرب والعبد وعلى المعنى الثاني وهو أن العرضة الشدة والعقود يكون
 معنى الآية لا يجعلوا اليمين بأشد قوة للعسكر وعدة في الاقتتال من الخيول ولا يصلح تفسير الآية على المعنى الثاني
 وهو اليمين والماعلى المعنى الرابع وهو فلان لايزال عرضة للناس فيكون معنى الآية لا يجعلوا الله عرضة
 لا بما هم فتبينت لو كانت الحلف منه ويقتطروا ما كان قد قدم الله المكشوف الحلف فقال لا لا يخل حلف
 ميمين وقد كانت العرب تتماح فقلت لا يمان وعلى هذا فيكون قوله ان تبرأوا وعاد المعنى أي لا تجعلوا الله
 عرضا لا بما هم كما أراد أن تبرأوا وتنفوا أنفسكم إلا أن من يكلف الحلف بأشد يجزي عن اليمين وبغيره في اليمين
 وقد قيل في تفسير الآية أقوال هي راجعة إلى هذه الوجهة التي ذكرناها وهي المذكورة في فتح القدير **طلب**
السبب وسببه والشائون لاواخذكم كطوائف باللعن في أيما تكلم ولكن يوجد أحدكم والسبب
 قلوبكم اللغو مصدرا لما يلقونوا ولغى يلغوا أي إذا لقي بالاحتياج اليه في الكلام وما لا يغير منه يرو
 الساقط الذي لا يعتد به فاللغو من اليمين هو الساقط الذي لا يعتد به بمعنى الآية لا يمان فليكن الله يمانا
 من أيما تكلم ولكن أيما تكلم ما كسبت فليكن أي ما كسرت بالقصد إليه وعلى اليمين للعقود وشدة قوله تعالى
 ولكن يراكم كما عاهدكم أراهم وشدة قوله تعالى فليكن الله يمانا وسبب ما نزل به قوله هو أن الله عز وجل
 الغفران وقد اختلف أهل العلم في تفسير اللغو قد ذهب ابن عباس وعائشة وغيرهم إلى أنما قول الرجل
 لا والله على ما أشق لي والله في حديثه وكلامه غير متقيد باليمين ولا عهدا قال الرمزي في ما معنى فهو اليمين باليد
 اتفق عليه عامة العلماء قال أبو هريرة جهاد من السلف هو أن يكلف الرجل على الشيء لا يغير ١٠
 أنه ما قاله ليس هو ما نقله والى هذا ذهب الشافعية وبه قال مالك في اللغو ما روى عن ابن عباس أن
 قال في اليمين أن يكلف وانت مضطربان وبه قال مالك وسبب ما روى عن مالك وقيل إن اللغو يكون

قاله سعيد بن المسيب وابو بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن الزبير واخوه عروة قال الذي يقسم ليس بغير
 الحق قطع الرحمن قيل نعم البين هو عطاء الرجل على نفسه كان يقول اني الله بصرو اذهب الله بالهدى
 بهودي هو شرك قاله زيد بن اسلم وقال عطاء بن رباح ان يتبايع الرجلان فيقول احدهما والله لا يملك
 بكذا ولا يقر بالثغر والله لا يشترى بكذا وقال الفحاك نعم البين هي الملكة وهي اذ اكفرت تقطعت و
 صارت غنما والراجح ان قول اللؤل لم يلقه الله في الغنم ولد له اولاد عليه السابغة والثلاثون
 الذي بن جلود من نساءهم حتى يحلفون وقد اختلف اهل العلم في اطلاقه فقال الجمهور الاطلاق هو
 ان يحلف ان لا يطلق امراته اكثر من اربعة اشهر فان حلف على اربعة اشهر فمأذون وان لم يكن مولى او
 كانت حرة لم يمين خطا بهذا قال مالك والشافعي واسمعيل وابو ثور قال الشافعي وكل من يمين على اطلاق
 ان يحلف على اربعة اشهر فصاعدا وهو قول عطاء وروى عن ابن عباس ان لا يكون مولى او حتى يحلف
 ان لا يسبها لها وقالت طائفة اذا حلف ان لا يقرب امراته او اقل واكثر ثم لم يطلق امراته اشهر لم يمتنع
 منه بالاطلاق وبه قال ابن مسعود والنسائي وابن ابي ليلى على كل واحد من ابني سليمان في مائة ورجل قال ابن
 واكثر من القول اكثر من اهل العلم وقوله من نساءهم مثل الحرائر والامارات كن زوجات وكذلك يخلخعت
 قوله للذين يولدون الصدا اذا حلف من زوجته وبه قال اسمعيل والشافعي وابو ثور قالوا والاطلاق كما قال
 مالك والزهري وعطاء وهو ينفذ وهو ان اجله شهران وقال الشعبي بالاطلاق نصف ايلة والحرمة
 توجب اربعة اشهر المتربعين الثاني والثالث قال الشافعي يخرج من حبس المنيون لعلمه لا يطلق
 يوما وميت خيلها وقتت الله سبحانه هذه المدن وضالضرائع الزوجة وقد كان اهل الجالية يولدون
 السنن والسنتين واكثر من ذلك يقصدون بذلك خرا النساء وقيل ان الاربعة اشهر هي التي
 لا تطيق المرأة الصبر من زوجة ان يات عليها فان غافا اسي رجعا ونسختي تعني الى امر الله في ترجع ونسختي
 قبل فخل بعد الزوال في لا زوج من جانب الشرق الى المغرب قال ابن المنذر واسبغ كل من يمينه عند علم
 على ان لا يفتي اجمع لمن لا طمعه فان كان له عدة مرض او حمن في امراته فاذ زال العذر فاني بالوطي فحق
 بيننا ان كانت لمدة قد انقضت قال مالك وقالت طائفة اذ اشهر على نية تعالني محل العذر فخره
 وبه قال الحسن وعكرمة ونفسي والاضاعي واسمعيل بن عجل هذا يجب الجمهور على الحمل اذا فادى حلف امراته
 الكفارة وقال الحسن والنفسي الكفارة عليه فان طلقه غنم ولا زوج اذا تاب من امره امراته وحيد
 بكل التباين وان عزموا الفرم على الشيء فتعني عزموا الطلاق حثا عليه فلو سموا الطلاق
 حل عند الكل وفي ذلك دليل على بانها لا تطلق بمعنى اربعة اشهر كما قال مالك ما يقع في ان يفتي
 بعد المدة وايضا فان قال فان طلق سمع والسماء يقتضي سمعوا بالاضاعي وقال ابو حنيفة يسمع بال
 عليه من المني يولد عليه في اربعة اشهر قال الشافعي في نية التغير والممن ان اهل كل منهم

قد فسرناه في الآيات ما يطابق ذمهم وكلفوا كما يدل على الاحتياط ولا دليل آخر يضاف إليها هو واضح
 ان الشك في الاصل لمن يولي اى يكلف من امراتنا بعد شهر ثم قال خبر العباد بكم هذا المولى بعد هذه
 المدة فان فاقوا الى جوار الزوجة واستنداته الكفاي فان الله ففهمه من اى لا يوافق في كفاي
 البين بل يفهم ويحسم وان غرموا المطلق المحرم منهم عليه والقصد له فان الله سمع للملك منهم عليه
 فهذا معنى الآية لا شك فيه ولا شبهة فمن حلف ان لا يطلق امراته ولم يقيد بمدة او قيد بزيادة على اربعة
 اشهر كان حليفنا املا بعد اشهر فان مضت فهو بالفساد انا حج الى كفاي امراته وكانت زوجته بعد
 مضي المدة كما كانت زوجة قبلها او طلقها وكان له حكم المطلق امراته ابتداء واما اذا وقت بدون الآية
 اشهر فان اراد ان يبر في يمينه اعتزل امراته التي حلف شهر حتى تقضى المدة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين اتي من نسائه شهر فاذا اعتزل من حتى مضى شهر وان اراد ان يطلق امراته قبل مضي تلك السنة التي
 هي دون اربعة اشهر حلفت في يمينه لزمت الكفارة وكان بمنزلة لما صحت على الله عليه وسلم من قوله
 من حلف على شئ فراى غيره خيرا منه طيبات الذي هو خير وليكفر من يمينه الى قوله وللسلف في الغنى
 اقوال مختلفة فتنفي الرجوع الى معنى الغنى لغة وقد بيناه وله صوابه وانما البين في قولها قول مختلف فتنفي
 والتعني الرجوع الى ما في الآية الكريمة وهو ما عرفناك فاشهد عليه بيبك واخرج عبد الرزاق عن عيسى
 قال ابلا العبد شهران واخرج الكوفي عن ابن شهاب قال يا ايها العبد نحو ايام الحرام ثمانية اشهر
 والمطلقات يخل تحت عمر المطلقة قبل الدخول ثم خصص بقوله تعالى فاما لكم عيلين من عدة
 اتخذتم فاما فوجب بقا العام على الخاص وخرجت من هذا العموم المطلقة قبل الدخول وكذلك خرجت
 الاحمال بقوله واولات الاحمال عيلن بان يصفرن وكذلك خرجت آيات لقول تعالى فعدن ثلثة اشهر
 يتربعن بانفسهن التربع الانتظار قبل مخبر في معنى الدعوى ليتربعن قصد باخراجه فخرج الخبر بالكد
 وقوعه وناوه تاكيدا وقوعه خبر المبتدأ قال ابن العربي وهذا باطل وانما هو خبر من حكم الشريعة فان وجبت
 المطلقة لا تبرأ من ذلك من الشريعة ولا يلزم من ذلك وقوع خبر الله سبحانه على خلاف خبره
 ثلاثة قروء جمع قروء قال الجمهور وقال الاصمعي الواحد قروء بضم القاف وتشديد الواو وقال الزبيدي
 بالفتح وكلاهما قال باقرات المرأة ما مضت واقرأت طهرت وقال الاخفش اقرأت المرأة اذا صارت
 صامحة حيض فاذا ما مضت قلت قرايت بالالف وقال ابو عمرو بن العلاء من العرب من يسمى الحيض
 قراؤ ومنه من يسمى الطهر قراؤ ومنهم من يحياها جميعا فيسمى الحيض مع الطهر قراؤا ومنهم من يعلم ان القروء في قول
 القروء يقال هبت الريح لقروءا اى لوقعتها يقال الحيض قروء والطهر قروء لان كل واحد منهما له وقت
 معلوم وقد اطلقت العرب تارة على الاطوار وتارة على الحيض فالماصل ان القروء في لغة العرب شئ كثير
 بين الحيض والطهر ولا يدل هذا الاشارة الى اختلاف اهل العلم في تعيين ما هو المراد بالقروء المذكورة في الآية

من كل وقت في الحيض وهو قول عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن جابر وقنادة والضحاك وعكرمة
والسدي وأحمد بن حنبل ومجاهد بن عمرو بن دينار في سبيل السلم وذكرناه في مسك الختام وقال ابن الجوزي
في الاطهار وهو قول عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت والزهري وابن ابي شيخان والشافعية
قال الشوكاني في نسخ القدير والظاهر قد وقع الاتفاق بينهم على ان القراءات في وقت فصد عن معنى الآية
سند الجميع والطلاقات تترتب على ما تضمنت في الآيات فمضى على هذا منسقة في العدد ومجلة في المعدود
فوجب طلب البيان للمعدود من غير ما قبل القول الاول استدلوا على ان المراد في هذه الآية الحيض
بقوله صلى الله عليه وسلم ايام اقرانك بقوله صلى الله عليه وسلم طلاق الالة تحليفتان وعدتها حيفتان بان
المقصود من العدة استبراء الرحم وهو يحصل بالحيض لا بالطهر كاستدل اهل القول الثاني بقوله تعالى
فطلقوهن لعدتهن ولا خلاف انه يوم الطلاق وقت الطهر وبقوله صلى الله عليه وسلم فليأجها لحيضا كما
حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر فذلك العدة التي امر الله بها النساء وذلك لان من الطهر هو الذي تطلق
فيلتسار قال ابو بكر بن عبد الرحمن ما ذكرناه احدا من فقهاءنا الا يقول الاقاربى الاطهار فاذا طلق
الرجل في طهر لم يطلقا فاعتدت بما بقي منه ولو ساعة ولو لحظة فلم تستقبل طهر ثانيا بعد حيضه فاذا
رأت الدم من الحيض الثالثة خرجت من العدة حتى وعدك في انه لا حاجة في بعض ما استجلب في القول
جميعا اما قول الاولين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في العدة ايام اقرانك فغاية في هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم
اطلق الاقاربى على الحيض ولا تنزع في جواز ذلك كما هو شأن النكاح فاشترك في إطلاق ما قبلها من طهر
وانما التنزع في الاقاربى المذكورة في هذه الآية واما قولهم في الالة وعدتها حيفتان فهو حديث
اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه قالوا زطني ما حكاه صحيح من حديث عائشة مرفوعا واخرجه
ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عمر مرفوعا ايضا ولا تعلق ما قالوا لان قوته واما قولهم ان
المقصود من العدة استبراء الرحم وهو يحصل بالحيض لا بالطهر فحجبه عن انهم لو لم يكن في هذه الآية
شي من الحيض على فرض تفسير الاقاربى بالاطهار وليس كذلك بل هي شتله على الحيض كما هي شتله على
الاطهار ولما استدلال اهل القول الثاني بقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فغيب عن عدتهن غيب بان التنازع
في الكلام في قوله لعدتهن ايجبه ذلك محتملا ولا تقوم الحجة بمحض الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم فليأجها لحيضا
الحديث نسوي الصحيح ولا تلتزمه على ما ذهبوا اليه ولكن ان يقال انها تنقضي العدة بثلاثة اطهار وثلاثة
حيض ولا مانع من ذلك فتعجز جميع من اهل العلم عن الاشتراك على معنييه وبذلك يجمع بين الاولين وبين
الخلافا وينزع التنزع وهذا شك في التفسير في تفسيره الثلاثة بقوله مرفوعا وهي جميع كثيرة دون اقران
هي من مجموع القلتة واجاب بانهم يشعرون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لا يشترط
في جمعيه ولا يخلو ان يمكن ما خلق الله في ارحامهن قبل للاروبه الحيض وقبل الحمل وقبل

الله بهاد وجه انتهى من اللتان ما فيه في بعض الماحول من الاضرار بالزوج واذا بان بقوله فاذا قالت
 حضت ولم تحض ذهبتم منه من الارتجاع واذا قالت هي لم تحض وهي قد حاضت الزمنة من النفقة
 فالمرأة فاضت به وكذلك الحمل بها كتمه لتفطع منه من الارتجاع وبها توجب عليها النفقة ونحو ذلك
 من الخاص لا يستنزى الاضرار بالزوج وقد اختلفت الاقوال في المدة التي تصدق فيها المرأة اذا
 انقضت عدتها في الآية دليل على قبول قول من في ذلك نفيا ما غلبا وقول من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر الاكفر فيه وعيد شديد للكتان وبيان ان من كتم ذلك فهو من السبيح اسم اليمين
 جمع بول وهو الزوج يحى بولها علوه على الزوجة لانهم يطاعونه على الرب ونه قوله تعالى انه ممن بولا
 بها ويقال بول ويقال كما يقال في جمع الذكر ذكره وذكره وهذه التام ثانيا في الجمع وهو شاذ لا يحل
 عليه بل يعتبر فيه السواج والبعض ايضا يكون مصداق من بول الرجل بول مثل منع منجى اي مصداق بول
 الحق هو من اي جبرته من اللتان بصيغة التفضيل لا فائدة ان الرجل اذا اراد الرجعة والمرأة انما
 يجب اشارة قوله على قولها وليس معناه ان لما حاق في الرجعة فانه لا يعود وذلك نفس من كان يجوز
 للزوج مراجعتها في حكم التخصيص لعدم قوله بالطلقات تير بعض بانفسن لما نعيم المشايخ
 وغير من في ذلك يعني مدة التبريس فاذا انقضت مدة التبريس فهي امن بنفسها ولا تعلق لها بالرجوع
 بولي وهو دهر مديد والاختلاف في ذلك والرجعة تكون باللفظ وتكون بالوطى ولا يلزم الرجوع شيء من
 احكام المباح بالاختلاف ان اداوا اصلاحا اي بالمراجعة اي اصلاح حالهما واما بعد فان
 قصدا الاضرار بها في محبة لقوله تعالى ولا تنكوهن ضرارا تعتدوا قبل ان تصد بالرجعة الضرر في
 صحته وان انكبت بذلك محموا فلم نفسه وعلى هذا فيكون الشوط المذكور في الآية للحث على الرجوع
 على قصد اصلاح الزوج ليس من قصدا للضرر وليس المراد جعل قصد اصلاح شرط لصحة الرجعة
 التامسة والشكوك ولعن مثل الذي عليهن بالمعروف اي لمن من يتحقق قوله
 على الرجال مثل الرجال عليم فحين عشترا بما هو معروف من عادة الناس انهم يفعلونه لنساءهم
 كذلك حسن عشرة زوجا بما هو معروف من عادة النساء انهن يفعلن لادومهن من طاعة وتزين
 وتجب نحو ذلك وللرجال عليهن درجة اى شدة ليست لمن وهي قياسية عليها في المرافعة
 وكذا من اهل الجهاد والعقل والقدرة ولين السير لكثرة عائلته وتوجب عليها المشاغل مرفوعة والوقوف
 عند رضائه ولو لم يكن من فضيلة الرجال على النساء الا كون من يلقن من الرجال لما ثبت ان عظمته
 من فعل آدم وقد اخرج اهل السنن عن عمرو بن الاخير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا ان اكرم على
 حق وان لنساءكم عليكم كما احكم على نساءكم ان لا يطينن فركم من كرههون ولا ياذن في سكرهم
 لمع ان الاخرين عليهم ان يحسنوا اليهم في كسوتهم وطعامهم وصحبة الترفي وان خرج احد وهو دأود

مضى وابن ماجه وابن جرير والحاكم وصحاح البيهقي عن معاوية بن حيدة القشيري انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم
ما من المرأة على الزوج قال ان تعلمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تحميمه ولا
في البيت واتخرج عبد بن حميد وابن جرير عن مجاهد في قوله ولا تضرب الوجه ولا تحميمه
يعلمها من الجاهل ففضل سبيل علي بن ابي طالب عليهما السلام لا يعرجون الا لطلب الف اي عند الحاجة
التي يشبث فيها الوجه فالمراد بالطلاق هنا هو الرجم بليل ان تقدم في الآية الاولى هو صرحت ان
اي الطلاقه الاولى والثانية اولا لوجه بعد الثالثه وانما قال سبحانه مرتان لم يقل طلقان لشدته
الى ان يبين ان يكون الطلاق مرة بعد مرة لا طلقان دفقة واحدة كذا قال جماعة من الفقهاء
ولكن بعد الطلاق الثانية الا اذا صار من اما ايقاع الثالثه التي هي تين الاربعة والاساس
لها واستدلته كما هو عدم ايقاع الثالثه عليها قال سبحانه فامساك بعد الاربعة من طلقها زوجها
طلقتين تبعه وقت اي بما هو معروف عند الناس من حسن العشرة وتسريح باحسان
اي بايقاع طلاقه الثالثه عليها من دون ضرر لها قيل المراد اساك بمعروف اي بربطه بعد الطلاق
الثانية وتسريح باحسان اي بترك الاربعة بعد الثانية حتى تنقضي عدتها والاول اعلم وقد اختلف
اهل العلم في ارسال الثلاث دفقة واحدة بل يقع ثلاثا او واحدة فقط فذهب الى الاول الجمهور
وزهب الى الثاني من عداهم وهو الحق قال الشوكاني في فتح القدير وقد قررت في موافقي تقريره
بالفاو افرقة برسالة مستقلة اشتملت وهو الذي انتسبه شيخ الاسلام احمد بن محمد الحليم بن محمد
بن حمزة الحراني وشيخ الحافظ امام محمد بن ابي بكر بن القيم الجوزية الدمشقي وغيرهما مع من الثالثة
الا حله قديما وحديثا وقد بسط القول فيه في شرحي لبني ادم ما يبلغ تقريره واضع نظام الحياوية
والاربعون ولا يحل له كسر ان تاخذ واحدا لثبته بمن يخفى الخطاب للزوج
لا يحل لهم ان ياخذ واحدا فصره ان نساءه من المهر شيئا على وجه الغضارة لمن وتكسر شيئا فلتعقبا
شيئا تنزل فضلا عن الكثرة من رخص ما وقوه اليهن بعد من على الاخذ منه مع كونه لا يحل للزوج ان ياخذ
شيئا من ما لهن التي يملكها من غير المهر يكون ذلك هو الذي يتعلق بالفسخ الزوج وتطالع لاقوه
دون ما عدله مما هو في ملكها على ما اذا كان اخذ ما دفعه اليها لا يحل له ان ياعده ممنوعا عنه بالاول
وقيل الخطاب للثالثة والحكم ليطابق قوله فان ختم فان الخطاب فيه للثالثة والحكم وعلى هذا يكون
اسناد الاخذ اليهم كونهم الاميرين بذلك والاول اولى لقوله ما اتيتموهن فان اسنده الى غير
الازواج بعيد جدا لان ايتاء الازواج لم يكن من مهرهم وقيل ان الثاني اولى لثالثة في النظم
الا ان يخافا اي لا يجوز لغير ان تاخذ ما اتيتموهن شيئا لان يخافا لا يقع ما حد وطلعه
اي عدم اقامته حدودا لغيره التي حد بالزوجين وما وجب عليها الوفا بها من حسن العشرة والاطاعة

فان خففوا ولا يقيموا كد ودلالة اي اذا اختلف الحكماء والمتوسلون بين الزوجين وان لم
 يكونوا اكثر وكما عدم قاتله وواحد من الزوجين ويما اوجب عليهما فلا جناح عليهما
 اقتدت به اي لا جناح على الرجل في الاخذ ولا على المرأة في الاعطاب ان تقتدي نفسها ان
 ذلك التكاح ببذل شيء من المال يرضاف الزوج فيطلق العلية وهذا هو المفسر وقد ذهب الجمهور الى
 جواز ذلك للزوج وانما قيل لا اخذ مع ذلك الخوف وهو الذي صرح بالقرآن وعلى ابن المنذر
 عن بعض اهل العلم انه لا يحمل لما اخذ ولا يحير على دونه وفي غايه السقوط وقرر حجة الامام فاعلم
 الجمهور والمفصل مخدوف وهو الاثمة والحكام واقتاره ابو عبيد قال لقوله فان غنم فصل الزوج
 غير الزوجين وقد اخرج في ذلك من اجل الفسخ الى السلطان وهو جدير بن جدير والسمن ابن سيمون وغيره
 الخامس اختيار ابني عبيد المذكور وقد وكل عن بكر بن عبد الله المزني ان هذه الآية منسوخة بعقوبة تعا
 في سورة النساء وان لم يتم استبدال زوج مكان زوج واتفق اصحابنا من فقهائنا فلا تأخذوا شيئا
 اذا اخذتموهن بهناتنا وانما بينا وهو قول خارج عن الاجماع ولا تنافي بين الاثنين وهذا يختلف اهل العلم
 اذا طلب المخرج من المرأة زيادة على دفعها اليها من المهر وان يتبعه وضعت بذلك المرأة على وجه الحكم
 وظاهر القرآن الجواز لعدم تقييده بمقدار معين جهنا قال مالك والشافعي وابو ثور ومضى مثل
 ذلك من جملة من الصحابة والتابعين وقال طائفة من علماء الانصارى واحمد بن محمد بن ابي حنيفة
 قد روي في ذلك التمسكات احاديث منها حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 الطلاق من غير باس فمهرها لها كحبة الخبز ما خرجها منه وابو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه
 وصححه وقال التمسكات من التناقبات رواه احمد وابو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وابو حنيفة
 والحاكم وصححه والبيهقي ايضا ومنها من باين عباس وهذا ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 المرأة زوجها الطلاق في غير كونه تجديع المنة وان ربحا التوبة من مسيرته اربعين مائة وقد اختلفت
 اهل العلم في عدة المنة والساج انما اختلفت بحقيقة لما اخرج ابو داود والترمذي وحسنه والنفاس
 والحاكم وصححه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر المرأة ثابث بن قيس ان تفتحه بحقيقة وفي الباب
 احاديث ولم يرد ما عارض بها من المرفوع بل در عن جماعة من الصحابة والتابعين ان عدة المنة
 كعدة الطلاق اي قال الجمهور قال الترمذي وهو قول اكثر اهل العلم من الصحابة وغيرهم يستدلوا الى
 ذلك بان التمسك من جهلة المملقات فهي داخل تحت عموم القرآن والمخبر ما ذكرنا من اهل العلم
 مسلمة خصص عموم القرآن وقام البحث في مسك الختام شرح بلوغ المرام فليدرك في الباب ما اوتى
 في ذلك التحليل فاعلم فاعلم الثانية والاربعون فان طلقها اي المطلقة الثالثة التي ذكرنا
 سبحانه بقوله او تخرج باسكان اي فان وضع منه ذلك فتخرجت عليها بالشيث فلا دخل له

من بعد حتى تنكح زوجا غيره اى حتى تزوج بزواج آخر وقد اختلفوا على ما لا يوجب السبب
 ومن وافق قالوا يكفي وجود العقد لانه لا يراد بقوله حتى تنكح زوجا غيره وذهب الجمهور من السلف والخلف
 الى انه لا يرفع العقد من المولى لما ثبت من البني مسلم من اعتبار ذلك وهو رواية يمتنع قبولها
 لم يبلغ سعيد بن السبب ومن تابعه وفي الآيه دليل على انه لا بد من ان يكون ذلك كالحاكم شرعا
 مقصودا والذات لا حيلة الى التحليل وذريعة الى رد ما الى الزوج الاول فان ذلك حرام بالادلة
 الواردة في ذمهم وذم فاعله وانه التيسر سئل الذي لعنه الشارع وعن من اتخذ لذلك ذريعة
 الكلام على هذا المذهب بالقيمة في اعلام القمصين واما غاشية المنهان فان طلقها اى الزوج الثاني
 فلا جناح عليه صاى الزوج الاول المرأة ان يتزوجا اى يزوج كل واحد منهما صاحبه قال ابن
 ابي عمير على ان الحرام اذا طلق زوجته ثم انقضت عدتها وتزوجا ودخل بها ثم طلقها
 وانقضت عدتها ثم تكررا الزوج الاول انها تكون عدتها على ثلاث تطليقات ان ظنا ان طلقا
 حد وحلله اى حقوق الزوجية الواجبة لكل منهما على الآخر واما اذا لم يحصل ظن ذلك بان طلقا
 احدهما عدما لاقا فانه محدودا للثبوت واما احدهما ولم يحصل لها الظن فلا يجوز الدخول في ذلك
 لانه منقطع للمصلحة لثبوتها فاحرمه على الزوجين الثالثة والاربعون واذا طلقت
 النساء فبظن اجلهن فامسكوهن بمعروف او سرجهن بمعروف البلوغ الى
 الشئ بمعناه الحقيقي الوصول اليه ولا قيل البلوغ بمعنى المخاربة الامكان للعلاقة مع قرينة كما انها تارة
 لا يصح اعادة المعنى الحقيقي لان المرأة اذا بلغت آخر منهن من عدة وجاء وزنه الى الجزء الذي هو
 الاجل فلا انقضاء فقد خرجت من عدة ولم يبق للزوج عليها سبيل قال القرطبي في تفسيره وان
 بلغن منهن قاربين باجماع العلماء وقال ولان لهن فليطعن الى ذلك لانه بعد بلوغ الاجل لا خيار له
 في الاساك والا مساك بمعروف هو القيام بحقوق الزوجية كاستئجارها لاختارها احداهن
 لما لا مساك بمعروف من غير قصد اضلالا والسرح باحسان اى تركها حتى تنقضي عدتها من غير رجة
 ضرر ولا تمسكوهن ضررا اى كما كانت تفعل الجارية من طلاق المرأة حتى يقرب الانقضاء
 عدتها ثم مراجعتها الا من حاجته ولا محبة ولكن لقصد تطويل العدة وتوسيع مدة الاعتلال ضررا
 لقصد الاعتانك عليهم في الظلم لمن واخرج ابن ماجه وابن جرير والبيهقي عن ابى حمزة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا ايها الذين آمنوا انكحوا ما بكم من افلاككم
 قد اوجبتك ليس نهى الاقارب المسلمين بل طلقوا المرأة في قبل عدتها الرابعة والاربعون واذا
 طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تقربواوهن ان يتكهن ان اولجهن اذا انقضوا
 بينهما بالمعروف الخطاب في نهى الآيه بقوله واذا طلقتم فبقوله فلا تقربواوهن اما ان يكون

السبا وسواء الاربعون لا تضار طالته بولد حاصل البتة والفقاعا على القول لا تضار بالآلة
 بسبب الولد بان تطلب منه الاضحية عليه من الرزق والكسوة وادان تفرط في حفظ الولد والقيام
 لما يحتاج اليه ولا تضار من زوجا بان يقتصر عليه في شيء مما يجب عليه ويبتزح ولدها سببا بالسبب
 ويجوز ان يكون الباء في قوله بولد حصلت لقوله تضار على انه بمعنى تضار بالآلة والضرر والدة بولد
 تربيتها وتضار في تضارته وايضا الولد تارة في الملب وتارة في الملب لان كل واحد منهما حق وان سبب
 الميرع مافي ذلك من الاستطاعات ونحو الجملة تفصيل المجازة التي قبلها وتقرره لانه لا يكلف كل واحد
 منها ما لا يطيقه فلا تضار بسبب ولده وعلى الوارث مثل ذلك معطوف على قوله وعلى المودة
 وبما يتبين تفسيره وتقرره على الاستطراد بين المعطوف والمعطوف عليه وانتفاعا على العلم في معنى
 قوله هذا تفصيل هو وارث الصبي اى اقامات المولود له كان على وارثه هذا الصبي المولود وانما سببه
 كما كان يلزم ما به ذلك قاله ابن الخطاب وقادة والسدى والمنس وبما هو معلوم واحد من الوجوه
 وابن ابي ليلى على خلافه فيكون الوجوب على ابن يافه نصيبا من ميراثه وعلى الذكر فقط على
 كل من يرحله وان لم يكن وانما منه قبل الميراث بالوارث ولدت الاب يجب عليه نفقة للزوجة وكسوتها
 بالمعروف قاله الضحاك وقال مالك في تفسيره الآية يشل اقالا الضحاك ولكنه قال انما منسوخة
 وانما لا يلزم الميراث منسوخة ولا في قرابة والذي يرحم منه وشروط الضحاك بان لا يكون الصبي ل
 وان كان لسال اخذت اجرة مضاعة من ماله قبل الميراث بالوارث المذكور في الآية وهو يعني نفسه اى
 عليه من ماله اضراع لنفسه اذ مات ابوه وصحت من ماله قاله في حديثه بن ذويب وبشير بن نصر بن يحيى
 عمرو بن عبد العزيز وروى عن الشافعي وقيل هو الباقي من والدى المولود بعد موت الآخر منها فانما
 الاب كان على الميراث كفاية الميراث انما لم يكن لسال قاله سفيان الثوري وقيل ان معنى قوله وعلى
 مثل ذلك على وارثه الاضحية عليه ان يصنع المولود كما كانت الام تصنع بين الميراث والميراث
 والشرية وقيل ان معنى على الميراث ان يجرم عليه الاضرا بالام كما يجرم على الاب وبه ثالث ما تقدم من ان لا
 قالوا وهذا هو الاصل فمن ادعى انه يرجع فيه انقطع الى جميع ما تقدم خليفه الدليل قال المقرئ وهو صحيح
 اذ لو اريد الجميع الذي هو الميراث والاضحاف وعدم الضرر فقال وعلى الوارث مثل هو لا بد من على
 معطوف على الميراث من المضاعة على ذلك تارة كقوله في تفسيره بن يما على القاضي عبد الوهاب قال ابن بطينة
 وقال مالك وجميع اصحابه والمشعبي والزهري والضحاك وجما من العلماء الميراث بقوله مثل ذلك بان
 لا تضار بالمرزوق والكسوة فلا يجب شيء منه وكل ابن القاسم عن مالك مثل قوله مضاعة ومضى الشيخ
 ولا يخفى عليك ضعف ما ذهب اليه هذه المطابقة فانما انحصار ما ينشئ قوله وعلى الوارث مثل ذلك من
 ذلك المعنى اى عدم الاضرا بالمرزوق تارة قوله لا تضار بالمرزوق بولد اى تصديق ذلك على كل مضاعة

تموه عليها من المولود ولما قيل القرضي لولده الجميع فقال شل مولودك فاني باقية من الفضل
 ثمين فان اسم الاشانة يصلح للتعهد كما يصلح للمواصلة بتكامل المذكور ونحوه ولما زاد حسب الياقوت
 الاول من ان المولود بالوارث وارث العبي فيقال عليه انه لم يكن وارثا بخصبة مع وجود عبي حيا
 وارثا محضنا باعتبار ما قيل في لفظ المذكور حسب الياقوت الاول في قوله وان كان في قوله المولود على صفاته
 المتبقية لكن في ايجاب التقيد عليه مع فني العبي باقية ولذا قيدوا القائل به بان يكون العبي غير اودع
 الاختلاف في تفسير الوارث ما تقدم من ذكر الوالدات والمولود ولد الولد فاقول ان يضاف المولود
 على كل من السابغة والاربعون فان ارادوا فصح الاضطرار لولد بين والفصل المقطع بالوصف
 اي التفريق بين العبي والاشد منه سمي الفصل لانه فصل من اربعة فواضع بينهما أي صادر من
 تراش من الابوين اذ كان الفصل قبل الحملين ونشأوا أي يخرج ما من اهل اهل في ذلك
 حتى يخرج وان المقطع قبل الحملين للاضطرار لولد فلا جناح عليهما في ذلك الفصل لما بين ان كسبا
 ان مدة الرضا قبل حملين كالمين قيد ذلك بقوله من ولد وان يتم الرضا عنه وظاهره ان السب بعد ولدا
 اراد ان يحصل العبي قبل الحملين كان ذلك جائزا ومن اعتبره حجة تراش في الابوين ونشأوا بها
 من جميع بين الامكن بان يقال بان الماددة المذكورة في قوله من ولد ان يتم الرضا له بان يكون
 منها او يقال ان تلك الماددة اذ لم يكن الابوان للعبي من بان يكون الموجود واحد بها وكانت اثر
 للعبي غير اربعة الشا منه والاربعون وان اسر دعتان تسترضعوا كما ذكره قال الزجاج التقيد
 ان تسترضعوا الا بالاداة غير الوالدة ومن سمي به انه قد كان يجرى على مقولين والمقول الاول
 محذوف والمعنى ان تسترضعوا الرضيع اولادكم فلا جناح عليكم اذا اسلمتموهما اليه قبل الفسخ
 انه لباس عليكم ان تسترضعوا اولادكم فخر اسماهم اذ اسلمتم الى الامهات اجر من بساب ما قد اتبعتم لكم
 الى وقت الماددة المسترضع قال سفيان الثوري ومجاهد قال قتادة والزهري ان معنى الآية اذ يتم
 ما يتيم من امانة المسترضع اي لم يولد من الابوين وفيه كان ذلك من اتفاقهما وتخصير
 وارادة معرفة من المهر وعلى هذا يكون قوله اسلمتموهما للمجمل والاسم تغليباً وعلى القول بالاول انهما
 لاجل غلط لعل المعنى اذ اسلمتم من ولدكم تسترضعوا اجر فيكون المعنى اذ اسلمتموهما اليه على حلة
 الى الرضعات بالمعروف بما يتكفره الناس من اجر الرضعات من دون ما ملكت من وسط بعض ما هو
 لمن من ذلك فان معه توفير اجر من يشترى على التسايل بغير عبي التفريق بينه وبين التساوية والاربعون
 والذين يتوفون منكم ويذرون اولاداً يريدون بانفسهم لرجعة اشهر وعش ما ذكرنا
 عنه المطلق وتصل بذكر ما ذكره الرضا عقب ذلك بذكر عدة وفاة لثلاثتهم ان عدة الوفاة مثل عدة
 المطلق قال الزجاج وبني المالك والمجمل الذين يتوفون منكم ولم يذروا اولاداً فبعض وقال

البر على الفديرة والذين يتوفون حكم ولده من الازواج لم يرض بعدهم قيل التقدير ان الواجبات
 ان ذكره صاحب الكفاية في ان قوله في مدونة اربعة اجالا لا يلزم تلك التقدير لان الظاهر من النكحة
 العادة المفاخرة ووجه النكحة في من احدثه الوفاة هذا المقتضى ان المنيح من النكحة قد تنازل عن كونه
 قسيدا ولا يتنازل من هذا الاجل بخلاف هذه الآية المصممة وان كل من مات متنازلا بها يكون عندنا في المدة
 ولكن قد خصص هذا المصموم قوله وأولات الاعمال ان يرضعن من لبن الى ثمانية اشهر وهو مروي عن بعض
 وجاه من ان يعلم ان الحامل اقتدى بآخر الاجلين جميعا بين العام والخاص واما الالمام والحق ما قاله الجمهور في
 بين العام والخاص على هذه النصف لا يناسب قوانين المنة ولا قواعد الشريعة ولا معنى للخروج العام من
 بين افراد العام البيان ان حكمه خالف حكم العام ومخالفة قد خرجت عن مسلكها اذن مستنبطة الاستنباط ان
 تنزيح بعد الوضع والتفريق التالي والتفريق من النكاح فظاهر الآية عدم الفرق بين الصغير والكبير ولو
 والامة ونات البهش والابنة وان وثقن جميعا الوفاة اربعة اشهر وشو قيل ان مدة الامتناع
 مدة الحرة شهران فحسبته ايام قال ابن العربي لما جاء ما لا يمكن ان الاصم فانه يسوي بين الحرة والامة وقال
 الباقى ولا فعل في ذلك خلافا للباين من ابن سيرين انه قال مدة طهارة الحرة وليس بالاثنتي عشرة
 وجها ذهب اليه الاصم وابن سيرين ما في هذه الآية من المصموم وجها ذهب اليه من عدلها قياس مدة
 الوفاة على المدة فان نصف المدة فخالى فخالى نصف ما على النصف من الغائب وقد تقدم حديث
 طلاق المنة المطلقة فان مدة ما مضت من وهو صالح للاختلاج به وليس المرونة الاصل طلاق ما على نصف
 من طلاق الحرة ومدة ما على النصف من مدة ما كانت لما لم يكن ان قال طلاق المنة المطلقة ونصف
 ومدة ما مضت ونصف لكون ذلك لا يعمل كانت مدة طلاقه ذلك التقدير المذكور في الحديث
 فكذلك لو كان هذا المنيح من هذا القياس الذي عمل به الجمهور وهو ان النكحة في جعل مدة الوفاة اربعة
 وشهر هو ما قد مضاه من معرفة خلوها من الحمل لا يعرف الا بتلك المدة ولا فرق بين الحرة والامة في
 مثل ذلك بخلاف كون مدتها في غير الوفاة اثنتين فان ذلك يعرف به خلو الرحم ويؤيد عدم الفرق
 ما سياتي في مدة اسم الولد واختلاف اهل العلم في مدة اسم الولد يثبت سببا في حال حميد بن السبيت جواب
 حميد بن سعيد الحسن وابن سيرين والعمري وحميد بن عبد العزيز والاضاعي والحق بن راهبته واهم
 بن منبل في رواية عن ابي القاسم اربعة اشهر وشهر ونصف حميد بن عاصم قال لا تسبوا اهلنا سبعة
 نبينا محمد صلعم مدة اسم الولد اربعة اشهر وسبوا اربعة اشهر وشهر ونصف حميد بن راهبته واهم
 ومحمد بن عاصم واهم عبيدة وقال الله تعالى في الحساب انه موثوق وقال طائوس ومدة مدتها
 شهران وخمس ايام وقال ابو حنيفة واهم والشوري وحميد بن صالح فتمت ثلاث حريص وهو قول
 علي وابن مسعود وطا واهم النخعي وقال مالك والشافعي واهم في الشهرين مدة ما مضت

وغير الخاضع شهر ويقتول بان عمره وشعبه وكحول واليكث ووجع عيده والو فوره المهور وقد اجمع على
على ان هذه الآية تامة لما يجد من الاعتناء بالتحمل والحكامة فقد تدر في التلاوة فهاذا المثل جعل
المراد بالبلوغ هنا انقضاء العدة فلا جناح عليكم فيما فعلتم في انفسهم من الزين ولا تعرض
للعطاب بالمعروف الذي لا يخالف شرعاً ولا عادة مستحسنة وقد استدلل بذلك على وجوب الاحاد
على العدة وقد ثبت ذلك في الصحيحين وغيرهما من خبر حبان النبي صلى الله عليه وآله قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر ان تتزوج حتى يمت فوق ثلث الاصل نزع ما بقا شهر وشرا وكذا ثبت عند سائر
الصحيحين غير ما انشئ من الحمل لمن يمت في عدة الوفاة والاحاد وترك الزينة من الطيب ليل الشايب
الجيدة والى غير ذلك والخلاف في وجوب ذلك في عدة الوفاة والخلاف في عدم وجوب
عدة الرجعية واختلفوا في عدة البنت على قولين واجمع اصحاب الامامية في عدم الزكوى غير ذلك
بهذه الآية لان اضافة الفصل الى الفاعل محمولة على المباشرة واجيب بان خطاب المايلاد وروج لعقد
به ونعم كما انما طيبين ومن كان لك كتب الفروع الخمسون لا جناح عليكم فيما فعلتم
بما من خطبة في النساء الجناح الاثم الا اثمكم ولا اثمكم ولا تعرض فيما التصريح وروى عن عرض الشيء اى جانبه
كأنه محمول بحال الشيء ولا يخفى ولا تعرض بالكلام يوصل الى صاحبه كلاماً يفهم معناه قال في مكشاف الفرق
بين اللكنية والتعريض ان اللكنية ذكر الشيء بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئاً يميل بقلبي
لا تذكره كما يقول المتن في المصالح اليجتنبك لا سلم لك لا لظن في وجهك ككريم ولذلك قال اوسع في
التسليم معنى تفانها في كانه اذ لا الكلام الى عرض يدل على التعريض ليعلم ان لا يلبس من سائر به
بالكسر فيعلم ان الطالب من الطلبة والاستلطان باقتل والفضل والاكطبة بضم الخاء في الكلام الذي
يقوم به الرجل خاطباً لا كذا في انفسكم معناه مترحم وامرهم من التزوج بعد انقضاء العدة ولا كذا
الاستمر والانخاف منه يمت كنون ودكون علم الله انكم يستلكنوهن اي لا تصبرون عن النظر
ومن ارغبتمكم فمن فرخص لكم في التعريض وكن التصريح ولكن لا تواعد وكن سراً معناه على سيرة
وقد اختلفوا في معنى السر قيل اى كتمانها واليه ذهب جمهور العلماء اى لا يقبل الرجل امره المحنة
تزوج منى بل يعرض لغيره فيقول السر لانى لا يكون حكمه مائة على الزنا في العدة ثم انزوج بعد ما قال العادة
بأن يدا بوجاهة الحسن وقادة واضحاك الضمى وانتارة ابن جبر الطبري وقيل السراج اى لا تفسد
لمن كثره بلع في غيبه لمن في الكحل والى هذا ذهب الشافعي في معنى الآية قال ابن عطية اجبت الامة على
لن الكلام مع المحنة بما هو رث من ذكر جامع او ترجم عليه لا يجوز وقال ايضا اجبت الامة على كل
المواحدة في العدة للمرأة في نفسها والاب في ابنته البكر لسبب في استكمال ان يتزوجوا حتى
استثنوا وقطع معنى لكن القول المعروف بها ايج من التعريض ومنع صاحب مكشاف ان يكون في

وقال يهودي من قوله لا واحد من ابي هو امة قط لا مودة محرقة غير مكرمة فحصل على ثلاث شواهد
 سرفا وجوه كونه شططا ما: ا) يودي الى اصل التعريض بوجوه وليس كذلك لان التعريض طريق للمدونة
 لانه لو عود في نفسه الى اوتيه والمحمسون ولا تغزو مودة عقد النكاح اى على عقده النكاح ثم
 ان قال سبيو بن نوحه الآية لا يقاس عليه وقال شماس اى لا تقدر واقعة النكاح لان معناها فوط
 وتقدر او اواحد وقيل ان العزم على الفعل تنهيه من يكون في هذا التمسك بالآلة لا نأخذ انى من التقدم
 على الشئ كان التمسك من ذلك الشئ بالاولى حتى يبلغ الكتاب اجله يريد حتى تنقضي العدة والكل
 هناك هو المدة الذى رسم من المدة سواء كتبنا بالكونة محمدا ومفرضا قوله تعالى ان العدة
 كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ونزلا حكم اعني تحريم عقد النكاح في العدة مع عليا الثانية والمحمسون
 لا جناح عليكم الراوا بالجنب هنا المدة من المهر ونحوه فرفض تلك اى لا تجوز عليكم المهر ونحوه
 ان طلقتم النساء على الصفة المذكورة ما لم تحسوهن ما صدقته فرفضه بقدر ايضا ان اى مدة
 عدم سبكم قيل شرطه من باب احتراز الشوط على الشوط والى قول الاول والمعنى ان الملقين غير
 ما سب من اقبل بوجوه اى ان طلقتم النساء الا لى لم تحسوهن وكذا استدلوا في قوله او فوطوا
 لمن فرفضه فقبل او معنى الا لى بالان فرفضوا وقيل معنى حتى اى حتى اقرضوا وقيل معنى الواو اى فوطوا
 ولست ارى لهذا التطويل وجها سوى الآية اوضح من ان يلتبس فلفظ الله سبحانه رفع الجناح عن الملقين
 ما لم ينج احد الا من اى مدة اتقوا ذلك الاحد ولا يتنفي لاحد السهم الا بانقضاء الامتنع ما كان من وجوه
 وجبا السبي او المثل ان وجد الفرض وجب دفعه مع عدم السبي على كل احد منهما بنى الى السبي والمثل
 او نصفه واعلم ان المطلقات لا يزوج مطلقة مدخول بها مفرض لها سوى التى تقدم ذكرها قبل هذه الآية
 وفيها نبى الا لا يزوج من بان ياخذ واما التوهم شيئا وان عد من ثلاثة فرفضه ومطلقة غير مفرض لها
 ولا مدخول بها سوى المذكورة هنا فلا مبرر لما بل النعنة وتبين في سورة الاحزاب ان غير المدخول بها المقت
 فلا عدة لها ومطلقة مفرض لها غير مدخول بها سوى المذكورة بقوله سبحانه هنا وان الملقين من قبل
 ان تحسوهن وقد فرضتم لمن فرفضه ومطلقة مدخول بها غير مفرض لها سوى المذكورة في قوله تعالى
 بينهن فالتوهم اجريه وان المدا بقوله لم تحسوهن ما لم تحسوهن وانكراد بالرفضه هنا تسببه
 ومنعه من اى اعطوهن شيئا يكون شاملا من ذلك الامر الوجوب وبه قال على ما بين عمر بن الخطاب
 وسعيد بن جبير وابوقلابه والزهرى وقنادة والاضحاك من ادرك الوجوب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تحسوهن فما كنم عليهن من عدة فتقدرن ما افترضت من
 سراجا بمكلا وقال كذلك ولو عبيد القاصي شريح وغيرهم ان النعنة للمطلقة المذكورة منعوبة لا وجبة
 لقوله تعالى حق على سنين ولو كانت واجبة لاطلقا على كل من عبيد وجب عنه بان كل ما في الوجه

بل هو كما قيل لكما في قوله تعالى في الآية الاخرى فقال على المتقين اي ان الوفاة لك والقيام به
 اهل التقوى وكل مسلم عليه ان يتقي الله سبحانه وقد وقع اختلاف ايضا هل المتعة مشروطة بغير
 نكاح المطلقة قبل السيس في الفرض لم يست بشر ونة الاول فنه يقبل انها مشروطة بكل مطلقة وليه
 ذهب بن عباس بن عمر وطاو جابر بن زيد وعبد بن جبير وابو العالقة والحسن البصري والشافعي
 في عدم قوليه واحد الحق ولكنهم اختلفوا هل هي واجبة في غير المطلقة قبل النكاح والفرض من عند فنه
 يستدلوا بقوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف فقال على المتقين وقوله تعالى يا ايها الذين قل
 لازموا اجل ان كنتم ترون الحيوة الدنيا وزينتها فتعالين استعجلن اسركن سراجا يسيلوا الآية
 الاولى في حاشية لكل مطلقة والثانية في اذ واج البني مسلم وقد كن معروفنا لمن وعملوا بن وقال سعيد
 بن المسيب انها تجب المطلقة اذ اطلقت قبل السيس وان كانت مفروضا لها القول تعالى يا ايها الذين
 آمنوا لا تؤمنوا للمؤمنات ثم طلقتهن من قبل ان تحسبن فاكتم عليهن من عدة قدسوهن فنه استدلوا
 هذه الآية التي في الاخرى استخرجت بالتي في البقرة وذهب جماعة من اهل العلم الى ان المتعة مقتصة بالمطلقة
 قبل النكاح والتسمية لان المدخول بها حتى يمسح السمي وهو مثل في غير المدخول التي قد فرض لها زوجا
 فزيفت اى سمي لها من قبل المدخول قبل المدخول يفتق السمي ومن القائلين بهذا ابن عمر ومجاهد
 وقد اجماع على ان المطلقة قبل المدخول والفرض لا تسحق الا المتعة اذ كانت حرة ولما اذا كانت
 امه فذهب الجمهور الى ان لها المتعة وقال لا ذراعي والثوري لا متعة لها لانها يكون اسيد لها
 يتحقق ما بين مقابل تاذي ملكه لان النكاح جانه انما شاع للتعنة بالمطلقة قبل المدخول الفرض
 لكونها ما ياذي المطلاق قبل ذلك وقد اختلفوا في المتعة المشروطة هل هي مقترنة بقدر اهل انتقال الملك
 والشافعي في الجريد لا احد لها معروف بل يقع عليه سم المتعة وقال ابو مينة اذا تزوج الزوجان
 في قدر المتعة وجب لها نصف مهر مثلها ولا ينقص من ثمنه وانما لان اقل العشرة وراهم بالسلف
 في ذلك قال على لموسع قد ردة وعلى المقر قد ردة وهذا يدل على ان الاعتبار في ذلك
 بحال الزوج فالمتعة من الغنى فوق المتعة من الفقر ولا ينظر الى قدر الزوجة وقيل بانه
 ذهب للشافعي بن نظر الحاكم باجتهاد الى حالها جميعا على انه لا يوجد متاعا اى يتعوض من متاعا
 بالمعروف ما عرف في الشرع والعارفة الموافقة له على الحسنين وصف بقوله متاعا او متعة
 افضل من ذلك اى حق ذلك متاعا الثالثة والخمسون وان طلقتهم وهن من قبل ان يمسكن
 اى يتعوضن فبديل على ان المتعة لا يجب لهذه المطلقة لو تزوجا في مقابل المطلقة قبل النكاح
 والفرض التي تسحق المتعة وقد فرضت لمن فريضة فنصف ما فرضت اى فالزوج يملك
 نصف ما ستم من مهر وهذا مجمع عليه وقد وقع الاتفاق ايضا على ان المرأة التي لم يذعن بها

بما وجدت وقد فرض لها من حقها ما لا بالموت ولها الميراث وعليها العدة وتدخل في الخلوة من ثم
تتعامد دخولها وتتم المرافقة بها كمال المهر كما تنقح بالدخول ثم لا تذهب الى الاول ملكه الشافعي
في التخييم والكونيون وانما خلافه والاشهدون وهو راجع الى العلم ويجب عند جميع ائمة العدة وقال الشافعي
في التخييم لا يجب الا نصف المهر وهو ظاهر الآية لما تقدم من ان العدة ليس بواجب ولا يجب عند العدة
والبيد يجب جماعة من السلف الا ان يعفون اي المطلقات ومخاضة تيركن بعد من وهو مستثنى ومفرغ
من اعم العام قبل منقطع ومخاضة تيركن النصف الذي يجب لمن على الازواج ولم يقط النون
لكونها ضمير وليست بجملة اعراب وهذا على جمهور المفسرين عدوى عن محمد بن كعب القرظي انه
قال لان يعفون الرجال وهم ضعيف لفظا ومعنى او يعفو الذي يبذل عقد النكاح
قبيل الزوج وبقال سيرين من طهر سعيد بن اسيد شريح وعبد بن حبيب ومجاهد الشعبي حكاه
ونافع وابن سيرين والفتوحك ومحمد بن كعب القرظي جابر بن زيد وابو جابر والبرقي بن النس
واباس بن معاوية وكحول ومقاتل بن حيان وهو يذهب عن قول الشافعي بوقال ابو حنيفة
واصحابه والثوري وابن شبره والاذاعي ورجوان جبري وفيه القول قوة وضعف بما قرئت
فبكون الذي بيده عقد النكاح حقيقة هو الزوج لانه الذي الذي نصبا للطلاق وما ضعفه فلكل من
منه غير معقول وما قالوا بان المراءى عفو مان يعطيها المهر كما لا يخفى لانه العفو لا يطلق على الزنا
وقيل المراءى لقوله او يعفو الذي بيده عقد النكاح هو الولي وبه قال القاضي وعلقته والحسن وطائفة
وعطاء والوازناد وزيد بن اسلم وربيعة والزهري والاسود بن يزيد والشعبي وفتادة وملك
والشافعي في قوله التخييم وفيها تساقطة وضعف اما قوته فلكون معنى العفو فيه يعفوا واما ضعفه فلكون
عقد النكاح بيده الزوج الابد وما يذهب في القيل ضعفه ان ليس للولي ان يعفو عن الزوج ما لا
وقد روى القرطبي والاجماع على ان الولي لا يملك شيئا من مهرها والمهر ما قام بهما قاله الا ولون
لزمين الاول ان الزوج هو الذي بيده عقد النكاح حقيقة الثاني ان عفوها بكامل المهر هو صادر
عن ملك مطلق لا تصرف بغير الولي وتبعية الزيادة عفو وان كان خلاف الظاهر لكن لما كان
الغالب انهم ليسوا بقرن المهر كما لا عند العقد كان العفو مقولا لانه تركها ولم يسترجع النصف منه
ولا يخرج في هذا الى ان يقال بانها لا يملكها كمال النكاح لانه عفو حقيقة اي تركها من طاعة
بالان يقال انه مشاكلة او تغليب في توفيقه المقيل ان يسوق الزوج المراجعة والمختصون
حافظوا على الصلوات الواظفة على الشيء المداومة والمواظبة عليه الامر للوجوب والمراد
بالصلوات هي الخمس المكتوبات فالتعني واعبوا عليها برعاية شرعها وملكها والصلوة الواظفة
ثانيث الا وسطا ووسطا الشئ ووسطا غيره ومنه قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا وانتم

الصلوة الوسطى بالذكر بعد خروا في ركعتين صلوات فشرها لداود وأختلف أهل العلم في قبيها على ثمان
عشر قولاً ورواها الشوكاني في شرحه للفتاوى وذكرها في مسكت بكل طائفة وتخرج الاقوال بأصولها من كتب
الاجتهاد ومن آثارها الصلوات ثبت عند البخاري ومسلم وأهل السنن وغيرهم من حديث علي بن فضال عن ابيه قال
كنا نقرأ الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بعد الاذان شغلوا من الصلوة الوسطى صلوة العصر
فلا والله فيهم واهو الله ثم تلا فاتحة سورة الفري وامن بآية وغيرهم من حديث ابن مسعود ومروعا مثله
واخرجه ايضا ابن جرير وابن المنذر والطبراني من حديث ابن عباس كرفعا واخرجه ابن باز في مسند صحيح
حديث جابر مرفوعا واخرجه ايضا ابن باز وصح من حديث حنيفة مرفوعا واخرجه الطبراني باسناد ضعيف
من حديث ابن مسعود مرفوعا وروى عن غير ذكره فيهم الاخرجا باسناد من حديث ابن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد صحيح
مرفوعا بانها الصلوة التي من الصلوات في خمسين بانها الصلوة التي كثرة في ثلثين من النبي صلى الله عليه وسلم
معالي غير ذلك ما روى عن ابن عباس انها الصلوة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر في ركعتين
ابن جرير عن ابن عباس وكذا في غيره من ابن عمر والي امامته رضى الله عنهم نقل في ذلك عن ابي الهيثم
فيما شئى من مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بعد ذلك ما اذا مضى ما ثبت عند مسلم وغيره
ان يعنى فيه التواتر والتمتع في ركعتين الى الصلوات لم يبق قول من بعدهم من التابعين في بيانها
بالاولى وكذا في التواتر والتمتع في ركعتين الى الصلوات باسناد حسن من ابن عباس بانها الصلوة المغرب وكذا
الاختبار بما روى عن قول جابر من الصلوات بانها الصلوات وكذا في الصحيح الى ابي الهيثم
ونكوا وروى مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ما فيه دلالة على انها الصلوة كما اخرج ابن جرير عن زيد بن ثابت مرفوعا بانها
صلوة الظهر والصلوة بعد الغروب في ذلك من غير من قوله واستدل على ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع
بالاجرة وكانت افضل الصلوة على اصحابه فلذا اخصصها بالذكر وان يقع هذا الاستدلال من كتابها
الصحيحة الشافعية عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا لا اعتبار بما روى من ابن عمر وعائش والي سجد الفري من قولها
انظر وغيرهم فلا يخفى في قول ابي داود قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والماء من فضة وعائش وام سلمة
في القرآن صلوة الوسطى وصالوة العصر مرفوعا فتايد ما يدل عليه طيف صلوة العصر على الصلوة الوسطى
انها في ما روى الاستدلال لا يلزم ما ثبت عند مسلم فتايد ما يدل على انها الصلوة مرفوعة التي قبلها اثنا
الاشوين الثلاث باثبات قوله وصالوة العصر مرفوعة بما اخرج ابن جرير عن عروة قال كان في صف
عائشة وهي صلوة العصر وفي رواية صلوة العصر في رواه كذا اخرج ابن جرير في الطحاوى والبيهقي عن
عمر بن مازع قال كان كتبوا في مصحف فضة وهي صلوة العصر مرفوعة واليها في كتاب لرواها
باعتبار الثلاثة ونقل الفقرة وتبقى باصح من النبي صلى الله عليه وسلم في خمسين مصافيا من شوب كسر اللام في قوله
قد وجدنا على نسخ تلك الفقرة التي نقلتها اخفقت وعائشة وام سلمة واذا عرفت باستقامته في كل

كل مطلق وقيل ان هذه الآية عامة في جميع ما كان قد مضى من قبل هذه الآية من مطلق الكلام
لم يزل بين الفقهاء والراجح وقد مرنا الكلام على هذه النقطة والفرق في كونها عامة بين مطلق قبل البيع
او عامة لمطلقات وقيل ان هذه الآية عامة في مطلق ما كان قد مضى من قبل هذه الآية من مطلق
ويشتمل على مطلقات فانما استجبت فقط وقيل المراد بالثبوت هنا النقطة السادسة والتمسكون
بأدائها الذين احدثوا لا يتطلوا احد فانما حكمه الا بطلان المصداقات اذ لم يزل شرعا وانما
منهتيا عما هو بالي لا يتطلوا بل من ولا ذى او احدثها وقد وردت الاحاديث الصريحة في النهي
عن ذلك السابعة والتمسكون بأدائها الذين احدثوا النقطة من طيبات ما كسبته
اي من جميع ما كسبتم فثبت ان هذا قال الجمهور قال جماعة من اهل الطيبات فما المانع من ان يباع
المرجع جميعا لان جميع ما كسب فثبت ان ما يباع على المثل عند اهل الشرع وان اطلاق المثل على
ما هو جدي في نفسه فلا لكان او ما كان الحقيقة الشرعية مقدمة على التوقيف في بيعه بل على ما كسب
واخرج البخاري عن المتقدم مرفوعا ما اكل احد طعاما خيرا من ان يأكل من كل بيده وما اخبر جالسكم
من الا مضى اي من طيبات ما ودفد لذلك قبل عليه هي الطيبات والعاوان والركاز وما ظهر
الآية وجوب الزكوة في كل ما يخرج من الارض وهذا الشافعي يابنه عاوانيون وقيس بن ابي حنيفة
وقيل يبيع نصبا وبشرط ان يبيع في الغيب وتفصيل المذهب في كتب الفروع ولا يبيعه في الحاضر اي
لا يقصد المثل الذي وفي الآية امر بانفاق الطيب والنهي عن انفاق الغيب وقد مر جماعة
من السلف الى ان الآية في الصدقة الفروقة وذوها آخر وانما انما صدقة الفروع مطلق
وهذا الظاهر وقدمه النظر في قوله منه تنفقون فينفية تخصيص اي لا تنفق الطيبات بالانفاق بل
لوعليه ولستم ياخذون بها والاحمال انكم لا تأخذون بها فلا تكم في وقت من الاوقات كذا
بين معنا الجمهور وقيل منكم شتم تأدية لو وردت في السوق يباح الا ان ينفقها فيه فمض
الرجل في امر كذا فانما سائل وشي يبيع منه وتجاوز فمض بصروته الشائنة والتمسكون
احل الله البيع وحرم الربا الربا في اللغة الزيادة مطلقا وفي الشرع يطلق على شيئين على ما انفصل
ربا النسيئة حسب ما هو مفصل في كتب الفروع وحالها كانت فنفذ اجمالا لبيان ما حل للدين
قال ابن حزم من هو عليه ان يبيع من ثمنه في الموضع زاد قبله في المثل الذي عليه انزل الاول
الى حين وهذا امر بالانفاق وسمى الآية ان المثل البيع وقصده من فاعه وهو البيع المشتمل
على الربا والبيع مفسد يوجب ابي دفع عوضا واخذ عوضا وقد وردت احاديث كثيرة في انفسهم
في بيع الربا منها حديث جابر بن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الربا كله وسواء
بما ليس مثل ان يبيع الرجل لثامان اربى الربا وحل الرجل المسلم ووردت في معنى مع اختلاف العدد

فهذه الآيات مع الذين يتعاملون بالمداينة والعبيد لا يملكون شيئا تجرى فيها المعاملة وتجب من هؤلاء
 الاعتبار ليعوم اللفظ لا بخصوص السبب وايضا العهد قص من المداينة وسائر المعاملات اذا اذن له الملك
 بذلك وقد اختلف الناس هل الاشهاد واجب او مندوب فقال ابو موسى الاشعري وابن عمر
 وعطاء وسعيد بن المسيب جابر بن زيد ومجاهد وداود بن علي الظاهري وابنه انه واجب وبجران بن جوير
 الطبري وذهب المشعبي والحسن بن مالك والشافعي والبخاري واهل البصرة الى انه مندوب وهذا اختلاف
 بين هؤلاء وهو في وجوب الاشهاد على البيع واستدل الموجبون بقوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم ولا
 فرق بين هذا الامر وبين قوله واشهدوا في بيعكم قالوا ليس بوجوب الاشهاد في البيع ان يقولوا وجوبه
 في المداينة فان لم يكن كذلك لكان في البيع والاشهاد على البيع والاشهاد على البيع والاشهاد على البيع
 امرتان كيفون ممن توضعون من الشهود امر اى دينهم وعدلهم وتبين ان المراتين في الشهادة
 برجل انها لا تجوز شهادتهما لانها لا تبلغ حكمه فبين للضرورة واختلاف
 على صحة الحكم شهادة امرأتين مع يمين المدعى كما جاز الحكم برجل مع يمين المدعى فذهب مالك والشافعي
 الى انه يجوز ذلك لان الشك حجة في جعل المراتين كالرجل في هذه الآية وذهب ابو حنيفة وصحابه الى انه
 لا يجوز ذلك وهذا يرجع الى اختلاف في الحكم بانه مع يمين المدعى ولكن انما جاز لورود الدليل عليه وتوطئة
 لم تحالف ما في الكتاب العزيز فتعين قبولها وقد وضع ذلك الشوكاني مع في شرحه لمختلتي وغيره
 موافقة وهو مذهب من لم يميز بين يمين المدعى في هذه الآية ما يروى به تصاير رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشاهد ولا يبين لم
 يدعوا هذه الالباقية مبنية على شفا جوف هاربي قوله ان الزيادة على النص نسخ وهذه دعوى بالادلة
 الزيادة على النص غير ثابتة بل رويها من جاز انما بالنص المتقدم عليها وايضا كان يلزم ان لا يكون
 بكماله المطلوب ولا يمين الرد على الطالب وقد تكلموا بها واليجاب الجواب وهذا ومنها حكم الزيادة
 على النص في رسالتنا السماع بمحصل الناموس من علم الاول وبسطنا الكلام على مسئلة القضاء
 بشارع اليمين في مسك الختام فليخرج انهما ان تفعل احداهما قال ابو حنيفة معنى تفعل معنى اى
 النقص العقل والضبط والاضلال من الشهادة انما هي نسيان جزئها فذكر جزئها وقرضه ان تفعل
 بكسر الهمزة وقوله فتدكر جوابه على هذا القراءة وعلى قراءة الجمهور ومنصوص بالعطف على تفعل من
 رفعة على الاثبات وقراءة ابن كثير والجمهور فتدكر تخفيف الذا وال كاف ومعناه تذكرا وتذكرا
 الجماع بالشهيد اى شهادته اذا غفلت ونسيت وهذه الآية تعليل لاعتبار العدد في الشارح على ما يشهد
 رجل ولشهاد امرأتان عوضا عن الرجل للرجل لا بل تذكير احداهما الاخرى اذا ضلعت وعلى هذا فيكون
 في الكلام حذف وهو سؤال سائل عن جلة اعتبار امرأتين عوضا عن الرجل الواحد ففعل وجعل ان تفعل
 احدا بيا فتذكر بالانتهى والعلية في الحقيقة هي التذكير ولكن الضلال لما كان سببا لنزل منشرته

وإيهم الفاضل في فضل ذكره لأن كلاهما يجوز عليه الوصفان فالعنى إن فعلت هذه ذكرتها فذلك
فعلت هذه وذكرته فانه لاهل القعيين وإنما اعتبر فيها هذا التذكير لما لهما من بعض النساء فخلل الجواب
وقد يكون الوجه في الإيهام أن ذلك يعني الضلال والتذكير يقع بينهما اشتباهاً حتى بانفصلت هذه عن وجه
وفعلت تلك عن وجه آخر فذكرت كل واحدة منهما ما صاحبتهما وقال فعين بن عيينة معنى قوله فمذكرة لمراد
الأخرى قصير ما ذكره عني أن جميع شهادة الماترين مثل شهادة الرجل الواحد ودوى نحوه عن أبي عمر والجليل
والشأن أن هذا باطل لا يدل عليه شرح ولا فقه ولا عقل والمراد وجه والسقون ولا ياب المشاهدة
إذا ما ادعوا إلى ملاء الشهادة التي قد يحملوا من قبل فويل إذا ما ادعوا تحمل الشهادة وتبين من شأنها
كما تقدم علماً الحسن على العيينة في ظاهره أننى إن الاستماع من أدلة الشهادة حرام على المستمعين
ولا تسمعوا إلى لا تسمعوا أيها المؤمنون أو المتعلمون أو المشهودون تنكبهوا أي الذين الذي يسمون
به وقيل الحق وقيل شاهد وقيل الكتاب نهائهم كدجاجة عن مالك لا نمر بها لمواس كشفوا المداينين كيتبا
ثم بالغ في ذلك فقال صغيراً أو كبيراً أي لا تسمعوا عن الكتاب في حال من الأحوال سواء كان الذين
كثيراً أو قليلاً قدم الصغير منها على الكبير لا تسمعوا به لرفع ما صامان يقال إن زلال صغيراً أي ليس له
إلى كتيبه إلى أجله ذلك كراهى المكتوب المذكور في غير قوله إن تكذبوه أقسط أي اعدل حفظ
وأصح عند الله وأقوم للشهادة أي أعون على إقامة الشهادة وأثبت لها وهو معنى من أقام
وكذلك أقسط يعني من فعله أقسطه قد صرح سيدي بانه قياسى أي بنحو فعل النقصيل وأدنى
أي أقرب إلى أن لا تسمعوا أي الغنى الربيب والشك في سواكم ذلك أن الكتاب الذي يسمونه
يرفع بالعرض لكم من الربيب كأننا ما كان إلا أن تكون أن في موضع نصب على الاشتباهاً قال الأثر
وكان تامة أي إلا أن يقع أو يوجد تجارة أو اشتباهاً ينقطع أي لكن في وقت تباينكم وكون تجاليسكم
مضمومة باليدين تدبروها بينكم والدائرة التعاطي المقايض فلهذا التباين الذي لا يزيد أبداً
فليس عليه جناح لا تنكبهوا أي فلا يرجع عليكم أن تركتم كتابه وأشهدوا بالذات يا جعفر هذا
التابع المذكور هذا هو التجارة المحذورة على أن الاشتباهاً فيها كفى كذا قيل وقيل معناه أن تباينهم أي
تباين كان حاضر لا وكالاً لأن ذلك وضع لمادة الخلاف وانقطع لشتاهاً فمذكرة فمذكرة كذا
في كون هذا الاشتباهاً واجباً وندوباً الساقسة والسقون ولا يضار كاتب ولا شهيد
بجمل أن يكون بينهما الفاضل لا يفصل لاهل من لا يضار كاتب ولا شهيد من طرف تلك منها
لما بعدهم الأجابة أو بالتحريف والتبديل الزيادة والنقصان في كتابته ويدل على هذا قراءة عمر بن الخطاب
وابن عباس عن أبي الحق ولا يضار بكسر الراء الأولى وعلى الثاني المعنى لا يضار كاتب ولا شهيد بل
يدعى إلى ذلك وما شغلوا لانه لم يثبت عليه ما في الأجابة وهو بيان حصل منهما الاتفاق والطلب

منها المخصوصين كان ابي عبد الله على ذلك قارئة ابنه سعيود ولا يفسد ليشبع الملك الاول ولا ينفذ المقاتلة
تدل على اعتبار الامرين جميعا وان تفعلوا ما شئتم من غير ان يفسد فانه اى حكمكم فافسوق اى
خروج عن الطاقة الى المعصية لم تنس حكم السابعة والمستون وان كنت
على سفر لما ذكره سبحانه مشروعة الكتاب والشاهد لحفظ الاسوال ووقع الرب عقبة لك بذكر حالة
العقد عن وجود الكاتب وفق على حال السفر فانما من جملة احوال المعذورين بذلك كل خذ قديم
مقام السفر وجعل الرب ان المقبوضة قائمة مقام الكتاب اى فان كنتم مسافرين ولم تجدوا كتابا
فى سفركم فمرهان قال بل العلم الزمان فى السفر ثابت بغض التحويل وفى السفر فصل رسول الله
عليه وسلم كما ثبت فى الصحيحين انه بين ورع من يهودى وذهب يهودى الى اعتبار القبض كما افاد
قوله مقبوضة يذهب ملك الى ان يصح الايمان بالاجاب والقبول من دون قبض الشائنة
والستون ولا تكتموا الشهادة شى للشهود ان يمتوا تحملهم من الشهادة اذا هموا الاقامتها
وهو على حكم التفسير لقوله ولا يفسد كتاب اى لا يفسد كبر الملك الاول على احوال التفسير المتقدمين و
من يكتة حاله ان اشوق قلبه فخص القلب بالذكر لان اكثر من احواله ولكونه رئيس الاعضاء وهو
المضفة التى ان صلحت صلح الجسد كله وان فسدت فسد كله اسناد الفصل الى الجارحة التى تعلم بالحق
هو مخرج فى مخالفة الشخص باعمال قلبه وارتفاع القلب على انه فاعل وابتداء واخر خبره على التفرع
فى علم النجوى چون ان يكون قلبه بلاسن اثم بدل البعض من اكل ويجوز ايضا ان يكون بدلا لمن يميز
الذى فى اثم المراج الى من وقى قلبه بالنصب كما فى قوله الاس من سفه فسه اخرج البخارى فى تاريخه
وابوداود وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم وابن ماجه وابو يعقوب البيهقى عن ابى سعيد الخدري
انه قرأ هذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا نياتم حربا حتى تبلغ امن بفسدكم بعضا قال نه ناسخت قبلها
قال الشوكاني فى فتح القدير اتول رضى الله عنه عن ذوالعصا ابى الجليل ليس هذا من باب النسخ فمؤيد
بالايمان وابقبل مع عدمه على انها ثابت بحكم لم يفسد انتهى اتول الاصح هو التطبيق والتاويل اكر
دون القول بالنسخ والغارح كمين كما تحقت ذلك فى اعادة الشيوخ بمقتضى النسخ والنسخ
اخرج ابن جرير باسناد صحيح عن سعيد بن المسيب انه بلغه ان احدث القرآن بالعرش آية الدين

تمت آيات البقرة الشرعية غير المنسوبة بالظنية

سورة آل عمران مائة

وبى مدينة قال القرطبي بالاجماع ووردت الاحاديث الدالة على فضلها مشتركة بينها وبين سورة البقرة
الآية الاولى لا يفتن للمؤمنون الكافرين ولا يفتن المؤمنين دون المؤمنين فبعض

فلو كان فينا حيت لا نقر على الشيء ولا على الركوب فهذا وان وجد الزلزال والزلزلة فهو لم يستطع ان ي
 وقد ردت اجابته في ان تشد بالوعيد على من كان فادامه ولا يخرج ذكره بالشك في ان في فتح القدير
 وكلهم عليها العاقلية ومن مثل يات بما غل يوم القيامة اى ياتي به بما لا على الله كما في ذلك
 من اني استلحقه من بين الناس في هذه الجملة فمن تأيد في القول والفتنة في بانه ونبه على حله
 بعقوبة على رؤس الاشهاد بلطبع عليها اهل المشورة في يوم القيامة فاعلم ان ما لا يزل ان يات في ذلك

سورة النسا ع مائة وست وسبعون

ويذكرها مرة في كل قرطبي الآية واحدة تزلت بكتلة الفتح في ثمان بن طائفة محبي في قوله تعالى ان الله
 يامر بان تؤدوا الذمات الى اهلها الآية الاولى وان خفف هذا لا يقسطوا في الدنيا
 فان كانوا اوصيا ربنا اهل الشرطان الربل كان يلفظ اليه لكونه وليا لها ويريد ان يترجمها الى القبط
 كما هو اى لا يخل في ولا يطبق على ما يفرض في ذلك فانه لم يكن فيكم من الان لا يقسطوا من ولا يطبقوا
 من اهل ما يكون من الصلح والموافاة فيكم وما اطاب لكم من النسا سوا من قوله سبب
 تزلزل الآية فترى في بعض هذه الصلح وقال جماعة من السلف ان هذه الآية ناسخ لما كان في الجاهلية
 اول الاسلام من ان للبل ان تترجم من امر امرها ما يخصهم هذه الآية على اربع فكون حبه
 اربعة اربعة الجواز بالشرط انهم اذا خافوا ان لا يقسطوا في الدنيا فكل من خاف ان لا يقسطوا في الدنيا
 لا يكونوا يخرجون في الدنيا ولا يخرجون في الدار والخوف من الكثرة فان الخوف قد يكون معلوما
 وقد يكون مخطوئا وانما تختلف الآية في معناه في الآية فقال ابو عبد الله في معنى الآية وقال فيكون
 ختمهم في الدنيا قال ابن حبان في معنى من غلب على هذه القصير في العمل بالشيء فليتر كما ويصح غير ما
 ما في قوله ما اطاب لكم من النسا سوا من النسا اى الخلل ما حرم الله عليه فليس بطيب
 وقيل انها تاتي ما دهم تسعين في كل واحد من طينته قال القرطبي في قوله قال النسا سوا من النسا
 هذا وقد قلنا في اهل العلم على ان هذا الخبر المذكور في الآية لا يفرجه وانما يجوز لمن لم يخف ان يقسط
 الدنيا ان يخرج اكثر من واحدة ومن في قوله من النسا اى ما ياتي او بغيره لان المراد في الدنيا
 مشي اى اثنين اثنين وثلاث اى ثلثا ثلثا وما ج اى اربعة اربعة وقد استدلل بالآية
 على تحريم ما على الاربع وبما في ذلك بانه خطاب لجميع الامة وان كل واحد منكم لا يجوز ان ياتي بها
 الصلح كما يفلح لما تاتت نفسها من الصلح وهو الف درهم وهذا المال الذي في البنية وهو من وجهين و
 ثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فلهذا اذا كان القسم قد ذكرت جملة ما عين مكانه لما كان مطلقا كما فعل
 اقسامه والله اعلم وبالله كسوة فليس في كذا الآية من الباب الاخر من الباب الاول على ان

لا توتروا لهم أموالكم قال النخاس من هذا من حسن ما قيل في الآية وقال مالك بن نويرة لا توتروا لهم
 أموالكم فليس بدماء وبقوا بالشيء وقال مجاهد بن عمرو النخاس قال غيره وهذا القول لا يصح إنما تقول لا تجز
 سفاهيا وسفاهيات واختلافوا في وجوه إضافة الأموال إلى الخاطئين وهي للسفهاء فحقيق أيضا فما ليس
 لأنها بايديهم ولا نظرهم فيها وقيل لأنها من جنس أموالهم لأن الأموال جعلت مشتركة بين الخلق
 في الأصل وقيل المراد أموال الخاطئين حقيقة وبه قال أبو موسى الأشعري وابن عباس الحسن وقاية
 والمراد الذي من نعمها إلى من لا يدين تدبيرها كالنساء والعبيدان ومن هو ضعيف الإدراك يتبدى
 إلى وجهه النفع التي تحصل المال ولا تجنب وجوه الضر التي تملكه وتذهب به وإنه فهو ههنا
 وأكسوه ههنا وأجعلوا لهم فيها رزقا ما فرضوا لهم وبذلك ينزلون نفقة وكسوة من المندوبات
 والأموال مدونهم ولما على قول من قال إن الأموال هي الأموال التي هي في الغنى التي هي في الغنى التي هي في الغنى
 وتنفق بهم من الأرباح وجعلوا لهم من أموالهم رزقا نفقة على أنفسهم ويسون به وقد استدلل بنده
 على جواز الجمع على السفهاء وبقال الجمهور قال أبو حنيفة لا يجوز على من بلغ عاقلًا واستدل بها أيضا
 على وجوب نفقة القرابة والاختلاف في ذلك معروف في سوا هذه المسألة وأما قوله في الآية
 الاختيار واختلافنا في معنى الاختيار فليس بهما يتناول الوصي أو الخلق بتيمم يعلم بنجاسته وحسن تصرفه
 فيمنع اليد لا إذا بلغ التكليف وأنس منه الرشده وقيل إن يدفع إليه شيئا من ماله ما يمو بالتصرف فيه
 حتى يعلم حقيقة حاله وقيل إن يراد بالنظر إليه في نفقة إن لم يعلم كيف تدبره وإن كانت جارية
 إليها ما يراد إلى رتبته من تميزه حتى إذا بلغوا التكليف المراد بلوغ العمل بقوله تعالى وإذا
 بلغن الأوطان حكمهن حكمكم من طاعات البلوغ والابتناء وبلغن خمس عشرون سنة وقال مالك وأبو حنيفة
 وغيرهما لا يحكم من لا يحكم بالبلوغ إلا بعد خمس عشرون سنة وهذه العلامات نعم الذكر والأنثى فخصر
 الأنثى بالبلوغ والخمس فإن استختم منه شيء من شيء أو لم يصرتم ورأيتهم منه قولنا من سن
 الطهرات وقيل هو هنا بمعنى علم ووجد بالرشده بفهم المرأة وسكون الخلقين والرشده ففهم المرأة وبذلك
 قيل هما الغتان واختلف أهل العلم في معنى الرشده هنا فقليل الصالح في الفضل والدين وقيل في
 خاصة قلل حميد بن حمير والشعبي أنه لا يدفع إلى التيمم ما إذا لم يؤمن رشده وإن كان شيخا قاطنا
 وإن بلغ بآبئته وجمهور العلماء على أن الرشده لا يكون إلا بعد البلوغ وعلى أنه إن لم ير رشده بعد
 العمل لا يراد عنه الإجماع وقال أبو حنيفة لا يجوز على الحر البالغ وإن كان أفسق الناس أشدهم تهديرا
 وبه قال الشعبي وذهبوا إلى أن الرشده لا ينفذ إليهم أموالهم إلا بعد بلوغ غايته في بلوغ التكليف
 مقبلة هذه الغاية بأناس الرشده فلا يدين بجميع الدين فلا تدفع إلى التيمم ما إذا لم يؤمن رشده
 وإن كانوا معروفين بالرشده ولا بعد البلوغ إلا بعد أن يناس الرشده منهم والمراد بالرشده نوصه

وهو المتعلق بمبني التحرف في امواله وعدم التمييز بها وفسرها في مواضعها فانه نحو الالهة والاعمال
من غير تغير الى حد البلوغ ولا تاكلوها السلخا وبين ان ان يصعب هذا الاسلوب في ثلاثة الاف
وطا فانه المحذور قال المتضمن فصيل السرف التمييز والبدء والسيادة اي لا تاكلوا اسوال النيتامي اكل
اسرف واكل سباجه كلبهم ولا تاكلوا لاجل السرف والمباينة او سرفين ومبارين كلبهم فقولوا
تتفق اسوال النيتامي فيما تشي قبل ان يبلغوا فيخبروا من ما يدري ومن كان غنيا فليست غنائه
ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف بين سباجه ما ياكل لهم من اسوال النيتامي فاطر الفنى بالاستغناء
وتوفير بل الصبي عليه ودمه وتاويله وسوغ الفقير ان ياكل بالمعروف واختلف اهل العلم فيه فهو
نقال فقوم هو القرض اذا احتاج اليه فيضي حتى ييسر له عليه وبه قال عمن اختلفوا وابن عباس
وجبيته السليمانى وابن جبير والشعبي ومجاهد وابو العالية والاذنابى وقال النخعي وعطاء السرخس
لا قضاء على الفقير في اكل بالمعروف وبه قال جمهور الفقهاء وهذا بالنظم القرآنى الصق فان اباخذ اكل
للفقير مشعور به ان ذلك لمن غير قرض والمراد بالمعروف المتعارف بين الناس خلاصة في اموال
النيتامي وبه بالغ في التفرغ بالاكل والشرب والملبوس والادوية لنفسه عن سدا فاته ومنه الصورة فانه
في هذه الآية لا وليا الايتام الا نحن بما يصلح لهم والجد وميسما وقال بعض اهل العلم المراد بالآية البعير
ان كان غنيا وسع عليه وان كان فقيرا اكل اللذائق عليه بقدر ما يحصل له وفيه القول في غاية
استقوا فاذ فحتم اليه امواله فاشهد واعليه هو انهم قد مضوا ما منكم لينع عنكم التمس
وتامنوا الدعوى الصادرة منهم قبل ان الاشهاد والشرع هو على الفقه عليهم لا وليا قبل تركهم
وقيل هو على رد استقوا فلي اموالهم فظاهر النظم القرآنى في سورة الاحزاب على بلوغهم من اموالهم وهو يوم الافتاء
قبل الرشيد والدينق لم يبع اليهم بعد الرشيد وفي سورة الانعام ولا تقربوا مال اليتيم اليه الابائى اى من
حتى يبلغ اشده وفي الاسرى مثلها الراعية واذا حضر القسمة بيني قسمه الميراث اولوا القربى
المراد بالقرابة هنا غير الوارثين وكذا اليتامى والمساكين شرع السباجه انهم اذا حضر وقسمه
التركة كان لهم منها رزق فيخرج للمساكين شيئا منها وقد ذهب قوم الى ان الآية حكمت وان الامر
للتدب وذهب آخرون الى انها منسوخة بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم الاول لرجل الاول
في الآية للقرابة غير الوارثين ليس هو من جملة الميراث حتى يقال انها منسوخة بآية الميراث الا ان
ان اولى القرى المذكورين هنا هم الوارثون كان للنسخ وجه وقالت طائفة ان هذا الرضخ غير الواجب
من القرابة واجب بقدر الطيب بالنسب الورثة وهو منى الامر الحقيقي فلا يصح ان يذهب الى التفسير
والضمير في قوله فاذ فحتم اليه امواله الى الدال المقسوم له الاول عليه القسمة وقيل ارجى الى ترك
وقولوا له غير حق فحتم وقولوا القول لعل الذي ليس فيه من امواله ليس من الرضخ ولا اذى

للبيت ام واهلها على انها ساقطة مع وجود الام واهلها على ان الباب لا يسقط الجدة ام الام واهلها
 في توريث الجدة واهلها على فردى من فريدين ثابت وثمان بن علي هذا الثابت وبقاى مالك الشافعي
 والاذاعي وابو ثور واهل الرازي وروى من عمر وابن مسعود والي موسى هذا ثابت وروى ايضا
 علي وثمان وبقاى شريح وهاجر بن نضر وعبيد الله بن الحسن وشريك واهل احمد بن واين الله مما
 قولهم ان كان له ولد الا في حق علي الذكر والانشى لك اذا كان المجهود الاكر من الاولاد ووجهه او
 مع الانشى من غيرهم ليس الجدة الا بعد من وان كان المجهود انشى كان له المجهود في الفرض ووجهه في المجهود
 والاولاد ابن البيت كالاولاد البيت فان لم يكن له ولد اى بولاد ابن لما تقدم من الاجماع ووجهه
 اجماع مشغولين من سائر الورثة كما ذهب عليه الجمهور من ان الام لا تأخذ ثلث الثلثة الا اذا لم يكن لها بيت
 وارث غير الابوين لما لو كان صها احد الزوجين فليس للام الثلث الباقى بعد المجهود من الزوجين
 خلاصة الثلث وروى من ابن عباس ان للام ثلث الاصل مع احد الزوجين وهو يستلزم فيقول
 الام على الاب في سبعة زوج وابوين مع الاتفاق على انه افضل منها عند انفراجهما من احد الزوجين
 فان كان له اخوة فالأخوة السدس اطلاق الاخوة يدل على انه لا فرق بين الاخوة لابوين والاعطاء
 وجماع اهل العلم على ان الاثنين مع الاخوة يقويان مقام الثلثة نصا في حق حب الام الى السدس
 والباقي وروى من ابن عباس ان رجلين كانا واحد في صوم الحب وجمعا ايضا على ان الاثنين فصلا
 الاخوين في حب الام من بعد وصية يوصي بها او دين واختلاف في وجه تقديم الوصية على الدين
 مع كونه متداخلا عليها بالاجماع فقيل المقصود تقديم الامير على غيرها من غير قصد الى الترتيب بينهما وقيل
 لما كانت الوصية قبل ان يمتن بالدين قدمت اتهما ما بها وقيل قدمت لكثرة وقوعها فصارت كالام
 اللازمة لكل ميت وقيل قدمت لكونها حفاظا للدين والفقراء والمحتاجين لكونها خير من طلبه بقوة و
 سلطان وقيل لما كانت الوصية ثابتة من حيث لبيت قدمت بخلاف الدين فانما ثابت مودى وذكر الام
 لم يذكر قبل قدمت لكونها تشبه بالدين في كونهما اخوة من غير حيز فيعاقب على الورثة لغرضها
 الدين فان لغرضهم طمأنينة اياه ووجه الوصية مقيدة بقوله تعالى غير مفاد كما ساقى انشا وصدق
 انما وكمه وابناءكم كما تدينهون ايها القربى لكم ففعلوا قبل خير قوله اباؤكم وابناؤكم مقاديركم
 المقسوم عليهم قيل ان الخبر قوله تدينهون واهلها اقرب خبر قوله ايهم وانما تدينهون لا تدينهون ايهم
 قريب لكم ففعلوا في الدعاء لكم والصدقة عنكم كما في الحديث الصبح اودل صالح يقول وتقال ابن عباس
 قد يكون الابن افضل فيشفع في ابيه وقال بعض المفسرين ان الابن اذا كان ارفع درجة من ابيه
 في الآخرة سأل الله ان يرفع ابيه واهلها واذ كان الابن ارفع درجة من ابيه سأل الله ان يرفع ابيه واهلها
 قيل المراد النفع في الدنيا والآخرة قال ابن زيد قيل المعنى اكرم الله من ارفع من اباؤكم وابناؤكم

من اوصى ثم فرغ من انشاء وصيته ثم اوصى بغيره فمات وترك الوصية ودفن عليه من غير انشاء
وقوي هذا صاحب الكشاف قال ان اجملة امر انية ومن من الامر ان يوكده من غير انية
قوله فريضه من ذلك نصب على المصدر المؤكدة وقال في غير من حال مؤكدة وما مل
اولى ان يملكه كان عليه ان يثبت المؤكدة حكما حكم بقسمة ما بينهما والهدا قال في المراجعي عليه بالاشياء
قبل غلقها اي كما فيما يقدره ويضيقه ولا حكم نصف ما ترك انما واجبه ان لم يكن من ولد
الخطاب هذا المراجعي والمراذيل والولد المصلي او ولد الولد المتد من اسن الابعاد فان كان لمن
ولد فلكم الميراث ما ترك من ذلك حليله يختلف اهل العلم في ان الميراث مع عدم الولد النصف
مع وجوده وان فعل الميراث مع عدم وصية يوصي بها او دين الكلام فيه كما تقدم ولعن الوصي
ما تركه كتران لم يكن له ولد فان كان له ولد فله من الثلث ما تركه من بعد وصية
توصي بها او دين ثم ان النصب مع الولد والنصب مع عدمه تنفرد بالوصية من الزوجات وبشتر كونه
الاكثر من العادة لا خلاف في ذلك واللاف في الوصية ولعن من كان قدّم فان كان رجل يورث
كلالة يورثها بطل لبيت وبيت على البناء والفعل من حيث لاسن اوردت وهو غير كان وكلالة حال
من خصم يورث وقيل غير ذلك والكلام في صدر من كمال النسب اي باطوبه وبني الاكليل لا ما طه
بالواس وهو البيت الذي لا ولد له والولد له قال في بكره الصديق وعمر علي وهو اهل العلم وقال
صاحب كتاب العيين وهو منصوب للفقهي وابن عرفة والقيسي والبرقيسي وابن الانباري وقد قيل ان
الاجماع وقال بن كثير وبه يقول اهل المدينة والكويت والبصرة وجوز قول الفقهاء السبعة والائمة الرابعة
وجوزوا السلف واقاتف بن سيمر وقد حكى الاجماع غير واحد وروى حديث مرفوع انتهى قد روي الوجود
والاثر من ابن عبيدة انه قال الكلاله كل من لم يرث ابداً او اخوة عند العرب كلاله قال ابو عمر
بن عبد البر ذكر ان ابن عبيدة الفخ هنا مع السب والابن في شرط الكلاله غلط لا وجه له ولم يذكره غيره
ويروى من ابن بكره عمر من ان الكلاله من الاولاد ناعته فقد رجعت وقال بن زيد الكلاله اي
وليت جميعا وانما سموا القراة كلاله لانهم اطلقوا بالبيت من جواربه وليسوا منه ولا هم من خلاف لان
والاب فانما طرقت له فانما ذرّب كلاله النسب قيل ان الكلاله مأخوذة من الكلال وهو الاعياء وكاف
بصلي ليرث الى العوات من بعد واصلوا وقال بن العرابي ان الكلاله بنو العلم الابعاد بالجملة من غير
يورث كلاله بكسر اللام مشددة وهو بعض الكوئين المنخفضة وهو من جبل الكلاله القراة ومن
يبحث في المراءى وهو اهل ان يكون كلاله البيت واهل ان يكون القراة وقد روي عن علي و
ابن مسعود وبن عبيد بن الجابت وابن عباس الشعبي ان الكلاله ما كان سكو الولد والوالد من الوتره قال
الطبري بالاصول ان الكلاله هم الذين يورثون البيت من جدى وله والاهل من غير جارية قلت يا رسول الله

انما يشي كلامه فانقضى بطلان كماله قال لا انتهى وحى من عباد الله قال الكلام المثل على ابن العربي هذا
 قول ضعيف لا وجه له وقال صاحب كتاب ان الكلام خلق على ثلاثة على ابن العربي ولد اولاد طاه
 وعلى ابن ليس بطه ولا ولد من الخلفين وعلى القراء من غيرهم الولد والوالد انتهى او امره معطون
 على بطلان فيه باقيد باي وادارة قوت كلامه ولما اخذت قروص بن ابى تاس من كبره بطلان
 نوكر من اخيه ذلك عند فكل واحد منها السدس قال القريبي اجمع العلم ان الاخرة باثنا عشر
 الاخرة لا هم قال والاختلاف بين اهل العلم ان الاخرة للاب والابن ليس ميراثهم كذا اهل العلم
 على ان الاخرة المذكورين في قوله وان كان ما اخوة رجالا وانا فلا ذكر مثل خط الانبياء من الاخرة
 لا يورثون اولادهم واخوة الضمير في قوله ولما اخذت لان المراد كلام اجد منها كما جرت بذلك من غير
 اذا ذكره الامين سلمون في الحكم فانهم يدركون الضمير الرابع اليسا سفر الكافي في قوله تعالى في قوله
 بالصبر الصلوة واما الكبرية وقوله بذكر من الاخرى ما يقتضيه ولا يخفى هنا في سبيل الله قد يذكر
 شئني كما في قوله وان كان غنيا او فقيرا او عبدا او حرا او كافرا او مؤمنا او كذابا او صادقا او
 في الثالث والاشارة بقوله من ذلك الى قوله ولما اخذت اولى كثر من الاخرى المنفردة والاشارة
 بواحد ذلك بان يكون الموصوفين فصلا او كثرين او اثنين او كذا وانما في قوله بعد ذلك
 على ان الذكر كماله من الاخرة لا لان الله ذكره في ثلث ولما ذكر فضل الذكر على الانثى
 كما ذكره في النبيين والاخرة لا يورثون اولادهم قال القريبي وهذا الجمع ودلت الآية على ان الاخرة لا
 الا انها كانت في سبيل الله كما في الاخرة لا يورثون اولادهم وذلك في سبيل الله الساعات بالجماعة وهي
 انما كانت في سبيل الله كما في الاخرة لا يورثون اولادهم وذلك في سبيل الله الساعات بالجماعة وهي
 الاخرة من الله ما يكون السبيل الله ولما ذكره في ثلث ولما ذكر فضل الذكر على الانثى
 ربه وهو في الجمعين وغيرهما قال الشوكاني في نسخ التفسير قد مرنا ذلك الآية والحديث على ذلك
 في مراسد التي حينما السبيل الله في سبيل الله كما في الاخرة لا يورثون اولادهم وذلك في سبيل الله
 معروفا حتى من بعد وصية يوصي بها او دين الكلام فيه كما تقدم غيبه مضار اى
 بوصي حال كونه غير مضار لحيته بوصي من وجه الضرر كان يقتضيه لئلا ليس عليه او يوصي
 بوصية لا تقتضيه فيها الا الاضرار بالوصية او يوصي لوارث مطلقا او يوصي بزيادة على الثلث ولا يخفى
 الحديث وهذا الضمير يعمي قوله غير مضار الى الوصية والذين المذكورين فهو قيد انما يصدر من الوارث
 بالدين والوصايا التي لا تقتضيه لهما جميعا الا الضمير لورثته فهو باطل مردود ولا يخفى
 شئني في الثالث والدولة قال القريبي اجمع العلم على ان الوصية لوارث الامير انتهى هذا الضمير
 انتهى عدم الضرر هو قيد يوجب التقدم من الوصية والدين قال ابو السعود في تفسيره تخصيص الضمير بهذا

العام لما ان الفريضة منقطة لغرض البيت في شخص وصية من الله نصب على الصدري في حاكم
وصية كقول فرقة من الله قال بن عطية وبعثوا ليل فيها مضارة للشيء ان يقع المضارة الوصية
فاوقع عليها تجزأ فيكون وصية على هذا منقولها لان اسم الفاعل قد ورد على ذي الحال او كونه
منفيا عن وصية من الله بالجر على الضامة اسم الفاعل اليها كقول يارساق الليالي اهل الدنيا
والله اعلم بالصواب وفي كون هذه الوصية من الله سبحانه على انه قد ورد في عباده بهذه التفاصيل المذكورة
في الفرائض وان كل وصية من عباده بما فيها من سبوة بصية الله وذلك كالوصايا المنقولة
بعض الوصية على بعض الوصية على الضارة بوجوب الوجوه وقد ورد في تعظيم ذنب الاضرار الوصية
احاديث قال ابن عباس بن جابر الكبار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في وصية من الله
استاده رجال الصحيح واخرج احمد وعبد بن حميد والبيهقي وابن جرير وابن المنذر وغيرهم عن
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرجل يعمل ليل الخير سبعين سنة فاذا اوصى جاني في
وصية فخير ليلته من ليلته ان الرجل يعمل ليل الخير سبعين سنة فيعمل في وصية فخير ليلته من ليلته
في عمل ليلته ثم يقول ابو هريرة اقرؤا ان كنتم تكلم بعد الله الى قوله عذاب يمين وفي نسخة كسرة
حشبه والله الله ابن جابر قال للنسائي ليس بالقوي وقال ابو حاتم ليس يدون قال ابن جابر
فكره فائدة قال القاضي محمد بن علي الشوكاني في مختصر المسح على العروة الوثقى في كتاب المواريث في نسخة
في الكتاب العزيز وجوب الابتداء به في الفروض المقدمة والباقي للمعدية والاختصاص مع البنات حيث
ولدت الابن مع البنت السادس ثم ذكره للثلاثين وكذا لاخت لاس مع الاخت لابوين والجد والجد
السادس مع عدم العلم وهو المخرج من المايعة والميراث للاخوة والاخت مطلقا مع الابن وابن ابن
وفي ميراثهم بعد خلاف ويرثون مع البنات الا الاخوة لاس مع الاخت لاس مع الاخ لابوين
وزدوا لاجلهم ميراثون وهم اقدم من بيت المال فان تزوجت المرأة فاعول ولا يرث ولده
الملاعة والزانية لاس لاس قرايتها والعكس لا يرث لكونها اذا استحل ميراثها العقب لعقده
ويستقطب العصباء ولما باقى بعد ذوى السهام ويجوز بيع الولاوة جبه ولا تترك من اهل بيتين لا يرث
القاتل من القاتل انتهى وقال في شرح المسح على العروة الوثقى اعلم ان المواريث المفصلة في الكتاب
العزيز معروفة لم تعرض باها لذكرها وتخصرنا على اثبت في السنة والامام ولم تذكرها لان كانت
الخصم الذي كما ذكرت به قاعدتنا في هذا الكتاب فليس مجرد الرأى مستحقا للمؤمن فكل عالم
ما به واجتهاده مع عدم الدليل ولا جهة في اجتهاد بعض اهل العلم على بعض الآخر فاذا عرفت هذا
لك ما في الكتاب العزيز وما ذكرناه باها جميع طوافنا في اثبت بالكتاب السنة فان عرفت
ما لم يكن فيما ناهى به في كتابنا بحديث حماد المشهور انتهى السألو سنة يا ايها الذين امنوا

معنی الآية فیفسر بقرینه سبب نزولها و هو الخبر الجاری فی غیر من ابن عباس قال کانوا ذوات الریح کان
اولیاءه احق بامر الله ان شار بعضهم نزوها وان شاء ان تجرد وان شاء ان یزوجه فها هو یسألها
فتزلت و فی الخطا لای یوافق منه فی هذه الآية کان الریح یرث طراة ذی قرابة فیضلعها حتی تموت اذ قد
الیه صداقها و فی الخطا لای یزوجه ان یزوجه فان كانت حلیة نزوها وان كانت ذمیة حبسها
حتى تموت غیر ثما و قد روی فی السبب بالخطا لاجل لکن ان توفوا الذنبة کرها و لاجل لکن ان
تفضلوهن من ان یتزوجوهن غیر کم لتذهبوا ببعض ما اتیتوهن ای لتأخذوا میراثهن و اذ هن
اولیة من الیکم صدقن ان اذا انتم لمن بالکلیح قال الزهری و البرجی کان من صدقتم اذ مات اولی
وله زوجة الثقی بانه من غیرها و اقرب حصته ثوب علی المرأة فیصبر حق بها من نفسها و من اولیائها فان
شکو نزوها غیر صدق الا الاصدان الذی اصدقا البیت وان شار و جاس غیره و فانه صدقها
و لم یطأ شیانها وان شار و عضلها التفتدی منه بجا و رث من البیت او تموت غیر ثما فتزلت الآية و یل
الخطاب لای و ای النساء اذ حبسوهن مع سده العشرة طوعا فی بارئین و اذ یقین بین بعض مؤمنین و کفار
ابن عبته قال و دلیل ذلك قوله لان یأتین بغاشقة حبسینة فانه لای اذ انت بغاشقة فلیس
للعولی حبسها حتی تذهب بها لای اجماع من الله و انما ذلك للزوج قال الحسن فانه انت البکر فاما
تخلها یا ذمی و تدرالی نزوها ما اذت منه و قال ابو قلابة اذ لانت امرأ الریح فلا یاس ان یضادها
و یشتی علیها حتی تقصدی منه و قال السدی اذ یخلن فک فخره و مودع من و قال قوم الفاشقة
البکر بالاسلان و سده العشرة و لا و خلا و قال لک و جاعة من اهل العلم للزوج ان یأخذ من النساء شیئا
یا یلک بذاک علی ان الخطاب فی قوله و لا تفضلوهن للزوج و قد عرفت ما قد مضی فی سبب التزل
ان الخطاب فی قوله و لا تفضلوهن من یطلب بقوله لاجل لکن ان توفوا النساء کرها لیکون المعنی و لکن
لکن ان توفوهن من الزواج لتذهبوا ببعض ما اتیتوهن ای لکن ان من یرفعه الله ان یأخذ من النساء شیئا
مبیة فینشد جاز لکن حبس من الزواج و لا یخفی فی هذا من التعسف مع عدم حراز حبس من مات بغا
عن ان تزوجه و یفتنی من الزنا و کما ان یل قوله و لا تفضلوهن خطا بالاولیاء فیه لا التعسف کذا کلب
قوله و لا یل لکن ان توفوا النساء کرها خطا بالزوج و یقصد ظاهر مع خالفه سبب نزول الآية الذی
تکررنا فی الاولی ان یقال ان الخطاب فی قوله و لا یل لکن المسلمین ای لکن لکم معاشة المسلمین ان توفوا
النساء کرها لکن ان تفضلوهن ای لکم معاشة المسلمین ان تفضلوهن الزواج کما ای حبسوهن عندکم مع
عدم تزوجهن من بل قصد ان تذهبوا ببعض ما اتیتوهن من المهر لفتدین به من الحبس و البقا و تمکنکم
و فی عقد کرم مع کراحتکم لکن ان یأتین بغاشقة حبسینة جاز لکن ان توفوا بعض ما اتیتوهن من النساء
و عاشن و طعن بالمر و اکت فی هذه الشریعة و من اهلها من حسن العاشرة و هو خطاب للزوج او لک

اعم وذلك لثلاث باحلاف في القضاة والقمر والرفاعة وهو سادس فان كرهتموه من سبب
 الاسباب من غير ان كتاب فاحشة ولا شوز نفسي ان نكرهوا شيئا جعل الله فيه خيرا كثيرا
 اى نفسى ان يؤل الامر الى ما تحبوه من ذهاب الكراهية وتبدلها بالحبية في ذلك غير كثير من جهة
 بصحة وصول الادلالة فيكون اجزا على هذا عند فاد لوالعليه جعلت اى فان كرهتموه من فاصبروا
 ولا تظنوه من يجره في النفرة نفسى ان نكرهوا شيئا جعل الله فيه خيرا كثيرا قبل في الالة بمبالي ساك
 الزوجة مع الكراهية لانه اذا كرهتموها قبل ذلك المكروه طلبا للثواب والنفق عليها وحسن معاشرة
 استحق الثواب والجعل في الدنيا والثواب الجزيل في العقبى التاسعة وان اردتموا استبدال زوج
 اى زوجة مكان زوج اخرى وابتعدوا من قطعها المار به هنا المال الكثير وفيه دليل
 على جواز المكالفة في المهور فلا يحدن وامتنع شيئا قبل في محنته قبل في منسوخة بقوله تعالى في
 سورة البقرة ولا تأخذوا ما آتيتهم من شيئا الا ان يخاصا ان لا يقيم احد واداءه الاولى ان الفصل
 حكم المار به هنا غير المتخلفة فلا يجل اذ جهان ان ياتى مما لا با شيئا التاسعة ولا تنكحوا ما نكح
 آباؤكم من النساء حتى مما كانت عليهن الجارية من نكاح نسا آباؤهم اذ ماتوا وهو مشروع في ان
 من يجره كما من النساء من لا يجره كما قد سلف هو مستند في منقطع اى لكن ما قد سلف في
 الجارية فاجتنبوه ودعوه وقيل الابنى بعد اى بعد سلف وقيل العنى والاب سلف وقيل هو مستند
 متصل من قوله انكم اباءكم فبذلك سلف في التحريم باخراج الكلام عن التعليق بالمال ابنى ان انكم
 تنكحوا ما قد سلف فانكروا فلا يجل نكحوه واخرج عبد الرزاق وابن ابى شيبة واسم والى الحكم وهو
 في سنة عن البراء قال لقيت خالى ووجه المرأة قلت اين تريد قال ابنتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امرأة ابى من بعده فامرني ان ابتر بشفقة ما قد سلف من سجد وجه النسي عند فقال انه كان
 فاحشة ومقتا وسلو سبيلا هذه الصفات الثلاث تدل على انه من اشد المحرمات وانهما
 وقد كانت الجارية تسمية كل الفتى وهو ان تبرج الرجل امرأة ابيا اذا طلقها اجابت عنها فقل
 لهذا الضيق ومن كل الفتى العاشرة حرمت عليكم اما انكم اى نكاح من قاي
 سبحانه في نه الاية يا منكم من النساء فخر سبعا من النسب وستم من الرضاع والصبر حقت
 المتواترة فخر الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وعمتها ووقع عليها الجاه فاسج الحيات بالنسب
 الامرات وبذلك نكر وانكروا وعما انكم وخالكم اى البنات والافرات والعمات والعمالات
 وبذلك لا يخ وبنات الاخت وامها انكم الا في ارضعتكم فمطلق مقيد بما ورد في السنة
 كون الرضاع في المولى الا في سبعة قعدة ارضاع سلم على ابى طرفة فظاهر انكم تغلق اثنتا
 حكم الرضاع بما يصدق عليه على الرضاع لغة وشرعا ولكل تعدد وتعيينه بنسب مضطت في اما ويث

صحيح من جهات من الصحابة والبحث من تفرقة ذلك فثبت بطول وقد سقنا الشك في بعضه في موضع آخر
 ما هو الحق في كثير من بياض الرضام وذكرنا طرافته في شرح البياض للرام وأخواتكم من الرضام
 الاثنت من الرضام على التي أضعفتها المك بلبان ابيك سوار أضعفتها مك اوسع من قبلك ابيك
 من الاخرة والاثنت من الاثنت من الاثنت التي أضعفتها المك بلبان رجل آخر وأصهات نسائكم
 وكذا أضعفت التي في جمهوركم من نسائكم الا التي دخلت من قاحلها بالصدر والرضام الاثنت
 من الرضام والاثنت من الرضام وأصهات النساء والرباب وملاكل البنا والجمع بين الاثنت
 فهو لا يثبت والاثنت من الرضام والاثنت من الرضام والاثنت من الرضام والاثنت من الرضام
 المتفق عليه وفيما لا يثبت والاثنت من الرضام والاثنت من الرضام والاثنت من الرضام
 بجملة السلف وما إلى ان الامم تحرم العقد على الابنة والاثنت من الرضام والاثنت من الرضام
 الامم والمرميت سوار الاثنت من الرضام والاثنت من الرضام والاثنت من الرضام
 وعلمهم من رضى ان قيد الدخول راجع الى الامهات والرباب جميعا واه فلاس من على وراوى
 عن ابن عباس جابر بن زيد بن ثابت وابن الزبير ومجاهد قال القرطبي ورواية فلاس من على لا تقهر
 بها جنة ولا تصح رواية عند اهل الحديث ولا يصح عنه مثل قول الجاهل وقد أجيب من قوله ان قيد الدخول
 راجع الى الامهات والرباب بان ذلك لا يجوز من جهة الاحواب وبما ان النجس اذا اختلفا
 في العمل لم يكن لثمتها واحد فلا يجوز عند الجمهور من مرتب بنسائك ومبيت نسائك زيدا نظر في
 على ان يكون النظر في ثمتها للجمع فكذلك في الآية لا يجوز ان يكون الا لثمتها في ثمتها
 جميعا لان النجس يختلفان قال ابن المنذر والصحيح قول الجمهور لا يفعل جميع امهات النساء
 في قوله وأصهات نسائك وما يدل على ما ذهب اليه الجمهور ما أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد
 وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في سننه عن طريقين من طريقين عن عبد بن حميد عن عبد بن حميد
 قال اذا طهر الرجل المرأة فلا يلزمه ان يزوجها ولا يلزمه ان يزوجها الا ان يزوجها الا ان يزوجها
 ثم طهرها فان شكر تزوج الابنة قال ابن كثير في تفسيره مستدلا بجمهوره وقد روى في ذلك خبران
 في سننه نظر في ثمتها عند اهل الحديث فمن طهر هذا النجس وكان في اسنانه ما فيها فان طهرها
 يفتي عن هذا الشهاد على صحت غيره قال في الكشاف وقد انفرد على ان تحريم امهات النساء ونجس من
 تحريم الرباب على ما عليه ظاهر كلام الله تعالى انتهى وهو في الاجماع مدفوع بخلاف من تقدم وعلم
 انه يدخل في لفظ الامهات امهات من وجاهل وعلم القربى وجاهل وان طهره لان كل من طهرها
 لمن ولده من لثمتها وان طهره في لفظ البنات بنات الاولاد وان طهره في لفظ البنات بنات الاولاد
 على الاثنت لا يجوز ان اودعها والعنت اسم لكل اشي شاكرك اياك اودعك في اسليها اودعها وقد

وقد تكون الحكم من جهة الام وبها نخت البلاء والافعال اسم لكل انشي شاكرك لك في صليها او اخذها
وقد تكون ان افعال من جهة الاب وبها نخت امهايك وتجت الاخ اسم لكل انشي الاشيك عليها ولادة
بواسطه وبما شرو وان بعدت وكذا لك منعت الاخت والحرث بالاصاوة اربع اسم المرأة فيهما
وزوجتا لب وزوجة الابن والكرية بنت امرأة الرجل من غير سميت بذلك للتباير بها في مجر
فهي مبروكة فعيلة بمعنى مفعولة قال القرطبي والفق الفق الفضا على ان البرية تحرم على زوج امها
اذا دخل بالام وان لم يكن البرية في مجر وشذ بعض الفقهاء من دال انما افعالها فقالوا لا تحرم البرية
الا ان تكون في مجر التخرج فلو كانت في بلد آخر وفارق الام فلان ينزوح بها وقد روي لك
عن علي قال ابن النخعي والطحاوي لم يثبت ذلك عن علي لانها ما بر اسم بن حميد عن مالك بن
اوس عن علي وابراهم بن الاثير وقال ابن كثير في تفسيره بعد اخراجها عن علي وهذا لا يثبت
ثابت الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه علي شرط مسلم والحجج مرجح بفتح الحاء وكسرة اللام وان في
حضانة امها من تحت حراية امه من كراهة الفاعل وقيل المرأة بالحجج والبيت اي في جوفكم كراه
الاثر عن ابى عبيدة فان لم تكن فوا دخلت فلعن فلا جناح عليكم اي في كلح الربائب وهو
الخير بما دل عليه خبرها قبله وقد اختلفنا في العلم في معنى الدخول الموجب التحريم الربائب وروي عن
ابن عباس انه قال الدخول الجماع وهو قول المأوس والحري بن دينار وغيرهما وقال لك والثوري في
والاذا دعي والليث ان الزوج اذا لمس الام بشهوة حرمت عليها بنتها وهو احد قولي الشافعي قل
ابن جرير والطبري وفي الجماع اجماع على ان فلو لم الرجل بالمرأة لا تحرم بنتها عليها اذا طلقها تبين مسها
وبما شروا قيل النظر الى فرجها بشهوة ما يدل على ان معنى ذلك هو الوصل اليها بالجماع انتهى وكذلك
سكن الجماع القرطبي وقال جميع العلماء على ان الرجل اذا تزوج المرأة ثم طلقها او اذنت قبل ان يدخل
بها حصل الجماع ابتها وانما انفاد في النظر فقال الكوفيون انه انظر الى فرجها بشهوة كان بمنزلة المس شهوة
وكذا قال الثوري ولم يذكر الشبهة وقال ابن ابي ليلى الاعمى بالنظر حتى يمس وهو قول الشافعي
والذي ينبغي التعويل عليه في مثل هذه الخلاف بالنظر في معنى الدخول شرعا والفتان كان فاصا
بالجماع فلا وجه للحاق غيره من ليس اذ نظر او خبر بها وان كان مناه اوسع من الجماع حيث يصح
على حصول فيه نوح استمتع كان مناه لا تحريم هو ذلك ولما البرية في مكانين فهدى عن عمر بن
الخطاب انه كره ذلك وقال ابن عباس اهلها آية ورسما آية ولما كره لانفاد وقال ابن عبد البر انما
بين العلماء انه لا يل ان بط المرأة وابنتها من ملك يمين لان ادمهم ذلك في النكاح قال امات
نسا كره وبالحكم اللاتي في مجر كم من نسا كم وملك يمين عندهم نكاح الملك والهدى عن عمر بن عبد
الرحمن على ذلك امات من ائمة الصنوي ولا من جهم انتهى وحاصل اينا ذلك لاملال مع طليته والحي

سميت بذلك لانها تحمل مع الزرع حيث هل في فعلية بمعنى فاعلة وذو سبب للزواج وقوم الى انما من
 لفظ الحملال في فعلية بمعنى محملة وقيل لان كل واحد منهما هل اذا صاحبه وتعدا مع العلماء على تحريم ما عقد
 عليها الا باو على البناء وعقد عليها البناء على البناء وسواء كان مع العقد دلي او لم يكن لقوله تعالى ولا
 ما كنتم اباؤكم من النكاح وقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم وابتاعكم بائناكم وابتاعكم بائناكم وابتاعكم بائناكم
 التحريم لانها جارية في كتب الفروع قال ابن المنذر باجمع كل من يحفظ عن الحسن من علماء الامصار
 ان الرجل اذا وطئ امرأة بخلح فاسانها تحرم على ابية وابنه وعلى اجداده وجميع العلماء على ان هذا
 على الجارية لا يجوزها على ابية وابنه فاذا اشترى جارية طلسا قبل حرمته على ابية وابنه لا احلهم يتلفون فيه
 فوجب تحريم ذلك تسليمه ولما اختلفوا في تحريمها بالنظر دون النسب لم يخرج ذلك لاختلافهم في ذلك ولا يصح
 عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله الذين من اصحابكم وصف للابن اباي بن
 من تليتم من اولادكم كما كانوا يفعلون في الجارية ومنه قوله تعالى فاما قضاء يدنها وطراز وحنانا
 لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج اوجيا ثم اذا قصصتمهن وطرا ومنه قوله وما جعل ادعياكم
 انما لكم ومنه ان كان محمدا احد من رجالكم واما جدته ابن بن الرضاع فذهب الجمهور الى انها تحرم على ابية
 وقد قيل انها جماع مع ابن الابن من الرضاع ليس من اولاد الصلب وهذا مع من المبنى مسلم من قوله
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولا خلاف ان اولاد الاولاد وان سفلوا بمنزلة اولاد الصلب
 في تحريم بخلح فاسانهم على اباؤهم وهذا يختلف اهل العلم في دلي الزنا بل يقتضي التحريم لان انتقال اكثر اهل العلم
 اذا اصحاب رجل امرأة بزمان لم يحرم عليه بخلها بذلك وكذلك لا تحرم عليه امراته اذا زنا با ما او با بنتها
 وسبلان لقام عليه الحد وكذلك يجوز لعنه من ابيهم من ذنيها وابنتها وقالت طائفة من اهل العلم
 ان الزنا يقتضي التحريم على ذلك عن ابن عمر بن حمران بن حصين الشعبي وطاوي الحسني سفيان الثوري وقد اخرج
 ومجيب الروي وعلى ذلك عن مالك اجمع من كقول الجمهور اخرج الجمهور لقوله تعالى ولما كنتم
 ولقبول دلائل انما كنتم والموطوءة بالزنا لا يصدق عليها انها من نساءهم لاسيما طائفة ابنائهم وقد
 اخرج الدارقطني من عايشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن رجل زنا بامرأة فاراد ان يتزوجها او ابنتها
 للجمهور المحرم اجمالا ما اخرج المحرمون بهدي في قصص جريح اثباته في الصحيح قال قال قتاد بن ربعي فقال
 قال ابن ابي عمير بن الزنا وهذا احتجوا بقطعة من نساءهم ايضا بقوله صلى الله عليه وآله لا ينظر احدكم
 رجل نظرا في رجل امرأة ما بينهما ولا يفصل بين المحلل والحرام ويجاب عنه بان هذا مطلق مقيد بما ذكره
 الاول الدالة على ان الحرام لا يحرم المحلل ثم اختلفوا في هذا طائفة يقتضي التحريم لانهم لا فقال الثوري في الزنا
 بالصحيح حرمته عليها وهو قول احمد بن حنبل قال اذا نكح طابا بن امراته او ابنتها امرت على طيبه
 وقال للشافعي في الزنا لا يفصل وعده للجمهور بجهت لم يخرج للشافعي ان يتزوجها لانها بنت من قد دخل بها

ما في قول هو لا وزن الضعف وال سقوط النادل عن قول القائلين بان على الحر المقتضى التحريم شرطا
لعدم صلاحية ما سكت اولئك من شبه على زعمه هو لا وزن اقتضاء والموطأ التحريم وان يجوز ابدان ذلك
اي حره عليك ان تجعوا بين الاثنين فهو في محل منع عطفه على العسالت السابقة وهو شل الجمع بينهما بالكلية
بلك العين فكل ان ملازمة فاعلم بالجمع في الكل لان ملك العين ولان الوطى بالملك العين ملازم على الكل
وهو نجت الالة على منع مما في عقد الكل ونمخلو في الاثنين بلك العين فذهب كانا حله الى ان لا يجوز
بينما في الوطى بالملك فقط فذهب بعض سلف في الجمع بين الاثنين في الوطى بالملك ونمخلو في جواز عقد الكل
ان في قول الملك فقال الا ذلعي لاد جارية له ملك العين لم يخبر لان خبره انما اذ قال انما ملك العين
لا يمنع كل الاحت وقد ثبت النظام هو ان جواز الجمع بين الاثنين بلك العين في الوطى بملك جارية
بينما في الملك قال بن عبد البر هو ان كره دوى من عثمان بن عفان من جواز الجمع بين الاثنين في
الوطى بالملك قد روى في قول عثمان من ملأه من السلف من لم يلبس لكن في خلاف عليهم ولم يلتفت على
ذلك جازين نعموا ولا معصدا بالمجاز ولا بالعراق ولا بالدارا من الشرقي ولا بالدارا من المغرب لا من شدة
من جازعتهما يتابع النظام ونفي القياس قد ترك من نعم ذلك وجماعة الفقهاء متفقون على انه كمال الجمع بين
الاثنين بلك العين في الوطى كما لا ابل ذلك في الكل وقد ارجع السلفون على ان في قوله رست عليك
الى اخر الآية ان الكل بلك العين في هو لا وزن جواز كذلك يجب ان يكون قياسا ونظر الجمع من
الاثنين وامامت الدار والرايب وكذلك هو عند جمهورهم وهي الوجه المخرج بها من مخالفا وشدة
واحد المحمود انتهى ما قول باننا اشكال ههنا قد قرر ان الكل يقال على العقد فقط وعلى الوطى فقط
والخلاف في كون احدهما حقيقة والاخر مجازا وكوننا حقيقين معروف فان حملنا هذا التحريم المذكور في
هذه الآية وهي قوله رست عليك ما حكم الى اخر الآية على ان المراد تحريم العقد عليهم لم يكن في قوله تعالى ان
تجمعوا بين الاثنين لانه على تحريم الجمع بين الملكتين في الوطى بالملك وما وقع من اجماع السلفين على
ان قوله رست عليك ما حكم وتما حكم ما حكم ان يستوى فيه الحوائز والدار والعقد والملك لا يستلزم
ان يكون محل الخلاف وهو الجمع بين الاثنين في الوطى بلك العين مثل عمل الاجماع ومجرد القياس في
مثل هذا الموضع لا يقوم بالوجه لما يرد عليه من النقوض وان حملنا التحريم المذكور في الآية على الوطى فقط
لم يصح ذلك للاجماع على تحريم عقد الكل على جميع المذكورات من اهل الآية الى اخره فلو بقي الاصل التحريم
في الآية على تحريم عقد الكل فيحتمل القائل تحريم الجمع بين الاثنين في الوطى بالملك الى دليل اولا فيعد ان
ذلك قول الجمهور فالحق لا يعرف بالرجال فان جازبه فاصاح من شوب الكثرة فيها ونهت الكنان
الاصل اصل لا يصح عمل الكل في الآية على معنيها جميعا اعني العقد والوطى لانه من باب الجمع بين الحقيقة
والجواز وهو منوع اومن باب الجمع بين حقيقي مشترك في اختلاف العرف في الاصول فتدبر ذرا

واختلف اهل العلم اذا كان الرجل يطعم مملوكه بالملك ثم اراد ان يطعمها ايضا بالملك فقال
على ابن عمر والحسن البصري والاذنعي والشافعي ومحمد بن الحسن لا يجوز له وعلى الثانية حتى يخرج من الملك
بغيرها من ملكه يبيع او يفتق او يابن يزوجها قال ابن المنذر وفيه قول ثان لقناده وهو انه يزوج
تحريرا الاول على نفسه وان للغيرها ثم يسلك عنها حتى تستبى للمحررة ثم يفتق الثانية وفيه قول ثالث
وهو انه لا يقرب واحدة منهما كذا قال الاكبر ومحمد بن وهب ومعنى ذلك عن النبي وقال مالك اذا كان بين
اختان بملك فلان يطعم ايتها شار وكلف من الاخرى سو كول الى المنة فان اراد وعلى الاخرى
المنة ان يخرج على نفسه فخرج الاول بفعل الفعل من اخراج عن الملك وتزوج او بيع او يفتق او كاتبة او امة
طويل فان كان يطعم احداهما ثم يزوج على الاخرى من دون ان يخرج الاول وقف عنها ولم يخرج لقرية
احداها حتى يخرج الاخرى ولم يوطئ ذلك الى المنة لانه منتم قال القزطبي قد اجمع العلماء على ان الرجل
اذا طلق زوجته طلاقا يملك جنتها انه ليس له ان يملك غيرها حتى تنقضي عدة الطلقة وتسلموا الا اذا
طلقا بالملك جنتها انه ليس له ان يملك غيرها ولا لزوجته حتى تنقضي عدة تطلق زوجي ملك من على طلاقها
فزيد بن ثابت ومجاهد وعطاء بن رستم والثوري واحمد بن حنبل ومحمد بن عيسى والشافعي والحنابلة يملك من طلاقها
ويملك المراجعة لمن كان مختارا يزوج وطلق واحدة ممن طلقا بالثبوت وفي ذلك من حميد بن اسيد
والحسن بن القاسم وعروة بن الزبير وابن ابي اسلم والشافعي وابن ثور والي عبيد قال ابن المنذر ولا بأس
بالقول بالملك وهو ايضا احدى المدة من زيد بن ثابت وعطاء بن رستم والشافعي سلفك من الحكماء
معناه ما تقدم من قوله وقد تكلموا على آباءكم من النساء والامهات سلفك من بني خزرج ومنهم من
وانه اذا جرى الجمع في الجارية كان الكل صحيحا واذا جرى في الامهات من الامهات من الامهات
الاول ان الله كان غفورا رحيما بكم فيما سلف قبل النبي والمصنفات من النساء مطلق
على الحركات المذكورة وهما المصنفات الخمس ومنه قوله تعالى لا يمسككم اي التمسككم الحسان
المرأة الضعيفة لضعفها وهما المصنفات المصنفات المصنفات المصنفات المصنفات المصنفات المصنفات المصنفات
وهو الاحصان في القرآن لعان هذا احدا بالثبوت يرد بالحرمة ومنه قوله تعالى ومن لم يستطع منكم
طولا ان يملك المصنفات وقوله المصنفات من المصنفات والمصنفات من الذين ادنوكم الكتاب من
قبلكم والثلث يرد بالضعفة ومنه قوله تعالى مصنفات غير مسافحات وقوله مصنفات غير مسافحات
والرابع السلسلة ومنه قوله تعالى فاذا حصن اي احسن منكم قد اختلف اهل العلم في تفسيره من هنا فقال
ابن عباس ابو سعيد الخدري وابو قتادة ومحمد بن الزهري والمراد بالمصنفات هنا السبيلات ذات
الا زواج خاصة اي من محرمات عليكم الا ما ملكت اياها فكذلك السبي من ارض الحرب فان تلك
حلال ان كان لها زوج وهو قول الشافعي اي ان السبا يقطع العصمة وبه قال ابن وهب وابن بكير

[illegible]

[illegible]

تخرج بالقرعة بعد وجودها بمتاح اليدين في كل ما سمي به في قوله ودخلت القمار في قوله فما ملكك ايمانكم
 تضمن المبدأ السلي في الشرط وقوله من قديما تلك الموصفات في محل نصب على الحال فتدبر فتدبر
 للرجل الحوان تخرج بالقرعة الا بشرط عدم القدرة على القرعة والشرط الثاني باسئذ كراستك جمانه آخر الآية
 من قوله ذلك لمن يشي العنت معكم فلا يحل للفقير ان يخرج بالقرعة بالملوك الا اذا كان يخشى على نفسه العنت
 فواستدل بزيادة وصف الايمان على عدم جواز تلحق الآباء الكنايسات وبه قال المجازيون بمنزلة المراء
 والمراء هنا الله بالملوك للغير ولما لا الانسان نفسه فقد وقع الاجماع على انه لا يجوز له ان يخرج بما دعي تحت
 ملكه لتعارض الحق وانحلالها والفتيات جميع فتاة والعرب لقول الملوك تني والملوك فتاة وفي قوله
 الصبح لا يقول احكم عبي واسمي ولكن ليتقل قتلي وقتالي والله احكم يا اياكم في نيات من
 ينك المنة اذا جمع في الشيطان المذكور ان اى ملك من ادم وكره من عند الله انك فلا يستطاعوا
 من الاموال بالامانة والضرورة فما كان ايمان بعض الاموال افضل من ايمان بعض الاموال وبما لا يخرج
 بعضكم من بعض بتميز وبقرب وبعناهم تصالون في الاسباب لانهم جميعا بولاء ادم او تصالون في الاسباب
 لانهم جميعا اهل ملة واحدة وكناسهم واحد ونبيهم واحد ولما هذا فوطية نفوس العرب في كل ما يمشون
 اولك والاموال يستنفرونهم ويفضون بينهم ليعملوا من الله المهيمن فاجاب الله تعالى ان ذلك لا يفتق
 اليه فلا يتدافعونكم شمع وانقلب اذا اجتمعتم الى تكاسمهم فلا يسمعون باذن الله تعالى اى باذن الملكين
 فمن كان منافسا لهم لم لا يجوز لغيرهم ان يفتح بشي منها الا باذن من يولى له وانوهن لجور من الجور
 اى اود اليهم هو من يملك بالاموال وفي المشرق وقد استدلل بهذا من قال ان الله احق به من
 سيداد واليه ذهب ملك وذهب جمهور الى ان الملك سيدادها ايضا فما ليس لان التاديب ليس
 تاديب اليه سيد من في كون مال الخصومات اى عتائف وقرب الكساي خصومات بكسر الصاد في جميع
 القرآن الا في قوله والخصومات من النساء وقرب الباقون بالفتح في جميع القرآن غير سالفات اى غير
 حلقات بالزنا ولا متخذات اخذت الاطلا والخذن والخذن الخاذن اى صاحب قبل ذمت
 الخزان اى التي تبنى سرائر في مقابل السافرة وبى التي تجاير الزنا وقيل السافرة المذكرة وذات الخزان
 التي تبنى بواحد وكانت الحرب غيبا للعلان بالزنى ولا تقيب اتخاذ الاخذان ثم ربح الاسلام
 جميع ذلك قتال الجهاد تعالى بالقرعة والغرض ما ذكرناه واطلن الثانية عشرة فاذا احصت
 قروا صم حمزة والكسائي في فتح حمزة وقروا باقون اجتمعا والمرو بالاحصان هذا الاسلام وى ذلك
 عن ابن مسعود وابن عمر والنس والاسود بن يزيد بن جيثم وسعيد بن جبير وعطاء بن ريم
 التميمي والشمسي السدي يروى عن عمر بن الخطاب باسناد شطط وهو الذي نص عليه الشافعي وبه
 قال الجمهور وقال ابن عباس والوالد ردوا وجاهدوا عكرته وطايس وسعيد بن جبير والحسن وقادة

ما في قوله تعالى ايضا عرف لما العذاب خفيين ولم يذكر انكس جانه في هذه الآية العبيد وبهم لانه وان كان
 بطريق القياس كما يكون على الامار والعبيد نصف العبد في الزكاة كذلك يكون عليهم نصف العبد في
 العتق والشرب الشاة عشرة وذلك لان خفي العتق منكم الاشارة بذلك الى
 كحل الامار والعتق الوقوع في الاثم واصل في الآية انكس العظم بعد الجرح ثم خفي كل مشقة وان قصرت
 عن كحل الامار خفيكم من تكاسن اي صبركم خبركم لان تكاسن يفضي الى ارتفاق الولد ونقص
 من النفس الرابعة عشرة يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وبالباطل
 ما ليس بحرام ووجه ذلك كثيرة ومن بطل الباطل الميسرات التي نهي عنها الشرع لان تكون تجارة وتجارة
 في اللغة عبارة عن المعاودة وهذا الاستثناء منقطع على ان تجارة صادرة عن قراض مكره بالشرع
 او كمن يكون تجارة من قراض حكمه مالا لكم وانما نقص الكتاب جانه على التجارة دون سائر انواع المعاداة
 لكونه الاكراه والطلباء وتعلق التجارة على بناء الاصل من اصله وبالجملة ومنه قوله تعالى بل انكم على تجارة
 تنحسرون من خدائهم قوله يرجون تجارة لن تبور واختلاف العلماء في التراضي فقالوا طاعة الله تعالى
 باقتضائي الايمان بعد وقت البيع او بان قبول احد الصاحبين كما في الحديث الصحيح البعان بالخيار
 ما لم يفترا قالوا يقول احد الصاحبين واليه ذهب جماعة من الصحابة والتابعين وبطلان ما في
 والشورى والاداري والبيت وابن ميثية واهم وغيرهم قال مالك وابو عبيدة تمام البيع هو ان
 بعتك البيع بالاستئنة فيرفع بذلك الثمار او بالجملة من الحديث بما لا طائل تحت وقد جرى تجارته على ان
 على ان كان ثباته وتجارة بالنصب على انها تامة وانما الشئ كافي في التضمنان المختبر في البيع مجرد التقرر
 ولو بشارته من تارة على النطق انتهى وقال في شرحه كونه يميل على العيب وبعض اهل العلم من
 الفاظ خصوصته وانما لا يجوز البيع بغيره ولا يفيد بها ودون الزوايا من نحو بيت ملك فانما لا يملك
 البيع بغير ذلك وانما التراضي في كونه لا يصح الا بالجملة وفي ذلك شيء وقد قال تعالى تجارة من تشرى
 فعل على ان مجرد التراضي هو انما لا بد من ملكه على لفظه واشارته او كناية باي لفظ وقع وعلى ان
 صفة كان وبأي لشارة مفيدة حصل قال مسلم لا يملك الا بالجملة من نفسه فاذا وجدت
 طينة النفس مع التراضي فلا بد من غير ذلك انتهى الى امس عشرة ولا تقتلوا انفسكم ان الله
 كان بكم رحيم اي لا يقتل بعضكم ايها المسلمون ايضا الما بسبب ائمة الشرع ولا تقتلوا انفسكم
 باتت اهل العاصي الموجبة للقتل بان يقتل ثقتل او الما الذي من ان يقتل الانسان لنفسه حقيقة ولا
 مانع من عمل الآية على جميع هذه المعاني وما يدل على ذلك احتج محمد بن الحسن بن الحسين بن علي بن
 بالما والبلد من اجتناب في خرافة ذات السلاسل فقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سنن احمد وسنن
 ابن ماجة وغيرهما السابعة عشرة والرجال فوالله على لسانه هذه الجملة مستأنفة مشتملة على

بيان العلة التي استحق لها الرجال الزيادة كان قيل كيف استحق الرجال ما حققوا بالعلم بشاركم في الدنيا
فقال الرجال قوامون على النساء والولدان فممن يفرعون بالذبح عنكم كما يقيم الحكم والامور بالذبح عن
الرجعية وهم ايضا قوامون لما تحجب اليهم من النفع والفسوة والمسكن كما يوجب بصيغته للرجال في قوله قوامون
ليدل على انما استحق في هذا الامر والبارى في قوله ما افضل الله المسبيته والضمير في قوله بعضه على
بعض لدرجته والرجال اي كما حققوا في لانه في التفصيل لساياهم عليهم بما تفصلهم من كون
غيره الخلفاء والسلاطين والحكام والامراء والقراء وغير ذلك من الامور وما حققوا اي سببه
ما حققوا من احوالهم وما حصلوا به من مصلحته وكذلك في قوله ما افضل الله من يقيمونه في الامور
ما انفقوه في الاتفاق على النساء وما دفعوه في امور من من امورهم وكذلك ما انفقوه في العلم والادب
في الفضل والدين وقد استدل جماعة من العلماء بهذه الآية على جواز فتح الكل او انجز الزوج عن نفقة
زوجته وكذلك وما دونه قال مالك والشافعي وغيرهما السابعة عشرة واللاتي تخافون خشوعهن
في الخطاب للزوج قيل ان خوفهن على باب وهو ما يحدث في القلب عند حدث امره كرهه او عند
ظن حدثه في امره بالخوف هنا العلم والنشور العصيان قال ابن فارس يقال نشور فلان اذا
على زوجه ونشور عليها عليه اذا اضربها ولجأ بها فخطوهم اي ذكرهم بها وجب الله عليهم من
الطاعة وحسن العشرة وقبولهم وحبهم ومن في المضاجع يقال يجرى اي يتابعونه
والمضاجع جميع مضجع وهو محل الاضطجاع اي يتابعونه من مضاجعتهم ولا تملكونهم تحت ما تجعلونه
عليكم حال الاضطجاع من الشباب قيل هو ان يوليها امره عند الاضطجاع قيل هو كذا في حق كل امرأه
وقيل لا يثبت معه في البيت الذي يطعم فيه واضربوه من اي ضربا غير سرج ولا شارب في ظاهر
النظم القرآني انه يجوز للزوج ان يفعل جميع هذه الامور عند مخاضه النشور وقيل انه لا يجوز الا بعد عدم
ما فيه الخط فان اثر الخط لم ينقل الى المحرم وان كفا المحرم ينقل الى الضرب فان اخطت سكران
كما يجب ذكر كمن النشور فلا تنبذوا عليهم سبيلا اي لا تفرقوا عن شيء مما يحبون القبول
ولا فصل قيل المعنى لا يخلعون من الحب لكونه لا يخل تحت اختيار من الثامنة عشرة
وان خضعه شقاق بينهما فاجتنبوا احكاما من اهلها وحكاما من اهلها اصل الشقاق ان كل
واحد منهما يخذل شقاقا في شق صاحبه اي ما فيه من خيبته وضيعة الشقاق الى الطرف لاجل الجوى
المعقول به قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يأسارق الليله اهل الدار والخطاب للامراء
والحكام والضمير في قوله بينما للزوجين لانه قد تقدم ذكر ما يدل عليها وهو ذكر الرجال والنساء
فاجتنبوا الى الزوجين حكما يحكم بينهما من يصلح لذلك عقلا ودينا وانصافا وانما خص بالسجادة
على ان الحكيم يكونان من اهل الزوجين انما اتعد معرفة احوالهما واداءهم بعد من اهل الزوجين من

يصلح لكل منهما كان الحكمان من غيرهم فبالاكثر احوالهم ولم يبين من هو السبي منهما فاما اذا عرف السبي فانه
 لصاحبه الحق منه وعلى المكين ان يسعيوا في اصلاح ذات البين جميعا فان قدر اصل ذلك عملا صالحا
 اعيماهما اصلاحا عاما ورايا التفريق بينهما جاز لما ذكرنا من دون اخرن الحكم في البلدة ولا توكل بالفرقة
 من الزعمين ربه قال لك والاذاعي وحقن دمه وروى عن عثمان وعلي وابن عباس الشعبي والنخعي والنفثي
 وحكام بن كيش بن الجهم ورواها لالان الشافعي قال بعضوا اسما من اهلها وكما من اهلها وهذا نص من اهلها
 اخما قاضيان لا ديكيلان ولا شادان وقال الكوفيون وعطاء بن زبده وصبر هو احد قولي الشافعي
 ان التفريق هو الى الامام او الى الحكمي في البلدة لا اليهما مالم يوكها الزوجان او يصرحا الامام فالحكم لا لالان
 شادان فليس اليهما التفريق وبه شدالي بها قوله تعالى ان يدب اى احكامنا اصلاحا بين الزعمين
 يوفق الله بينهما اى يوفق الموافقة بين الزعمين حتى يعود الى الالفه وحسن العشرة ومعنى الامانة حكم
 نيتهما اصلاح الحال بين الزعمين وقيل ان الضمير في قوله يوفق الله بينهما للمكين كما في قوله من يراى اسما
 اى يوفق الله بين الحكمين في افعالهما وحصول مقصودهما وقيل كلا الضميرين للزعمين اى بان يربط
 اصلاح ما بينهما من الشقاق او تضع الله تعالى بينهما الالفه والوفاء ولذا اختلف الحكماء لم يفرقه حكماء بل يفرق
 قبول قولها بالاختلاف التسعة عشرة ورواها لالان الشافعي قال بعضوا اسما من اهلها وكما من اهلها وهذا نص من اهلها
 احسانا وقروا بن ابي حنيفة بالرفع وقد دل ذكر الاسلان الى الوالدين بعد الامام بعد اذ قد روي عن الامام
 جعلي عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام بان يشكلا معه وبني القرية اى صاحب القرية
 وهو من اهل الملاق اسم القرية عليه وان كان جديدا واليتامى والمسكين قد تقدم تفسيرها وان
 استغوا بنى القرية الى اهلها هو من كوفى هذه الآية والجواز في القرية والمراد بصدق عليه اسم اهل
 مع كون داره جديده وفي ذلك دليل على تيمم الجيران بالاحسان ليس سوار كانت الديار متقاربة او متباعدة
 وعلى ان الجوار رتبة مرتبة ما هو له باق وروى عن ابي حنيفة ان الجوار خصوص بالملاق دون من بينه وبينه
 عائل او يخصص بالقرية دون البعيد وقيل المراد بقرية الجوار الجنب منها هو القرية وقيل هو الاقرب
 الذي لا قرابة بينه وبين الجوار له وقرر الاشعري والمفضل والجل الجنب لفتح الجيم وكون النون اى الجنب
 وهو الناحية والاشعري اخفح ع الناس جيب والامام جيب وقيل المراد بالجابدة القرية السهلة والجل
 الجنب اليهودى والنصراني وقد اختلف اهل العلم في المقدر الذي عليه يصدق سمي بالبلدة ويثبت نصيب
 الحق فروى عن الاذاعي والحسن بن ابي حنيفة وروى عن كل ناحية وروى عن الزهري نحوه قيل
 من بيع اقامته الصلوة وقيل اذا جنتها محلة وقيل من سجد للنداء والامام ان يرجع في معنى الجبل
 الى الشرح فان وجد فيها الغنص بياضه فانه يكون جارا الى محله من الدور او من مسافة الارض فان
 العمل عليه تعبدا وان لم يجد يرجع الى محله فاعتكافا وهو ما لم يأت في الشرح ما يفيد ان الجوار هو الذي فيه

الصلاة قال لعل اللغة اذا قيل لا تقرب فتعذر وان كان معناه لا تقرب للعلن فما كان بغيره لم يرد كما انما
لا يؤمنه والمردون انهم عن التلبس بالصلاة وشيئا منها وبه قال جماعة من المفسرين واليه ذهبوا فيمنعه
وقال اكثر من المردون انهم الصلوة وبه قال الشافعي وعلى هذا فلا بد من تقديره بغيره ويقوى هذا قوله لا
والعابر حتى قيل كانت الصلاة للمرد الصلوة وهو معاصيها لانهم كانوا يلبسونها ليا تون السعي بالصلوة و
لا يصلون الا بغيره فكانوا يلبسونها وانما سكارى في محل النصب على الحال التي كان سكارى في مكان
مثل كسالى جمع كسلان وقوله في سكره في السنين وهو كسار سكران وقوله الاش سكرى كسالى صفة
منفرة وقد ذهب كاذب العمل الى ان المراد بالسكينة سكر الخمر الا انها كاذبة فان قال المراد سكر الخمر لم
يعن بها الخمر واخرج عبد بن حميد عن ابن عباس قال التماس قد اخرج عبد بن حميد وابو داود والترمذي
حسنه والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصحبه في الاختلاف عن علي بن ابي طالب
عليه السلام قال منعتنا جند الرحمن طماننا وطمنا ناس الخمر فافقت الخمرنا وحضرت الصلوة
وقد روي في فرائد قول ابيها الكافرون اعيد ما تعبدون ونحن تعبد ما تعبدون فاقبل الله هذه الآية
واخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن ابي عمير عن ابن المنذر عن بكر بن عبد الله عن ابي قتادة
عن ابي بكر وعمر علي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مسعود عن علي رضي الله عنه عن ابي بكر وعمر
وشره انهم صلى بهم في المغرب فقرأوا في ابيها الكافرون حتى نزلت فيهم فقال ليس لي دين وليس لكم دين فزلزلت
وهذا سبب نزول الآية به بنوع ما في اللغة الصواب من هذه الاقوال حتى تعلموا ما تقولون هذا ما
المنهي من قولين الصلوة في حال السكر حتى ينزل عنكم اثر السكر فتعلموا ما تقولون فان اسكر الله العلم
ما يقولون قد شك بهذا من قال ان طلاق السكران لا يقع لان الله لم يعلم ما يقول انتهى القصد وبه قال
ثمان بن علفان وابن عباس وطائفة من علماء القاسم وجماعة من علماء الليث بن سعد وجماعة من
واللغوي واكثر العلماء على ان طلاق السكران لا يقع لان الله لم يعلم ما يقولون كما لم يعلم ما يقولون
طائفة وجمع طائفة وهو يحكي عن جماعة من العلماء وسواء في جملة من الساجدين هو قول ابي حنيفة والجمهور
والاخرى ما نختلف قول الشافعي في ذلك قال مالك يلزمه الطلاق والقول في الجراح والقول في المائة
الكلح والنج ولا يجنبنا عطف على محل الجملة الحالية وهي قوله وانتم سكارى جنب لا يوث ولا يشي
ولا يجمع لانه لم يجمع البصيرة كما بعد عاقبة قال للفرار في حال جنون الجنون وقيل صحيح
الجنب في لغة علي اجنب مثل منق وامنق وجنب والجنب الاحابى سبيل استئناس ومنع في
لا تقربوا في حال من الاحوال الا في حال عدم اليقين للمرد بها السفر ويكون محل هذا الاستئناس والفرغ
النصب على الحال من غير الاقربا بعد تعديده بالحال الثانية وهي قوله ولا يجنبنا بالمال للمال في
قوله وانتم سكارى فتصير المعنى لا تقربوا الصلوة حال كونكم جنبا الاحوال السفر فانه يجوز لكم ان تعملوا بها

وهذا قول علي بن عباس بن جرير ومجاهد وحكم وغيرهم قالوا لا يصح لاحد ان يقرب بالصلوة وهو جنب
 الا بعد الاعتسال الا لمسافر فانه يقيم لان الماء قد يعدم في السفر فانه لا يقرب فان الغالب انه لا يصح
 وقال ابن مسعود ومكرمة والنخعي ومروان بن دينار وملك الشافعي جابر السبيل والشافعي في التيمم في السفر وهو مروي
 عن ابن عباس فيكون معنى الآية على هذا لا تقربوا مواضع الصلوة وهي المساجد في حال الجنابة الا ان كان بها
 بمنازلة من فيها من جانب الى جانب وفي القول الاول قوة من جهة كون الصلوة فيها بقية على معناه
 الحقيقي فضعف من جهة ما في محل جابر السبيل على المسافر وان معناه انه يقرب بالصلوة عند عدم الماء
 بالتيمم فان هذا الحكم يكون في المحاضر لعدم الماء كما يكون في المسافر وفي القول الثاني قوة من جهة عدم
 التكليف في معنى قوله الاعابر كي سبيل فضعف من جهة كل الصلوة على مواضعها وبالحجامة قالوا لا تقربوا
 اعني قوله وانتم سكرى تقوى بقا الصلوة على معناه الحقيقي من دون تقدير مضاف كذا لك سبب
 فتدول الآية تقوى بذلك وقوله الاعابر كي سبيل تقوى تقدير المضاف الى لا تقربوا مواضع الصلوة
 ويمكن ان يقال ان بعض قيود النسخ لا تقربوا وهو قوله وانتم سكرى يدل على ان المرام موضع
 الصلوة والمخاف من اعتدال واحد مناه مع قيده للادل عليه ويكون ذلك بنسبة تبيين عقيدته
 منها بقية وبما لا تقربوا الصلوة التي هي ذات الاذكار والركان وانتم سكرى ولا تقربوا مواضع
 حال كونكم جنبا الاحمال عبورك في السبيل من جانب الى جانب وغاية يقال في قوله من اجمع بين الحقيقة
 والحجاز وهو جابر بن شهاب وقال ابن جرير بعد كتابته للشعبيين والاول قول من قال لا يبا
 الاعابر كي سبيل للاجتماع في طريق قوله فذلك انه قد بين حكم المسافر اذا عدم الماء وهو جنب في قوله
 وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احدكم من الغائط او كنتم غسقا فامسوا فمما اجمعوا عليه ان المسافر اذا
 فكان حاله ما ذكره في قوله ان كنتم مرضى او على سفر معناه مريض وقد مضى ذكره قبل ذلك فاذا كان كذلك
 كذلك فتدول الآية يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا المساجد للصلوة مصلين فيها وانتم سكرى
 حتى تعلموا ما تقولون ولا تقربوا ايضا جنبا حتى تغتسلوا الاعابر كي سبيل قال جابر السبيل المجتاز
 حجازا وطحا يقال مشعبت هذا الطريق فانما اعبروا حجازا ومشعبا من قبل من طرقت الميقات فطهرت حجازا
 قال ابن كثير وهذا الذي نص عليه ابن جرير قول الجمهور وهو الظاهر من الآية آتى حتى تغتسلوا
 فانه للنسخ من قربان الصلوة او مواضعها حال الجنابة والمعنى لا تقربوا حال الجنابة حتى تغتسلوا حال
 عبورك سبيل وان كنتم مرضى بالمرض عيادة عن خروج البدن من هذا الاعتدال والاعتقاد
 الى الاعوجاج والشدود وهو على نحو كثير وليسير والمروءة ان يحاف على نفسه التلذذ والفرح
 استعمال الماء وان كان في معناه في بدنه لا يقدر على الوصول الى موضع الماء وروي عن الحسن انه قيل

وان مات وهذا باطل يدفع قوله واصل عليكم في الدين من مرجح وقوله لا تقبلوا انفسكم وقوله يريد الله ليحكم
او على سفر فيموت او القبر لمن صدق عليه اسم الساسف والوفاء بمسوط في كتب المفسرة وقد ذهب الجمهور
الى انه لا يشترط ان يكون سفره وقال قوم لا بد من ذلك وقد اجمع العلماء على جواز التيمم للسافر ولو كان
في المحضر فذهب مالك واصحابه وابو حنيفة ومحمد الى انه يجوز في المحضر والسفر وقل الشافعي لا يجوز التيمم
الصحيح ان يتم الا ان يخاف السلف ما وجاء احد منكم من الخياط هو المكان المنخفض والنجي منه
كناية عن الحدث والجمع النيطان والافراط وكانت العرب يقصد هذا الصنف من الموضع لقضاء
الحاجة فشرعوا فيه من الناس ثم سمي الحدث الخارج من الانسان غائطا وساعدا يدخل في الغائط الخ
الاحاديث النافضة للوضوء ولا مستحب للنساء وهو قراة نافع وابن كثير وابو عمر وداود وغيرهم
وقوله حرة والكسائي استعمل المراد بها في القرأتين الجماع وقيل المراد به طلاق المباشرة وقيل انه جميع الاثرين
جميعا وقال محمد بن زيد الاول في الثالثة ان يكون لا يتم بمعنى قبلته ونحوه ويستعمل في شتى واختلاف
العلماء في معنى ذلك على احوال فقال فرقة الملازمة هنا فخصته باليد دون الجماع قالوا والجانب
لا يسيل الى التيمم بل يقتضيه اربع الصلوات متى بي اللام وقد روي هذا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود
قال ابن عبد البر لم يقل بقوله ما في هذا احد من فقهاء الاصحاب من اهل الرأي وملة الاثنا عشرية وايضا
الاصحاب الصميمة يذهبون بطله كحديث حماد بن عمار بن حصين ابى ذر في غير كعب وقالت طائفة
هو الجماع كما في قوله ثم طلقتموه من قبل ان تمسوه وقوله وان طلقتموه من قبل ان تمسوه
وهو مروي عن علي عليه السلام وابى بن كعب وابن عباس مجاهد وطاوس الحسن بن سعيد بن عيسى
بن حمزة والشافعي قتادة ومالك بن عمار وابى حنيفة فقال تلك الملا من الجماع تيمم للملا في التيمم لا كذا
للمسافر في سفره فلا وضوء به قال احمد بن حنبل وقال الشافعي اذا انقضى الرجل فمجي من بطنه الى كماله
سواء كان باليد او غير ما من اعضا الجسم انتقضت به الطهارة والا فلا حكمه القليل من ابن مسعود
وابن عمر والنزهي حريية وقال الاوزاعي اذا كان التمس باليد نقص الطهر وان كان بغير اليد لم ينقصه
لقوله تعالى فليسوفه بايديهم وقد اجابوا بجمع ثم عمل طائفة ان جمعا من ذلك على ان الملاست المذكورة
في الآية هي ما زوجت اليه وعلى فرض انما طاهر في الجماع فقد ثبتت القرأة المروية من منقروا وكسائي
بالقطر المستعمل في حنكة بلا شك ولا شبهة ومع الاحتمال فلا تقوم الحجة بالاحتياط فلا حكم لعدم البلوى به
ثبتت بالحكميات العلم فلا يعمل اثباته بمقتضى التزاع في منقورة او اعرفت انها قد ثبتت سنة
اصحها وجوب التيمم على من اجتنب ولم يجد الماء وكان الجانب داء لا بهذا الدليل وعلى فرض عدم
دخوله فانه يتحقق في ذلك ولما وجوب الوضوء والتيمم على من لمس المرأة بيده او شئ من بطنه
فلا يصح القول بجهل الملا بهذه الآية لما عرفت من الاحتمال لما استدلوا به من بطنه صلى الله عليه وسلم

على ذلك المقام الثابت الحادثة والعشيرة من الله بامر كحلان فودد الامانة الى
اهلها هذه الآية من امات الآيات شتمه على كثير من اوامام الشيع لان الظاهر ان الخطاب
يشمل جميع الناس في جميع الامانات وقد روي عن علي وزيد بن اسلم وغيرهم حوثب بها خطاب
لولاة المسلمين والاول بالمرور وهو با على سبب لايتاني ما فيها من الموم فالاعتبار بوجوه اللفظ
لا بخصوص السبب كما انظر في الاصول بل قال الواحدي جميع الغفوسين على ذلك ويضل لولاة في
نحو الخطاب ونحو الامانة ليا يجب عليهم تادية بالديهم من الامانات وردة الغفوسات ويجري العبدل في احكام
ويضل في جميع من الناس في الخطاب فيجب عليهم تادية بالديهم من الامانات والتحري في الشهادات والافاضة
ومن قال بوجوه في الخطاب ليلزم من ذلك بان اسعدوا بن عباس بن كعب واختاره جمهور
المفسرين وشما بن جبريد جميعا على ان الامانات مودد على ما يليها الا براءتهم والفرار كما قال الشيخ
والامانات جميع الامانة وهي مصدر بمعنى المفعول ولذا احكمه فقهاء بين الناس بان يحكموا بالعدل
في فصل الحكومة على في كتاب السدسنة رسول الله صلى الله عليه واله في الجوفان ذلك ليس من الحق
في شيء الا اذا لم يوجد دليل تلك الحكومة في كتاب ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه واله باجماع
الذي يحكم حكم الله سبحانه ما هو اقرب الى الحق منه عدم وجود النص لما احكم الذي لا يدري بحكم الله
رسوله ولا بما هو اقرب اليهما فلا يدري ما هو العدل لانه لا يقبل الجور اذا جازت فضلا من ان يحكم به بين
عباد الله فاما الامام الرابي محمدين على الشوكاني في مختصر حيث قال في كتاب القضاء انما يصح
قضاؤه من كان مبتدئا متورعا من اهل الناس عاد في القضية حكما بالسوية انتهى وقال في غيره
لما كونه انما يصح قضاؤه من كان مبتدئا فلما في الكتاب العزيز من الامر بالقضا بالعدل انما يقسط على الله
ولا يعرف العدل الا من كان عاديا ما في الكتاب ستة من الاحكام ولا يعرف ذلك الا بمعرفة
المقلد انما يعرف قول المانة بدن حجة وكذا لا يحكم ما اراد الله الا من كان مبتدئا الا من كان مقلدا
فما اراد الله شيئا بل له البسطة في كل ما اعتد به الاجتهاد حديث بريده عن النبي صلى الله عليه واله
القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فالذي في الجنة فعمل عرف الحق فخصا به جبل عرف الحق
وجان في الحكم فهو في النار وجعل قضا الناس على جبل فهو في النار واخر جان ما جده وهو داود والناس في النار
والحاكم ومحمد وقد عرف في جنة مفرد وجه الله لانه لا يعرف الحق الا من كان مبتدئا واما المقلد
فهو يحكم بما قال امامه ولا يدري الحق هو لم باطل فهو انما عاين الذي قضا الناس على جبل من جوارقنا
الار ولكن الاول على الشك في الاجتهاد قوله تعالى ومن لم يحكم بما اتزل الله فاولئك هم الكافرون
والفاسقون وهو يحكم بما اتزل الله الا من عرف التبريل والناويل وما يدل على ذلك حديث معاذ
ما بوجه مسلم الى اليمن فقال لم يرفعني قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال فبسته رسول الله صلى الله عليه واله

فان لم تجد قال فبإلزامي وهو صريح مشهور قد ثبتت طرقه ومن خرج في بحسب عقل وسلام العقل
لا يعرف كتابا ولا سنة ولا رأى بل لا يدري بان الحكم موجود في الكتاب السنة فيقتضي به
او ليس به وجوه فحينئذ بانه فاذا ادعى العلماء يحكم به فيقول ان يكذب على نفسه للعترة بانه لا يثبت
كتابا ولا سنة فاذا ادعى حكمه بانه فقد اقر على نفسه بانه حكم بالباطل اغوت انتهى كلامه يريد ذلك في
وشرحها قال السيد العلامة بدلالة النية محمد بن اسمعيل بن كماله الامير رضي الله عنه في السلك
شرح بلوغ المرام في شرح حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول اذا حكم
فاجتهد ثم صلب فلما ابراهن فاذا حكم واجتهد ثم اخطأ فلا جرم يتحقق عليه نصه الحديث من ان الحكم
بان الحكم عند الله في كل قضية واحد من قوليه بين اصل فكره وتبجح الدولة وقد الله تعالى فيكون
لا جرم ان الحكم الاجتهاد واجرا الصابة والذي لا جرم احسن واجتهد فاطا خطا فلا جرم الاجتهاد واستدعا
بالحديث على ان يشترط ان يكون الحكم مجتهدا قال الشافعي يعني القاضي المغربي صاحب المبداء التمام
شرح بلوغ المرام وغيره وهو تمكن من اتخاذ الكلام من الدولة الشرعية قال لكنه لا يغير وجوده بل لا يغير
بالكيفية ومع تعذره فمن شرط ان يكون متقلا مجتهدا في ذهاب ما من شىء من شمله ان يخفى اصول
الامة لولته ونيل الحكم عليها فيما لم يجد منصوصا من ذهاب ما من شىء من شمله ان يخفى ما في ذلك
من البطالان وان كانا على عليهما العيان وقد بينا بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في رسالتنا اشارة
النقاد الى تيسير الاجتهاد بما لا يكون فيه ولا يرى انه الدعوى التي تطاعت عليه لانظرا لاسن
كفران نعمته الله عليهم فانهم اعني المؤمنون لهذه الدعوى والمقرين لما اجتهدوا يعرف احكام
من الدولة ما يمكن بها الاستنباط ما لم يكن قد عرفه كتاب بن ربيعة قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله
مكة ولما اوجسوا الاشهر قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله في اليمن ولا حاذ بن جيل قاضيه فيها وعامليها
ولا شرح قاضي عمر على رضي الله عنها على المكونة بيدك لذلك قول الشافعي فمن خشي ان
يكون مجتهدا في ذهاب ما من شىء من شمله ان يخفى اصوله واداته فان هذا هو الاجتهاد والذي حكم بكيفية وقوة
بالكيفية وما تعذر اجتهاد من هذا المقلد اما كتاب الله سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو شاء الله
وتبجح نصوص الكتاب السنة عوضا من تبجح نصوص ما من شىء من شمله ان يخفى اصوله والى سلطان فملا
استبدل بالافعال المسموعة ما فيها انفاقا الشارح وما فيها وتزل الاحكام عليها اذ لم يجد نصا شرعيا فيها
عن غير ما على ذهاب ما من شىء من شمله ان يخفى اصوله استبدل الذي هو ادنى بالذي هو غير
من معرفة الكتاب السنة الى معرفة كلام شيوخنا واصحابنا نعمهم الله فينبش عن كلامهم في العلوم
يقينا ان كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وآله اقرب الى الاهتمام واولى الى الصابة بلوغ المرام فاذا بلغ
الكلام بالاجماع واخذت في الانفاذ والاصحاح وانتم الى انتم والاتفاق ولا ينكر هذا الاجماع وطالب

رايت الذنوب ليست القلوب وقد يورث الذل بانها وتركت الذنوب حياة القلوب وقد يورثك
عصيانها وهل انسأ الدين الامموك و احبار سود و رهباناه انتمى كلامه قد اخرج البخاري في
غيره عن ابن عباس في قوله قال قلت في عبد العدين خرافة بن قيس بن عدي اذ بعث النبي
صلى الله عليه وسلم في سرته وقصته معروفة قال ابن القيم وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن الذين ارادوا دخول النار المأمون ثم
يدخلونها انهم لو دخلوا النار جوا منها مع انهم لما كانوا يدخلونها لانه لا يورثونها ان ذلك اجب عليهم
ولكن لما قصروا في الاجتهاد وبادروا الى طاعة من امر في عصيته الله وعلوا اعموم الامم الطاعة بالمعصية
الامر مسلم وادعوا من دينه لادع فلا تقصروا في الاجتهاد وادعوا على تعذيب النفس واما الحكماء من غير
نقشبته فيمن بنى تلك طاعة الله ورسوله لم يأنها النطن بن الطاع غيوني في مخرج مخالفة بعث الله رسوله
انتمى واخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن ابى حاتم عن حطائي الاية قال طاعة الله ورسوله تبلغ لك
والسنة وادلى الامر ثم قال ادلى الله ورسوله يعلم ان لا يصح استدلال القلعة بهذه الآية لان الدار بها الاية
كما ثبت من غير واحد ولو سلم ارادة العلماء فطاعتهم ايضا لا ائمة والامر واشرطه بعد مخالفة الطاعة الاية
كما سلف من ان العلماء ارشدوا الى ترك التكليف كما روى عن الائمة الاربعة وغيرهم ولو فرضنا ان في العلم
من يرشد الى التكليف لكان يرشد الى العصية فلا طاعة لهم في ذلك بل منه الآية وان على ان الكتاب يستدعي
مقدما على القياس والرأي مطلقا لا يجوز ترك العمل بهما ولا تخصيصهما بالقياس عليا كان واخصيا ومن
جوه الدلائل ان قولنا طيعوا الله وطيعوا الرسول امر طاعة الكتاب والسنة وهذا الامر مطلق
وجوب متابعهما مطلقا سواء حصل قيس حياضهما او خصصهما او لم يحصل منهما ان الكتابان لا خلاف
على قول الاكثرين في قوله ان تنازعتم في شئ فمن الامر والعدل الى القياس الا عند تعذر الوصول الى الحكم
ذلك من تنازعكم في شئ في الآية وكذا في قصته معاذ وبنها ان سبب من الجليس ليس فخصه بالسيادة
بالكيفية بل بالاختصاص نفسه من ذلك المصمم بقياس منها ان القرآن قطع المعنى المشبهة بالتواتر والقياس
مستلزم من جميع الجهات والمقطع يرجع على المتكلمين ومنها ان قوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله
فادانكم الله انما يكون نص مخرج في ما اذا وجدنا عموم الكتاب جامع لما في الواقعة لم تكن القياس
انما يتم للدخول تحت هذا المصمم وكذا التقدم في يدى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من لوازم ذلك
وتام القول في هذه المسئلة في تفسيرنا في بيان طبع اليه فان تنازعنا في هذه المسئلة الجائزة والنازع في
كان كل واحد منهما في حق الآخر فيجب بالامر والاشكالات والجدالات وفيه دليل على ان اهل الايمان قد يتنازعون
في بعض الاحكام ولا يخرجون بذلك عن الايمان قال في اعلام المؤمنين وقد تنازع الصحابة في كثير
من مسائل الاحكام وهم سادات المؤمنين وكل الامة ايمانوا ولكن بعد الله لم يتنازعوا في مسئلة واحدة
من مسائل الاسماء والصفات ولا في حال بل كلهم على اثبات ما نطق به الكتاب السنة كلية واحدة

أو لم ير إلى آخره لم يشو بوجوب تأويله ولم يحرم فربما من موافقها تبديلا ولم يعبدوا الشيء منها الباطل ولا الضمير إليها
 أمثالا ولم ينفوا في حدودها وبجوارها ولم يقل أحد منهم بحسب خبرنا من حقا كقوله تعالى على مجاز بل التوفيق
 بالقبول والتسليم وقابلوا بالبيان والتفسير وجعلوا الأمر فيها كلها أمرا واحدا وادبروا على حسن واحد
 ولم ينفوا كما فعل أهل الجاهلية والبدع حيث جعلوا خصمين وافرأوا بعضهم وأنكروا بعضهما من غير
 فرق بين معين مع أن الألف لم ينفوا أنكره كاللغة فيها اقروا باعتقوده والمقصود أن أهل الأيمان لا يخرجون
 من أئمة من في بعض مسائل الأحكام من حقيقة الأيمان أن أدركوا ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله كما شرط عليهم
 بقوله فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تعلمون بآسء واليوم الآخر ولا يزال الحكم المعلق على شرط في
 عند انتفاء في شيء نكرو في سياق الشرط في كل ما تنازع فيه للمؤمن من مسائل الدين وقدره وجا عليه
 وخفيه ولو لم يكن في كتاب الله وسنة رسوله بيان حكم تنازعوا فيه ولم يكن كافيا لم يلزم بالرد إلى الله
 التنازع إن يامر بحال بالرد عند التنازع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع قال الشوكاني ظاهر قول في
 يتناول رسول الدين والدنيا ولكن لما قال فردوا إلى الله والرسول فيمن بان الشيء المتنازع فيه
 يخص بأمر الدين دون أمور الدنيا والرد إلى الله هو الرد إلى كتاب العزيز والرد إلى الرسول هو الرد
 إلى سنته المطبوعة بعد موته ولما في حياته فالرد إليه سواء في حياته أو بعد موته فليس معنى الرد إلى الله
 أعلم وهو قول سابق وتفسيره ليس الرد في هذه الآية إلا الرد المذكور في قوله تعالى ولوردوه إلى الرسول
 وإلى أئمة الأمر منهم لعلم الدين يستنبطه شرط في وقال ابن القيم إن الناس أجمعون الرد إلى الله سبحانه
 هو الرد إلى كتابه وإلى الرسول هو الرد إليه نفس في حياته وإلى سنته بعد وفاته وأنه جعل في الرد
 موجبات الأيمان والحزم فإذا انتفى خبر الرد انتفى الأيمان فخرقته انتفاء العلم يوم الانتفاء لأنه لا يابا
 التسليم بين نبيين الدين فادرس الطرفين وكل منهما ينبغي بانتفاء الآخر ثم أخبرهم أن هذا الرد خير لهم
 وإن عاقبتهم حسن عاقبت انتهى وقال في نسخ القدير قولنا أن كسوفهم من جملته في دليل حلال
 هذا الرد ثم على التنازعين وأنه شأن من يؤمن بالله واليوم الآخر والاشارة بقوله فإلّا إلى الله
 المسألة بغير غيركم واحسن تأويلا أي هو حسن الأول قال يقول إلى كذا أي صالحة المعنى إن
 ذلك خير لكم من معصية ربكم البيهقي إن يكون المعنى إن الرد حسن تأويلا أو يترككم الذي صرحتم
 إليه عند التنازع انتهى وهذه الآية الكريمة نص في وجوب الاتباع وحصل من أصول وأنفس ذلك
 أجمع من السلف والخلف على ذلك والكلام فيها بطول تركناه شيئا لطال من شأنه الكلام
 عليها فليرجع إلى أمثال كتاب اعلام المؤمنين وغيره فيمنع المؤمن من الباطل وبالله التوفيق
 الثالث والثمان والعشرين وإذا جاهدكم أهل من الأمان أو الخوف إذا عوذه أفرع الشيء
 ما فرج به إذا فشا وأكثروا وهو لا يجرى من منصف المسلمين كانوا أو منصفهم من المسلمين

فما يحكي عن المسلمين قتل عدوهم او في خوف نحو من جنة المسلمين قتلهم افشروه بهم يظنون ان لا شيء يلزم في ذلك ولو ردوا الى الرسول والى امراءهم منهم وبم اهل الحكم والعدل والراجمه الذين يرحمون اليهم في امورهم وهم الولاة عليهم عليه الذي يستبطلونه منه هذا الذي يخرجونه بتدبيرهم وصغره عقولهم والغنى انهم لو تركوا الا فاعلمه للاخبار حتى يكون النبي صلى الله عليه وآله الذي يذيعها او يكون اولو الامر هم الذين يقولون ذلك لانهم يعلمون بما ينبغي ان يفشي وما ينبغي ان يحكم لكان حسن والاستنباط ما خور من استنبطت السائر انما يخرج منه والبططسا والاستنباط اول ما يخرج من كماله من خبره فاول ان هو لا الضعفة كانوا يسمعون ارجاءات المناقضين على المسلمين فيذنبونها فيحصل بذلك للفسدة ان يخرج صديق حميد وسلم بين الى حاكم من طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال ما اعزل النبي صلى الله عليه وآله عن قتلت على باب السجدة فوجدت الناس يخرجون بالخصا ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وآله فتمت على باب السجدة فاديت باطل مدعي لم يطلق لساوه وتزلت فيه الآية فكنيت انا استنبطت ذلك للسرا المراجعة والعشرون واذا جيتهم فخير في تحريم قتلهم من حيث هو مسلما الله بما الحياة والتميز لسلامة في المعنى هو المراءونا وشكك في قتال واذا جازوك حيك بالمحيك بان الله والى واذهب جملة المسلمين وروى عن مالك ان المراءوا في قتلتهم فاشيت العاشر قال اصحابي يمينه في قتلتهم هذا الذي لقول قتالي اوردوا ولا يكون من السلام بعينه وهذا فاسد لا ينبغي الاتفاقات اليه والاراء بقوله في حكاية منها ان يزيد في الجواب على ما قاله المبتدي بالتمتة فاذا قال المبتدي السلام عليكم قال الجيب عليكم السلام ورحمة الله واذا نادى المبتدي لفظا زارا الجيب على رحمة ابا المبتدي لفظا او لفظا خورا بركاته ورفقاته وحمياته قال القرطبي اجمع العلماء على ان لا يجزى الاسلام منه فرب فيما دعه في نصته لقوله فيموا فظاهرا للرد وجب عليهم لقوله ارحمها الاتصاف على مثل لفظ المبتدي بان يقبلوا عليك السلام في مقابلته السلام عليكم وطلبه الآية الكريمة ان لو روي عليه باقل ما سلم به ان لا يقبل وطلبه الفقهاء على ان لا يكل فقط واختلفوا اذ اوردوا من جماعة بل يجزى ولا قد ذهب مالك وشافعي الى الاخر وذهب لكونه فيكون الى انه لا يجزى عن غير روي وعلم حديث علي بن النبي صلى الله عليه وآله قال يجزى من الجماعة او ان يعلم احدهم ويجزى من الجلس ان يراه احدهم اخرجه ما اورد في مسنده سعيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وليس به ليس قد وضع بعضهم وقد حسن الحديث ابن عبد البر وقد روي في السنة المطهرة في تعيين من يجزى بالسلام من يجزى التتمية ومن لا يجزى الما في من البسط فها قد روي فينا حتى شرنا بلوغ المرام النجاسة والعشرون وددوا الوتكفرون هذا الكلام ستاقت فيمن بيان هو المراءون والبضاح انه يردون ان يكفر الموءنون كما كفروا لا يميزوا ذلك منادوا وعلواني الكفر وتعالى في حال فالكاف في قوله كما كانت صفة محمد في اي كفر واشكل كفرهم احوال كما روي عن سيبويه فتكون

فلا يصلح لكم قتالهم ولا اسلحهم ولا انبياء مؤلمة هذا الاستسلام من غير قتال في منسوخة آية القتال
والانظار كونها حكمية جملة على العاهدين يستجدون اخرين يديرون ان يا منوكم
ويا منوا قومهم فظهر ان كل الاسلام لقوم الكفر ليا منوا من كل الطائفتين وهم قوم من اهل بيت
عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند وعند قومهم وقيل هي في قوم من المنافقين قيل
في سائر مخطوطات كلاما اخر والى الفتنة اى دعاهم قوم البها وطلبوا منهم قتال المسلمين ليسوا
فيها اى طلبوا فيها فرجوا الى قومهم وقالوا المسلمين معنى الاركان الاحكام فان لم يفتلوا لهم
يعنى هؤلاء الذين يريدون ان يا منوكم ويا منوا قومهم ويلقبوا اليكم السلوى يستسلمون لكم
ويطلبون في عدكم وملككم وينسبون من قومهم ويلقبوا اليكم من قتالكم فخذوهم واقبلوهم
حيث تقفتموه اى حيث وجدتموهم وكنتم منهم واولئك الموصوفون بكم المصفاة جعلنا
لكم عليهم سلطانا مبيها اى جنة واضعتم سلطانا بها عليهم وقرنتم بها بسبب ما في قلوبكم
من البغض وما في صدورهم من الذل والركاس في الفتنة بالسر على السمع والفتنة
وما كان لمومن هذا المعنى هو معنى التفتي للقرآن كقول تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله
لو كان هذا المعنى على معناه لكان خبرا ويؤيد صدق فلا يؤيد من قتل كوشا طعان فيقتل مونا
وقيل المعنى ما كان له ذلك في حمله وقيل ما كان له ذلك فيما سلف كما ليس له الا ان يؤيد معني
منه مستثناة منقطعاً فقال الاخطاء اى ما كان له ان يقتله الله لكن ان قتله خطأ فعليه كذا هذا
قول سيدي و الزجاج وقيل هو مستثناة من أصل المعنى ما ثبت ولا يوجد لاساغ لمومن ان يقتل مونا
الانظار اذ هو مغلوب حينئذ وقيل المعنى والانظار قال النحاس لا يعرف ذلك في كلام العرب ولا يصح
في المعنى لان الانظار لا يصح وقيل المعنى لا ينبغي ان يقتله احد من الملل الا بالخطا وصدف ليكون قوله خطأ
مقتضيا بان يغفل له ويجوز ان يتصعب على الملل بالتقدير لا يقتله في حال من الاحوال الا في حال الخطا
ويجوز ان يكون صفة المصدر حذف اى لا تقتلوا خطأ ووجه الخطا كثير وفيه لها عدم القصد وانظروا
اهم من خطأ خطأ انما يتصور من قتل مونا خطأ بان تصدق صيد شلا فاصابا بغيره بالقتل
فالبا كذا قيل فخرى برأى عليه فخرى برأى فخرى برأى فخرى برأى فخرى برأى فخرى برأى فخرى برأى
جميع الذات ما خلف العلماء في تفسير الرتبة المونة فقيل هي التي حصلت وعملت الايمان فلا تجوز
الصغيرة وبه قال ابن عباس والحسن الشعبي والنخعي ومقاتلة وغيرهم وقال عطابن ابي رباح انها تجزى
الصغيرة المولودة بين مسلمين وقال جماعة منهم مالك والشافعي يجزى كل من حكم له بوجوب الصلوة
عليه ان مات ولا يجزى في قول جمهور العلماء اى ولا متعدد ولا شل ويجزى عند اكثر الاصول الاعو
قال مالك الا ان يكون حرا شديدا ولا يجزى عند اكثرهم الممنون وفي المقام تفاصيل طويلة مذكورة

وقد استدل بهذه الآية على ان قتل كافرا بعد ان قال لا اله الا الله يقتل في الدنيا وعصره ملكوته ومن
 واليه واليه وانما سقط القتل عن من وقع منه ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانهم كانوا اولادهم وكان من قتلها
 خروفا من السلاح لا يكون مسلما ولا يصيرونه بها معصوما وانه لا بد من ان يقول هذه الكلمة وهو ملحق
 بخير الخلق وفي حكمته الحكم بكلية الاسلام الظاهر بالانقياد بان يقول انا مسلم وانا على دينكم لما عرفت
 من ان معنى الآية الاستسلام والانقياد وهو يحصل بقل ما يشعر بالاسلام من قول او فعل من
 جملة ذلك كلمة الشهادة وكلمة التسليم فالله لان الاخران في معنى الآية داخلان تحت القول الاول
 فتبتغون عرض الخبيثة لانها الجملة في محل نصب على الحال اى لا تقبلوا تلك المقالة ما البليغ في
 على ان يكون النفي راجعا الى القيد والتقييد لالى القيد فقط بمعنى متابع الحياة الدنيا عرضا لا نهض
 زائل غير ثابت قال ابو حنيفة فقال جميع متابع الحياة الدنيا عرض يفتح المراد واما العرض بسكون
 الداء فهو ما سوى الدنيا والى ذلك على كل عرض بالسكون عرض بالفتح وليس كل عرض بالفتح عرضا بالسكون
 وفي كتاب العين العرض ما يزل من الدنيا ومنه قوله تعالى تريد عن عرض الدنيا وما يمد عرض وفي الجمل
 فارس والعرض ما يعرض للانسان من عرض ونحوه عرض الدنيا ما كان فيها من ال قتل او كثر والى
 من الاثاث ما كان غير نقد عند الله هو تحليل النفي اى عند الله ما هو ملل كمن دون ان يكون
 مفاك كشيء فتمنعونها فتستقون بها من قتل من قبله وسلم وانقادوا فنام باله كذلك
 من قبل اى كتمركها فتمنعها واما كلمة كلمة الشهادة او كذا كتم من قتل تمنعون بها كمن
 فتمنعها فاعلى الفسك كتم من اسلم عليكم باخر اذ دينه فاعلم انتم الايمان واحلتم به الشا منته والفتون
 لا يستوى المعادل وان من المقيدين التقاوت بين رجلين من تعدن اليها من غير ضرر ودعجا
 من جاهد في سبيل الله بجاهد نفسه ان كان حلهما ضرره لكن اياها والى سبانه هذا الاغصان تشبه
 الجاهدين ليغيبوا وتكسبت القاعد بين ليا لغوا غير قروا الى الكوفة والى عروا بن كثير بالرفع على اذ
 وصف للقاعد بن كما قال الفخش لانهم لا يقصد بهم قوم باعياهم فصاروا كالنكدة فجاز وعظم غير
 وقروا بالجره بكسر الراء على انه وصف للمؤمنين وقروا الى المؤمنين لفتح اراء على الاثنان من القاعد بن
 اثنان المؤمنين اى الا ترى الضرر فانهم يمتدون مع الجاهدين ويخبرون ان يكون منقبيا على الحال
 من القاعد بن اى لا يستوى القاعدون الاصحاح في حال صحتهم وجازت الحال منهم لان العظم فقط لا يغير
 قال العلماء اهل الضرر هم اهل الاغصان لانها انزلت بهم حتى ختمت من الجهاد وظاهر منظر القرآن ان
 يعلل على اهل الجاهد قيل لعل اى جره من غير تضعيف فيه فغسل الجاهد بالتضعيف لاجل البشارة قال النجاشي
 والاول صرح ان شأنا بعد فقال لعل اى جره من غير تضعيف فيه فغسل الجاهد بالتضعيف لاجل البشارة قال النجاشي
 الا انوا اسلم اولئك قوم جهمهم العذر قال وفي هذا المعنى ما ذكره في الخبر انما عرض العذر قال النجاشي

الكتب والعبدى ما كان يعمل في الصلوات والى ميراد او افضل الى والجهد ون في سبيل الله ما والهم
والفهم فضل الله الجاهدين بما والهم وانفسهم على القاعد بن درجه زيان لما
بين المفرقين من التفاضل المضمون من ذكرهم كما استوا اهل الاموال والمراد هنا غير اولى الضرر على المطلق
على التقييد قال بهنا درجه وقال فيما بعد جات قال قوم التفضل بالدرجة ثم الدراجات انما هو
مباينة وبيان وتكيد قال آخرون فضل السجادة بن علي القاعد بن من اولى الضرر بدرجة
وقضل السجادة بن علي القاعد بن من غير اولى الضرر بدرجة قال ابن جريح والسدي وغيرهما قيل
معنى درجه معلوم اي اعلو ذكرهم ودرجه بالتشاور والمبع ودرجه فتنه على التمييز او المصداق لو قوما
موقع الموضع التفضيل اي فضل الله كفضيله او على تنوع انما فضل او على الحالين من الجاهدين اي في
درجة وكلما فعل اول القول وعند قدم عليه لافادة نقصه في كل واحد من الجاهدين والقاعد بن
وعد الله المعنى اي الشؤبة وهي البؤة قال قتادة القاسقة والعشرون العترة
ارض الله واسعة فتهاجروا فيها فاما ولشك ما واهم جهنم وساءت مصيرا
قبل المراد بهذه الارض المدينة والاولى العموم اعتبار العموم بالنظر لا بخصوص السبب كما هو الحق فيكون
بالارض كل بقعة من بقاع الارض تصلح للهجرة اليها ويولد بالارض المذكورة في الآية الاولى كل من
يشق الهجرة منها الا للضعفين هو استثناء وان فهم في ما واهم قيل هو استثناء وتقطع لعدم دخول الضعفين في
الحصول فوسم من الرجال والنساء والولدان بحلول بحد وفي كانهن من المالكين بضعفين من احوال النساء
وهو هو الولدان كعيش بن ابى ربيعة وكنة بن شاذان فلو كان مع عدم التكليف لم يقتضى البقاء في الهجرة
وايهما انما تجب بهما امران الكف تكليف من كان مكلفا قيل لا يولد الولدان المالكين بل لا يولد الا بضعفين
حيث لا صفة للضعفين او الرجال والنساء والولدان احوال من الضعيف في المستضعفين
قبل الهجرة فلفظ عام لا انواع اسباب بخلص اي لا يجدون حيلة ولا طريقا الى ذلك ولا يستدرك
سبيلا وقيل السبيل سبيل المدينة وقد استدلل بهذه الآية على ان الهجرة واجبة على كل من كان
بدار الشرك او بدار يعزل فيها بما على سد جارا اذا كان قادرا على الهجرة ولم يكن من المستضعفين
لما في هذه الآية من العموم وان كان السبب خاصا كما تقدم فظاهر ما عدم الفرق بين مكان وكان
وزمان وقد ورد في الهجرة اجابات ذكرنا في جواب سؤال من الهجرة اليوم من ارض الهند
فيلج وصد ما يدل على ان الهجرة بغير دفع وقد اوضحنا ما هو الحق في شرحنا على بلوغ المرام طبع عليه
الشك ثون واذا اضر بقى في الارض شرع في بيان كيفية الصلوة عند الضرورات من السفر
وقاؤه والمطر والمرض وفيه تكيد لغرض الما جرح على الهجرة وترغب له فيها لما فيه من تخفيف
الكون الى ناسا فترحم حتى سافرة كانت كما يفيد الاطلاق فليس عليك جناح اي زور حج في

ان تقصروا من الصلوة فيدليل على ان القصر ليس بواجب واليه ذهب الجمهور وذهب القائلون
الى انه واجب ومنهم عمر بن عبد العزيز والكوفيون والقاضي ابي حنبل ومحمد بن ابي سليمان ومحمد بن
عن مالك واستدلوا بحديث عائشة الثابت في الصحيح فرضت الصلوة كعشرين كعشرين فزودت في
الحضرة وقت في السفر ولا يفيح في ذلك مخالفتها لادوات العمل على الرواية الثانية مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم حديث علي بن ابيته قال سألت عمر بن الخطاب قلت ليس عليك من ان تقصروا من الصلوة
ان تختم ان يفتنكم الذين كفروا وهذا من الناس فقال عمر عجب ما عجب من ان فالت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة اخبرنا احمد بن محمد بن ابي الحسن بن طاهر
قوله فاقبلوا صدقة ان القصر واجب ان خفتهم ان يفتنكم الذين كفروا ظاهر هذا الشبهة
ان القصر لا يجوز في السفر الا مع خوف الفتنة من الكافرين لاجل الامن لكنه قد قيل بان الله ان النبي
قصر مع الامن كما عرفت فالقصر مع خوف ثاب بالكتاب والقصر مع الامن ثابت بالسنه ونعم
الشرط لا يقوى على ما عرفت اذ اتوا من مسلم من القصر مع الامن وقد قيل ان هذا الشرط يخرج مخرج الغالب
لان الغالب على المسلمين اذ ذاك القصر لخوف في الاسفار وهذا قال علي بن ابيته نعم اقال في يوم
وفي روايه الى ان ان تقصروا من الصلوة ان يفتنكم بسقوطان نعم والمعنى على هذه القرايه مراد ان
الذين كفروا ذهب جماعة من اهل العلم الى ان هذه الآية انما هي مجمله للقصر في السفر لكانت في
فمن كان آسنا فلا قصر له وذهب آخرون الى ان قوله ان خفتهم ليس متصلا بما قبله وان الكلام مختم
قوله من الصلوة ثم قطع فقال ان ختم ان يفتنكم الذين كفروا فاقول لهم يا محمد صلواته وخوف وذهب
قوم الى ان ذكر الخوف منسوخ بالسنه وهي حديث عمر الذي قد مرنا ذكره وادور في حناه الحديث
والشائون واذا كنت فيهم فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن بعده من اهل المدينة
كما هو معروف في الاصول وشبه قوله تعالى قد من الله من اهل المدينة صدقة ونحوه والى هذا ذهب جمهور العلماء
وشبهه ابو يوسف وحميد بن حلية فقال لا تقصر صلوة فانك في بني النبي صلى الله عليه وسلم لان هذا الخطا يخص
برسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا يفيح غيره به بناء على ما من الترتيب العليا وانه قد فوج فكذلك امر الله بالتسليم
رسوله والناس اليه وقد قال صلى الله عليه وسلم كما انتموني اهل البيت والصحابه رضي الله عنهم اعرف بعاني القرآن
وقد صلوا بعبودته في غير مرة فاذنك معروف ومعنى فاقصرت لهم الصلوة ابدت اقامتها اقول
واذا قسمتم الى الصلوة فاقصروا وجعلكم قوله واذا قرأت القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون طائفة
منهم معكم يعني بقران تبليهم الطائفتين طائفة نقف بازار العدو وطائفة شتم تقوم معكم
في الصلوة وليأخذوا سلحتهم اي الطائفة التي فصل محمد قال ابن عباس الضمير راجع الى
الطائفة الاولى بازار العدو ولان الصلوة لا تقرب والاول لان الطائفة الثانية بازار العدو

لا بد ان تكون قائمة باسحتها وانما يتصلح الى اللزوم تلك من كان في الصلاة لانه يظن ان تلك
ممنوع من حال الصلاة فامروا الذين يكونون أخذ السلاح في غير موضع له وليس المراد الاخذ باليد
بل المراد ان يكونوا حاملين لسلحهم ليقينا ولو من قرب اذا احتاجوا اليه وليكون ذلك قطع لوجوب
عدوهم من كان في وقتة فيهم وجوز الزجلاج والتماس ان يكون ذلك امر المظالم لفتحين جميعا لانه
ارسلهم للعدو وقد اوجب اخذ السلاح في هذه الصلاة اهل الظاهر حكاه الملام على الوجوب وذهب
الوجه في ذلك الى ان المصلين لا يحملون السلاح وان ذلك يقطع الصلاة وهو مخرج بما في هذا الامة
وبما في الاماير والاصح كما ان هذا ذلك مع بيان كيفيات تلك الصلاة الثابتة في خبري الله عز وجل
وسكت التمام فاذا سجدوا اي القائلون في الصلاة فليكونوا اي الطائفة القائمة بآراء
العدو من ذلك الحكم اي من ولا المصلين بخلاف ان يكون الغنى فافادوا المصلون سكتوا
الركعة بقية بالسجود عن جميع الركعة او من جميع الصلاة فليكونوا اسن ولا انكر في ان ينصرفوا اليه
الى مثاله العدو للمراسمة وتبات طائفة اخرى لم يوصلوا وهي القائمة في مقابلة العدو وهي
لم تقبل فليصلوا معك على الصفقة التي كانت عليها الطائفة الاولى وليأخذوا اي هذه
الطائفة الاخرى حد رهق واسلحتهم وادعوا التوسعة للطائفة الاخرى باخذهم مع الجماعة
قيل جبران هذه الامة مظنة لوقوف الكفرة على كون الطائفة القائمة مع النبي صلى الله عليه وسلم في شغل والاما
في المرة الاولى فوجا يظنونهم قائلين للحرب وقيل لان العدو لا يخرج قصده من ذلك الوقت لانه اخر
الصلاة والسلاح ما يقع بالبر من نفسه في الحرب ولم يمين في الآية الكريمة كرم يصلي كل طائفة من الطائفتين
وقد ردت صلاة الخوف في التماسه على اختلفا صفات متعديده وكلها صحيحة بغير شغل
واحدة منها قد فعل لم يرسب ومن ذهب من العلماء الى امتياز صفته دون غيرها فقد اورد من الصواب
واوضح في الشكواني في شرحه للشيخ وغيره وقد اذنب كثر والو تقبلون عن اسلحتكم فتمسكوا
فيقبلون عليكم صيلة واحدة هذه الجملة متضمنة للعلل التي لا جبارا امرهم الله سبحانه باله
واخذ السلاح اي ودوا غفلتكم عن اخذ السلاح ومن اخذ ليصلوا الى مقصودهم ربنا لو انهم
يخشون عليكم شدة واحدة والاكثرة لا يمنع في الحرب من التزاد والراحلة ولا جراح عليكم
ان كان بكم اذى من مطر او كثر من غنى ان تضعوا اسلحتكم فخص الله سبحانه في
وضع السلاح اذ انهم اذى من المطر وفي حال المرض لانه يصعب مع زدين الامر من حمل السلاح
وخذ واحد ركعتين ان الله اعد لكافرين عددا باهية امر باخذهم مثلا باهية العدو
على غرة وهم غافلون فاذا قضيت الصلاة اي فرغتم من صلاة الخوف وهو امر عانى القضا
وشك فاذ قضيت مناسككم وقوله فاذا قضيت الصلاة فانشرنا في الارض فاذا ذكر الله

قبليما وقعوا وعلى جنوبيكم اي في جميع الاحوال حتى في حال القتال وقد ذهب جمهور العلماء الى ان هذا
الذكر للسورة بانها سوراة الخوف اي لما ذكرتم من الصلوة فاذا ذكروا الله في هذه الاحوال و
قبل من قوله فاذا قضيت الصلوة الخ اذ سلمتم فصلا قايما وقروا وعلى جنوبيكم اي ما تقتضيه الحال عند
الاحتياط في حال الخوف فان ختمتم فبالا وركبنا فاذا احل الله في اي انتم وسكنت فلو كنتم في الصلاة
سكون النفس من الخوف فاقموا الصلوة اي فانوا بالصلاة التي دخل فيها على الصلوة التي كانت
من الاذان والاركان ولا تغفلوا لما كن فان ذلك انما هو في حال الخوف قبل المعنى في الآية فتمنع
ما صلوه في حال المسابقة لانها حالة قلق وارتباك وتقصير في الاذان والاركان وهو مروي عن الشافعي
والاول ارجح ان الصلوة كانت على المومنين مكتتبا موقوتا اي محددا حينها فقبل فتمنع فهو
موقوف ووقته فهو وقت والعنى اي الله افترض على عباده الصلوات وكبشاهة في وقاتها
المحدودة لا يجوز للاحد ان يأتي بها في غير ذلك الوقت الا بعد شرعي من يومه وسهره في هذا المشافعي
والتشويان ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى بالشاقة الحاقة والمخالفة
وتبين الهدى فهو من اهل النار على كل حال ثم قيل الشاقة ويتبع غير
سبيل المؤمنين اي غير القويم ويذهب عليه من بين الاسلام والتمسك بالحكم رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما قال تعالى فانما نزل الوحي اليه في قوله الى الله والرسول فان كنتم من الافة وقال عمن
قاتلكم فبكم فبما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم مرجعا ما قضيت الآية الى غير ذلك لولا ما قوتى انجيل
والبيان ان اول من اضلل ونضله جهنم وسألت صيدا وقد اسدل جماعته من اهل العلم بهذه
الاية على جملة الاجماع لقوله ويتبع غير سبيل المؤمنين ولا جهة في ذلك عندى لكن المراد بغير سبيل المؤمنين
هنا هو الخروج من بين الاسلام الى غيرهما كاللغة والشهد بالسبب فلا يصح على عالم من علماء
هذه الملة الاسلامية اجتهاد في بعض مسائل دين الاسلام فاذا جهلوا الى مخالفة من بصرة الدين
فاذا ارجع السلوك في سبيل المؤمنين وهو الدين القويم والملة الحنيفة ولم يتبع غير سبيل فخرج التفردي
والدبقي في الامسار والصفات عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح الله هذه الاية على الضلالة
ابدا ويدل على محالة فمن شذ في انثار واخرج التفردي والدبقي ايضا عن ابن عباس من فوجيا
الشائكة والشائون ويستفتونك في النساء قل بالله يفتيكهن فمن سبب نزول الآية
سؤال قوم من اصحابي عن امر النساء واحكامهن في الميراث وغيره فامر الله بهن ان يقولن لهن الله يفتيكن
اي يبين لكم حكم ما انتم منه وهذه الآية جميع الى الفتنة بالسوء من امر النساء وكان قد قضيت لهم
احكامهم يعرفون انفسا الوافين ولم يفتيكن فمن وما يتلى عليكم في الكتاب من طرف على قوله

بفتحكم والعنى والقرآن الذى تلى عليكم ففتحكم فمن يفتلوا في الكتاب في معنى اليتامى قوله وان ختموا
 ففسلوا في اليتامى ويجوز ان يكون قوله وما تلى مطوقا على الضم في قوله ففتحكم المراجع الى المبتدأ
 لوقوع الفصل بين العطف والفتحة على الفصل والجار والمجرور ويجوز ان يكون مبتدأ وفي الكتاب خبر على
 ان المراد بالفتح المحفوظ وقيل في المعنى غير ما ذكرنا ولم نذكره لضعفه وقوله في يتامى بالنساء على الوجه
 الاول والثاني صلتا لقوله تلى على الوجه الثالث بدل من قوله فمن الاتي لا قوله فمن ملكك
 وفرض لمن من اليتامى وغيره ولزعمون مطوف على قوله لقوله من لطف به شعبة على وجه منفتح على ان
 حاصل قوله من قوله تلى من تلى ان يكون التقدير يرغبون في ان يتكلم من لطف به من قوله ان يكون التقدير
 يرغبون من ان يتكلم من لطف به من قوله والمستضعفين مطوف على ان النساء في قوله ما تلى عليكم في آية
 من الاولاد وهو قوله فيكم اسدى اولادكم وقد كان بل الجارية لا يورثون النساء ولا سكران من مفسدات الاولاد
 ولا يورثون الرجال الذين يفتلوا كسائر الامور وان تقوموا اليتامى بالقسط مطوف على قوله في
 يتامى النساء والمستضعفين اي وما تلى عليكم في يتامى النساء والمستضعفين وفي ان تقوموا اليتامى
 بالقسط العمل ويجوز ان يكون في محل نصب اي بياكم ان تقوموا وما تفعلوا من غير في
 حقوق المذكورين اوسن شرفه فذا لكفا وان الله كان به عليما بياكم بحسب حكم الراعية
 والشكشون وان احلها مرفوعة الفعل فقد نفى ما بعد اي وان خالفت امره بمعنى توفقت
 بانحاز من ذمها وقيل معناه تيقنت وهو خطأ من جعلها نشوزا اي ودام النشوز والترجيع
 تبرك المضاجعة والتقصير في النفقة واعراضا عنها بوجه قال الخاس الفرق بين النشوز والاعراض
 ان النشوز التباعد والاعراض ان لا يكلمها ولا يانس باظهار الآية انها يجوز المصاحبة عند غداة
 نشوز واعراض والاعراض يبرم المنة لا بخصوص السبب والظاهر انه يجوز التصل الى اي نوع من
 انواعه لما ساقا منوبة او بعضها او بعض النفقة او بعض الزرع لا جناح عليهما ان يتصالحا
 بينهما هكذا قرره جمهوره وقرره كونيون ان يصلحا وقرره الجمهور ان لان قاعدة العرب الفصل
 او كان بين اثنين فصاعدا قيل تصالح الرجلان والقرم لا يصلح وصلحا منصوب على انه محم
 او على انه مصدح حذف الزما وما وضموب بفعل محذوف اي فيصلح عالما اصلحا وقيل هو منصوب
 على المفعولية والصلح خبر فقط علم يقتضي ان يصلح الذي سكن اليه النفوس ويذول بالخالق
 غير على اللامق او غير من الفرقة اوسن انحصرتا والنشوز والاعراض ونه اجملة اعتراضية انما
 والشكشون ولان تستطيعوا ان تفعلوا اخبر بها في استطاعتهم للصلح بين النساء
 على الوجه الذي لايل ليا البتة لما جلت بالطباع البشرية من ميل النفس الى فده دون فده
 وزياته فده في الحبته وانقصان فده وذلك بحكم خلقه بحيث لا يكون قلوبهم ولا يستطيعون

ع وكل من قرأ القرآن في عتدي و هذه الآية محكمة عند جميع أهل العلم لا يروى عن الكلبي فإذ قال
 بهي منسوخة بقوله تعالى واصل الذين يثبون من سائرهم ثم نفي وهو مروي عن وفان من التوقيف بكتاب
 مجالس هؤلاء الذين يكفرون بآيات الله ويتهربون بها وفي المصنف نحو ما قال في العلم ونهايل
 على أن المرفعي بالقرآن كذا من مرفعي بمكرهه الطالبي كان في الأمر بغير التعم اذا مرفعي به وان لم يرد
 ولو لم يرد فوفاؤا لقيس مع كمال خطه لذلك كان الملهون من الاول السابعة والسائون
 ولن يحصل عند الكفرين على المؤمنين سبيلا نذا في يوم القيامة اذا كان المراد السبل انظر قلب
 اوفي الدنيا ان كان المراد بالوجه قال ابن عطية قال مع اهل التاويل ان المراد بذلك يوم القيامة
 قال ابن العربي وذاضعيف لعدم فائدة الخبر فيه بحسب توهيم من توهم ان آخر الكلام يرجع الى قوله
 يعني قوله فانه يحكم بملك يوم القيامة وذلك يستقط فائدة لا يكون تكرار هذا معني كلامه وقيل
 المعني ان اسد لا يسجل لذلك فممن سبيلا على المؤمنين يحوي به و التسم بالكلية وذهب آباؤهم سيحسب
 كما ينبغي ما حريه الشافعي في الصحيح وقيل انه سبحانه لا يجعل للمكافرين سبيلا على المؤمنين ما دواها
 بالحق في غيرهم بالباطل و لا تكون بالنسبة ان الشك كما قال تعالى ما اصابكم من مصيبة فيما سب
 ايديكم قال ابن العربي وهو الفيسر جدا وقيل لا يجعل الله تعالى لهم سبيلا اشفاقا فان جسد
 في خلاف الشرع فان شريعة الاسلام تظاهروا الى يوم القيام هذا خلاصة ما قلنا في العلم في هذه الآية و
 سالت للاحتجاج بها على كثير من السائل كجود ما رث الكافر من المسلم وعدم ملكه بالسلطان او استولى
 عليه وعدم مثل المسلم بالنسبة الثامنة والسائون لا يجب الله الجهر بالسوء من القول
 ففي الجهر كناية عن المنع من الجهر بالحق من ظلم على البناء للمسلم وقوله من العلم وان لم
 والنصا ك وابن عباس وابن جبر وعطاء بن السائب على البناء للعلم وهو على القراءة الاولى
 استثناء متصل بقدره يضاف محذوف ما لا يجر من قوله وقيل ان على القراءة الاولى ايضا منقطع
 اي لكن من ظلم ظان يقول ظلمي فلان مثلا ما يختلف أهل العلم في كيفية الجهر بالسوء الذي يجوز
 علم ظلم ظان وهو على من ظلمه قيل لا بأس ان يجر بالسوء من القول على من ظلمه ان يقول ظلمي ظلمي او ظلم
 او نحو ذلك وقيل من ظلمه لا بأس ان يجر بالسوء من القول من كفاؤه فهو مباح الآية على هذا الكلام
 وكذا قال قطرب قال ويجوز ان يكون على العبد كاذبا قال لا يجب اسد لا من الظلم اي لا يجب الظلم على الظلم
 والظاهر بالآية ان يجوز من ظلم ظان فيكلم بالكلام الذي يجر من السوء في جانب من ظلمه ويديه الحديث والفتن
 في الصحيح بل غلط الواضح على من عتبه وعقوبته واما على القراءة الثانية فلا تستثنى منقطع اي لا يجر من ظلم ظان
 فاجروا بالسوء ان يقول اني من ظلمي من ظلمه فقلت قوله وقال قوم من الكلام لا يجب اسد ان يكون بالسوء
 من القول لكن من ظلمه فانه يجر بالسوء ظلمه واما دواها وهو ظلم في ذلك وذا شأن كثير من الظلم فانهم مع

ظلمة يستطيلون بالسنن على من الموهوبين من عرقه وقال المزيج يجوز ان يكون المعنى ان
 ظلمة خال سور فانه ينبغي ان ياخذوا على يد التماسقة والتششون يستفتونك قل الله
 يفتيكم في الخلافة قد تقدم الكلام في الخلافة ان اعز ذلك اي ان يملك امر ملك
 كما تقدم في قوله وان امره خافت ليس له ولد اما منعه للعروا وعل ولا وجه لمنع من كونه
 خالا والولد يطلق على الذكر والاشي واقصر على عدم الولد من ان عدم الولد ايضا معتبر في
 الخلافة الخلافة على ظهور ذلك قبل المراء بها بالولد الابن وهو احدى معني الشترك لان البنات لا يخط
 الاخت وله اخوت فلها نصف ما ترك عطف على قوله ليس له ولد والمراء بالاخت هنا هي الا
 لابوين ما طلب للعلم فان فرضنا السدس كما ذكر سابقا وقد ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين
 ومن بعدهم الى ان الاخوات لابوين اواب عصبة للبنات وان لم يكن معهما رجل وهو سبيل بن عباس
 الى ان الاخوات لا يحصن البنات واليه سبيلنا والظاهر في ذلك ان لا يبرأ من خلا
 لابوين اوالب مع البنات وشجر البناهم في الآية فانه جعل عدم الولد للشناول للذكر والاشي فبرأني
 ميراث الاخت وهذا استدلال صحيح لولم يرد في السنة ما يدل على اثبات ميراث الاخت مع البنات
 ما ثبت في الصحيح ان معاذ بن ابي حمزة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنت وخت تحمل للبنات نصف
 النصف وثبت في الصحيح ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وخت ابن وخت تحمل للبنات نصف
 ولبنات الابن السدس والاخت الباقى فكانت هذه السنة مقتضية لتفسير الولد بالابن وان كانت
 وهو اى اللغ يرثها اى الاخت ان لم يكن لها ولد ذكر وان كان للمراء يرثها لما جازت جميع
 تركته وان كان للمراء وخت يرثها لما في الجملة اهم من ان يكون كلا او بعضا مع تفسير الولد بالابن
 للذكر والاشي وانما سجد على لفي الولد فقط مع كون الاب يسقط الاخ ايضا لان المراء بان عطف
 الاخ مع الولد فقط هنا وما سقط مع الابن فخرين بالسنة كما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم
 الفرقتن بالهما فما جئى فلاولى جل ذكره والاب اولى من الاخ فان كانتا اى فان كان من يرث
 بالآخرة اثنتين والعطف على الشرطية السابقة والتأنيث وكذلك الجمع في قوله اى في
 الآخرة باعتبار انهما اثنتان ما ترك الاخ ان لم يكن له ولد كما سلف ما عرفت الاثنتين من
 الاخوات يكون لمن الثنتان بالاولى مع ان يترك الآية كان في جابر وخرق من اخوات
 او تسع وان كانوا اى من يرث بالآخرة اخوة اى واخوات فقلت لذكور اوفياتكفا ويل قول
 دجالا وضاعا اى متعلقين ذكورا انا فلذلك ستمثل خطا لا فنيين قصيا قد
 اوضحنا الكلام فاعلموا استدلالا وترجيحا في شأن الكلام في اول سورة فاعلموا فليد
 سورة المائدة ما في سورة عشرين آية

قال القرطبي في منية بالاجماع فائدتا قال ميتوان اسد جمانه اسئل في هذه السورة ثمانية عشر
 كما لم يزل في غير ما من سورة القرآن وهي قوله تعالى والنخلة الى قوله اذا احضر صلك الموت
 انتهى الآية الاولى يا ايها الذين آمنوا هذه الآية التي افتتح اسد بها هذه السورة الى قوله
 يحكم ما بينكم وبينكم من البلاء فاما ما في هذه السورة القوي البشري مع شمولها لاحكام عدة منها الوفاة
 ومنها تحليل هيئة الانعام ومنها استئذان ما يستلزم الاجل ومنها تحريم الصيد على الحرم ومنها اباية
 الصيد لمن ليس بحرم وقد ذكر النفاش ان اصحاب الفيلسوف الكندي قالوا لا ينبت الحكم على
 لنا مثل في القرآن فقال نعم اعمل مثل بعضه فاجب اليها كثيرا ثم خرج فقال واسد ما اقره ولا يكره
 هذا الى تحت الصنف فخرجت سورة للمائة فنظرت فاذا هو قد نطق بالوفاء ونهى عن الزكك تحليل
 تحليلا ما انهم يستثنى من حيث استثنى ثم اخبر عن قدرته وحكمته في سطرطين ولا يقدره ان ياتي بهذا الا
 بالعقود يقال اوفى وفي قد جمع بينهما اشاع فقال سدا ما ابن طوف فقد اوفى بزمته كما
 وفي بقلا من النجم حار بها والعقود الصود وهل العقود الربطة واسد ما عقد يقال فقدت اجل والعقد
 فهو يتصل في الاجسام والمعاين واذا اتصل في المعاني كما بينا فادانه شديدا لاحكام قوى الشوقي
 قيل المراد بالعقود هي التي عقد بها اسد على عباده والزمهم بها من الاحكام قيل هي العقود التي يتقدمنا
 بنعيم من عقود العائلات والا الى شمول الآية للمبرين جميعا ولا وجه تخصيص بعضها دون بعض
 قال الزجاج اوفوا بعقود اسد عليكم او بعقودكم بعضكم على بعض انتهى والعقد الذي يجب الوفاة به
 كتاب اسد من سوره اسلام فان ما انما امور ولا يجب الوفاة به ولا يحل احلت لكم فيها من الاحكام
 البهيمة اسم لكل ذي اربع سميت بذلك لاجتماعها من جهة نقص لظهورها ونقصها ومنه باب بهم
 اي خلق ولين بهم وهيئة الاشجاع الذي لا يدرى من اين يوتى وعلقة بمنته اليدى اين طرفا
 والافهام اسم للمابل والبقر والغنم سميت بذلك لما في مشيها من اللين وقيل هيئة الانعام حشوها
 كالطبا ولبه وحش والحم الوشيتة وغير ذلك وكما و ابن جبريل الطبري من قوم حكاه خبره عن السدي
 والربيع وتناوته والضاغاك قال ابن عطية وهذا قول حسن وذلك ان الافهام هي الثمانية الازداد
 وما نضاف اليها من اثار الحيوانات يقال الافهام مجموعتها وما وكان المفترس كالاسد وكل ذي ناب
 خارج عن هذا الافهام فسميت الافهام هي الراعي ذوات الاربع وقيل هي من الافهام ما لم يكن حصيده لان
 الص اسمى وحشيا لا بهيمة وقيل بهيمة الافهام الاجتهاد التي تخرج عند الذبح من بطون الافهام هي
 تكون من دون ذكوة وعلى القول الاول اعني تخصيص الافهام بالابل والبقر والغنم تكون الاضحية
 بيانية ويحق بما يحل مما هو خارج عنه بالقياس بل بالنصوص التي في الكتاب لانه كقولنا
 قل لا اجد فيها ادى الى محرما على طامع ليطهه الا ان يكون ميقته الآية وقوله صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب

منه حتى يخلص من الظلم فان قيل يجوز على ان اعداء حلال وكذلك سائر القصاص التي لا تخرج
 كما في كتاب السنة الطبري والما يتصل عليه استثناء من قول اهل البيت لم يسموا ولا يسموا ولا يلقوا
 ما يلقون عليكم فاذ ليس بحلال بل انما هو باطل والى ذلك على تحريمه من قوله عز وجل ما يلقوا
 منكم من شيء الا انتم اعداء له ذلك والى ذلك على تحريمه من قوله عز وجل ولا تستنابوا
 بهتموا ان يكون لكم لولا الله ما يتلى عليكم الا ان قول ان يكون المراد في مستقبل الزمان فبطل على
 تأخير الدين ان من وقت الحماة ومن الظلمين جميعا غير محلي للصيد ذهب البصريون ان قوله
 يستنابوا من قوله من بيت الامامة والتقدير اهل البيت الامامة الا يتلى عليكم الا الصيد وهم
 محرمون وقيل الاستناب الاول من بيت الامامة الثاني من الاستناب الاول وهو ان لا يستنابوا
 الى الصيد في حال الامامة لا يستثنى من الموطور فيكون مباحا وانما هو من محل نصب على الحال
 ومعنى هذا الصيد في حال الامامة لا يخرج من الامامة المحيوانات الوحشية البرية التي يملأ الكهانة قال
 اهل المصنف في حال الامامة ولا على قول من يملأ الامانة بانيه فاعلمت لكم بيتي
 حال تحريم الصيد عليكم فهو كمن في الامامة لم يكن متعينا الى ذلك فيكون المان هذا التقيد لا يخلو
 عليه تحريم اعداء الموطور عليهم اني تلك احوال الموطور المحرم من موطور الموطور هو ما يسمى
 كونه يحرم عليه الصيد والطيء والنساء وكذلك اذ لم يسميته اعداء الموطور اما انما يسميته
 بالاعداء الذين استنابوا لاصحابه فجميع شعيرة على ذلك فبطلت قال ابن القاسم وبطلت
 شعيرة وهو حسن ومنها الاشعار والبدى والاشعار العالم واحد مشغري الواقع التي قد اشعرت
 بالعلامات قبل الروب ما هنا جميع مناسك الحج وقيل الصفا والمروة والبدى والبدى على نيران
 القومين الاصلان في الامور بان يقع الاخلال بشيئ منها ارباب تحولوا فيها ومن من ملأ فاعلموا
 سبحانه اني من ان يملأوا شعائر الله عقب ذكره وتحريم صيد الحرم وقيل الموطور بالشعار منها
 ومنه من يعلم شعائر الله وقيل هي حرات الله والنافع من كل ذلك على جميع اعتبارها بموجبه
 لا يتصور من استناب ولا يميل على السباق ولا الشهادة لحرمان الموطور بالصيد في ذلك
 الا ان الحرم وقيل بحد القعدة وذو الحجة وحرم وجب اي تحولوا بالقتل فيما قبل الموطور
 ولا التمسوا من ايديهم الى ميتة من فاته او قتلوا او شاة واحدة بغيره فاعلموا ان من ملأ
 بان ياتوا على ما ساءوا ويحولوا من المكان الذي يدي اليه عطف البدن على المشاعر من غير
 التبين على من خصه من الشاة في شاة الا ان لا يسمع ملاقاة في الجبل البدن من قبله وهو المالك
 توفد خصا في من اخلل القعدة في من اخلل البدن في من اخلل القعدة في من اخلل البدن في من
 على البدن في من اخلل القعدة في من اخلل البدن في من اخلل القعدة في من اخلل البدن في من

مضاف الى ولا احوال القلاء ولا ائمن النبيط لصلوات اي قاصدين من قولهم امت كذا شي مؤمن
وقرأ الامشع لا اتحي البيت المحرم بالاضافة والمعنى لا تنص من قصد البيت المحرم حج او عمره او
ليكون فيه وحمل ان سبب نزول هذه الآية ان المشركين كانوا يحجون ويقيمون ويهدون فهدوا
بالمسلمون ان يغيروا عليهم فنزل بالبيناء الذين آمنوا لا تحلوا شعائرا مثالي آخر الآية فيكون في ملك
منسوخا بقوله انتم لا تشركون حيث وردت قوله فلا تقربوا المسجد المحرم بعد عامه بزاوية قوله
صلوا لا يحج بعد العام مشرك وقال قهر الآية تحكية وهي في المسلمين يبتغون فضلا من ربهم ويريون
رضوا بما جملة حالية من الضمير المستتر في آيتين قال جمهور المفسرين معناه يبتغون الفضل والرزق
والارباع في التجارة ويبتغون مع ذلك رضوان الله وقيل كان منهم من يطالب بالتجارة ومنهم من
يبتغي بالحج رضوان الله ويكون هذا لا يتعارف للرضوان بحسب مقتضاها وفي الخبر عند من جعل الآية
في المشركين وقيل للربوا الفضل من الثواب لا الارباح في التجارة واذا حذلتها فاضططوا و
ذا الصريح لما افاده مفهومه انهم حرم ارباح لهم حصيدها من فطرو عليهم ثم اهل السبيل الذي حرم للعلماء والارباب
الاشيا لثمة ولا يحج منكم شتان قوم قال ابن فارس جرم واجرم ولا يلزم حتى تمكك واليد على كل ما لم يكن
الكي سبيل المعنى ولا يملككم قال الكسائي وثمة تجدي الى مفسرين يقال حتى كذا اصل فضلك الى علي عليه السلام
ابو عبدة والفرار مني لا يملككم لا يملككم بعض تعذر انتم تدعون الحق الى الباطل فاعطوا الى الجور والجور بهابا
بمعنى الكاسب والمعنى لا يملككم فضل قوم على الاعتداد عليهم لولا ان يملككم فضل اعتدكم على الحق بل لا يملك
يقال جرم جرم اذا قطع قال اهل بن عيسى المواني وهما لا اصل في جرم حتى اصل السبي فلهذا في جرم حتى
كسب القصاص ولا جرم حتى حق لان الحق يطلع عليه قال الخليل حتى الجرم ان اكل الزاد فقد حق ان لم اكل
وقال الكسائي جرم واجرم لغتان بمعنى واحداي اكتسب وقروا بن السعد ولا يخرج منكم بضم الياء
والعنى لا يملككم ولا يعرف البصير لون اجرم وانما يقولون جرم لا غير والشتان البغض وقري
بفتح النون واسكانا يقال شئت الرجل شئوه شتاء وشئتاه وشئتاه كل ذلك اذا غضبت
وشتان هنا مضاف الى القول اي بغض قوم منكم لا بغض قوم لكم ان صدركم عن المسجد لعل
ان غفرت وانفتح المنقوع فعول لعل اي لان صدركم وقروا عمره وبن كثير كسب المنقوع على الشريعة
وهو اختيا بعبدة وقروا المشايخ ان يصدركم والمعنى على قراءة الشريعة لا يملككم بغضهم ان تقع
منهم صدركم من المسجد المحرم على الاعتداد عليهم حال النعاس والاعان صدركم من الجور فانما العمل
اجابة بانهم ولا يثبت في النظر يبتغون القراءة بما لا يشاء منها ان الآية تزيلت عام الفتح سفنة ثمان
والاشركون صدقوا لا يثبتون ما لم يثبتوا سفنة فاحتمل ان قبل الآية وانما قري بالكنة
سبحان الله

كان لما مضى وما احسن هذا الكلام وقد انكر ابو حاتم وابو عبيد شتان بسكون النون لان النون
انما تأتي في مثل هذا سحرته وقاضها غيرهما فقال ليس هذا مصداق ولكنه اهم فاعل على وزن كنان
ونضبان اقول نائل هذا النبي فان بالذين صدقوا المسلمين عن قول مكة كانوا كفارا حريين
فكيف ينبغي من التعرض لهم ومن قاتلهم فلا يلزم الا ان هذا النبي مخرج او يقال ان النبي مخرج
من حيث عقد الصلح الواثق في المدينة فليكن صادرا من حين ماؤمنين ولم يؤمن بآية علي بن
البرصين ولما ناهى عن الاعتدال امرهم بقوله وقا وذا على البر والتقوى اى ليس ببعض بعضا
على ذلك وهو شليل كل امر يصديق عليه من البر والتقوى كالنما كان اى ان البر والتقوى على
بعض واحد وكبره للتاكيد قال ابن عطية ان البر تقيا ول الواجب للتدرب والتقوى على
وقال الهادي ان في البر رضى الناس وفي التقوى رضى الله فمن جمع بينهما فقد تمت سعادته
ثم نهاهم سبحانه بعباده ولا تقوا على الا حق والعدوان فالأثم كل فعل وقيل يوجب
فاحدا او قائله والعدوان التعدي على الناس بما فيه ظلم فلا يمتنع نوع من الظلم المبررات للظلم
والا نوع من انواع الظلم للناس الا وهو ذل تحت هذا النبي لصدق الذين اتبعوه على كل حال
فيه معناها ثم عباد بالحقى وهو من خالف ما امر به فتركه او خالف ما امر به بعباده بقوله
واستقوا الله ان الله شديد العقاب واخرج احمد وعبد بن حميد والبخارى في تاريخه عن ابنة
ابن النبي مسلم قال البر اطمان اليه القلب والاطمان اليه النفس الاثم ما حاك في القلب وترو
في الصدور ان اتفك الناس وانفكك واخرج ابن ابى شيبه واحمد والبخارى في الادب سلم
والترمذي والحاكم والبيهقي عن النواس بن سحان قال سالت النبي مسلم عن البر والاثم فقال البر
الخلق والاثم ما حاك في نفسك وكرهت ان يطلع عليه الناس واخرج احمد وعبد بن حميد والبطاني
والحاكم وصح والبيهقي عن ابى الحسن ان رجلا سأل النبي مسلم عن الاثم فقال ما حاك في نفسك ففد
قال فما الايمان قال من سارته سليته وسوته فموتون البر العفة حومت عليك كره واشتد
في تفصيل الحرات التي اشار اليها سبحانه بقوله لا ياتى عليك من الدم والحلم الخنزير
وما اهل الخير الله به تقدم الكلام على ذلك في البقرة ولا هنا من تحريم مطلق الدم مقيد
بكونه مسفوحا تقدم على المطلق على التقليد وقد ورد في السنة تخصيص البنية بقوله مسلم اصل لنا
شيتان ودان فاما الشيتان فالحوت والجراد ولما الدمان فالكلب والظالم الخرجه والشافعي رحمه
ابن حجة والدارقطني والبيهقي وفي اسناده مقال وفيه حديثه وهو الطهور راده وحمل بنية ربه
عند احكام السنن وغيرهم وصح جماعة منهم ابن خزيمة وابن جبان وقد اطلعت المشوكاني الكلام
عليه في شرحه للفقهي وغيره في غيره والمختصة هي التي تموت بالحق وهو عين النفس سواركا

ذلك ليعلم ان كان نزل راسا في جبل او بين هودين او جبل آدمي او غيره وقد كان اهل الجبال
 بمنقون الشاة فاذ ماتت اكلوها والموت قد ذبح التي تقرب بجزاها حتى تموت من غير
 تذكية يقال وقد ذبحه وقد اقيم وقيد ولو قد شقته فطرب وقد كان اهل الجبال ينعلمون ان
 فيضربون الامعاء بالخشب لانهم حتى تموت ثم ياكلونها قال ابن عبد البر واختلف العلماء في
 وحدتها في الصيد والبندق والحجر والحراش ويعني بالبندق حوس البندق وبالمواض اسم البندق
 لا الوض له او الصا التي لو ساحت وقال من ذهب الى انه وقيد لم يجزه الاما ادرك وكانت على
 ما روي عن ابن عمر هو قول الملك والى حنيفة وسحابه والثوري والشافعي والظاهر الشافعي
 في ذلك قال الامام في المعروض كطير في اوله لم يخرق فقد كان بالوادع وادع
 وعبد الله بن عمر وكحول لا يرذل به باساق اهل ابن عبد البر كذا ذكر الامام في عبد الله بن عمر
 والمعروف عن ابن عمر ما ذكره الملك من نافع قال والاصل في هذا الباب والذي عليه العمل في هذه
 حديث عدي بن حاتم وفيه اصحاب بعرضه فلا ياكل فانه وقيد انما تقيت والحدوث في ايامهم
 وغيرهم عن عدي قال قلت يا رسول الله اني ارى بالمعروض الصيد فاصيب قتال اذا ريت
 بالمعروض فخرق فكله وان اصاب بعرضه فانا هو وقيد فلا تاكل فقد اعتبر صلح الخرق وعنده
 فالحق انه لا ياكل الا ما خرقت الدامد فلا بد من التذكية قبل الموت والا كان وقيدا قال الشوكاني
 في فتح القدير واما البناوق المعروف بالان وهي بناوق الحمير التي يحمل فيها البارد ووالرصاص
 ويسمى بها فخرم عليها اهل العلم لما خرجه واما فانما لم تصل الى الدار البيضة التي الثالثة عاشق
 من الحجرة وقد سألني جماعة من اهل العلم عن الصيد بها انما لم تكن الصاير من تذكية حيها
 والذي يظهر لي انه حلال لانها تخرق وتذبل في الغالب من جانب منه وتخرج من الجان الآخر
 وقد قال مسلم في الحديث الصحيح السابق اذا ريت بالمعروض فخرق فكله فاعتبر الخرق في قتل
 الصيد اني قلت وقد سبق الى ذلك السيد العلامة محمد بن اسماعيل الالمير حيث قال في سبل
 السلام شرح بلوغ المرام قلت واما البناوق المعروف بالان فانا نرى بالرصاص فيخرج وقد
 صيرته نار البارد وكالميل فيقتل بحدده لا يصدره فانما يظهر ما قتلت انتهى وعلقبه ولله العلالة
 السيد عبد الله بن محمد الالمير وقال في اودهم من والدي قد رسا اعدا في رده فان بالرصاص
 لا بد من اصلا فاما في نار البارد وفي صيد بحدده يعرف هذا من يعرف البناوق والاعلام
 والله اعلم انتهى اقول التحقيق ان الثالثة في الرصاص اولا في صيد الصيد ثم يخرق للرصاص
 الصيد فيموت الصيد فخرقه فيكون عللا باحتج به الشوكاني واما علم والحدوث في
 هي التي تردى من علوا في سفل تموت من غير فرق بين ان تردى من جبل او من

واخر ما اورد في ما خذ من الروي وهو الملك وسبب تفرقت في نفسها لا اذ كانا غيرا والصلح في بني
 بعضي فمعه ذلك وهي التي تطلبه النوى المحسوت من دون تكملة مقال فمعه انما نصيبه يعني فاعلم ان الملك
 يتاخران لميموتان وقال فليختر ملكا قبل طبع مع ان قيا من قبل ان لا يسمع الحق فمعه ما كان من
 في الباب مقصود لموصوف ذكره فان لم يذكر ثبت ان الملك يقتل من الموصفة الى الامتدة وفيه ما يستحق
 في الشطوة وما اكل المسبح ابي ورحم الله امير سنده ونب كالا سد والتمير والذبيب والفضج وهو الملك
 برنا اكل من السبع لان ما اكله السبع كله فمعه من العرب من يبيع السبع بالاسد وكانت القصة
 اذا اكل السبع الشاة ثم اخلصها من اكلها وان ماتت ولم يتركها الا كما ذكر في محل نصب على ما شئت
 المتصل عند الجمهور وهو راجع على اولئك ذكرا من المذكورات سابقا وفيه جوده وقيل الميموتان و
 هو المشهور من ذهب ملك وهو احد قول الشافعي ان السبع الميموت لا يباع بالاجابة معه فانما الملك
 وحكام في السوطان من بين ثابت واليه ذهب اسميل القاضي فيكون الاستثناء على هذا القول فمعه
 ابي حرمت عليك هذه الاشياء لكن ما ذكرتم في الذي يحل ولا يحرم والاصل اولى بالذكية في كلامه فمعه
 الذبيح قاله قطرب وغيره وهل الذبوة في هذه التام ابي تام السكاح القوتة والذكاة والذكاة
 سرقة القفظة والذكاة ما يتك به النار وما ذكيت الحرب والنار اذ قد تهاو ذكاة السلم شمس القلرونا
 الذكاة ذكاة على التام والذكاة في الشئ عبارة عن ذكاة اللحم وقري الا وراج في المذبح والنحر
 في النحر والعقر في غير النحر وقد ترونا القصد بشدة وذكر امر عليه فلما اذ قاله التي يقع بها الذكاة فمعه
 الجمهور الى كل ما انزله الله وقري الا وراج فمعه الذكاة ما خلا السن والعظم وهذا ما روت القصة
 الصحيح وما خرج على النصب قال ابن فارس النصب هو كان ينصب فيعيد ويصحب عليه والذكاة
 والنصائب حجارة تنصب حوال شفير البئر فمعه من لا ينصب جمع واحدة نصاب كالحمار وقري
 طاعة لغير النون وسكون الصاد وروي عن ابني عمر ففتح النون وسكون الصاد وقري وهو يري
 النون والصاد وحلا اسما وحلا الجبل الجبل في الجمع انصباب كالجبال الا جبال قال مجاهد في جبال
 كانت حوالى مكة يدعون عليها قال ابن جريح كانت العرب يذبحون بكبة وتضيق بالدم القبل من البيت
 وليس جرحون اللحم ويضربون على الجبارة فلما جاء الاسلام قال المسلمون الشئ مسلم فمعه ان اضطرنا
 البيت بهذه الافعال فاترل الله ما يذبح على النصب والمعنى والذكاة بذلك فمعه النصب لان النصب
 عليها في جبالها ولما قيل ان على بني اللام اى لاجلها قاله قطرب وهو على نزار اى في غير اهل به
 لغير الله فمعه بالذكاة لئلا يكيد فمعه ولم يذبح الا في الطهونة من ان ذك القشر لغير البيت وتكلمه
 وقيل معناه ما قصد به نزع النصب ولم يذكر بها عنده فليس كمن يذبح سبق اذ ذك فمعه ان ذكاة
 ذبحه اهل عصره مثل التامل فان تستقسموا سطوف على اقبل اى ورحم عليك الاستقسام بالذكاة

وهي قد ارجح الميسر واحد بالزم والالزام العرب ثلثة انواع احدها مكتوب في فضل والآخر مكتوب
 في الفضل والثالث مثل الماشي عليه ليعلمنا في خريطة مع هذا الزاوية في فضل يده وهي شبيهة بغيره
 واحد منها فان خرج الاول فعمل لغرض عليه ان يخرج الثاني تركه وان خرج الثالث اعاد الضرب حتى يخرج
 واحد من الاثنين قال الزجاجة لا فرق بين هذا وبين قول النخمين لا يخرج من اجل نجم كذا وخرج
 بطاوع نجم كذا وانما قيل لهذا الفضل انقسام لانهم كانوا يستقسمون بين الرزق وما يريدون فله
 كما يقال يستغنى اي يستغنى السقيا فلا يستقسم طلب قسم الغنيبة بجملة فضل الميسر عشرة وكانوا
 يضربون بها في المقامرة وقيل بان الالزام كعاب فارس والروم التي يتقامرون بها وقيل بان السقيا
 وانما هو احد الاستقسام بالالزام لانه قد فرض له عوى على الغنيبة وضرب من الكهانة ذلك هو فسق
 اشارة الى الاستقسام بالالزام والى جميع الجهات المذكورة هنا والفسق الخروج من الحدود وهذا
 شديد لان الفسق هو اشد الكفر لاما وقع عليه اصطلاح قوم من ائمة تركته بين الالمان والكفر قوله
 فمن اضطر هذا متصل بذكر الجهات وما بينهما اعتراض وقع بين الكلامين لئلا يكتسب ان يخرج
 هذه الجهات من جملة الدين الكمال اي من دواعي الضرورة في خصوصية اي جهة الى اكل البنية
 وما بعد ما من الجهات والخص فهو البطن وقيل ليس ونحوه وانما هو مبيعة ونحوه وانما هو
 القدر يستعمل كثيرا في المجموع غير محتاج لاثم الخلفا ليل في الاثم المحرام اي حال كون المضطر في
 غير اكل الاثم وهو يعني غير باغ ولا عاد وكل ما يل في قوله تعالى وتبنت قالت الله غفوسا له وحيد
 لا يؤاخذ به بما اجتنبه الضرورة في المجموع مع عدم ميله اكل ما هو عليه الى الاثم ان يكون باغيا على غيره
 او تعديا لما دعت اليه الضرورة انما مسسته قل اصل لكثرة الطيبات هي الاستلذه الكله وتطهيه
 اصحاب الطبائع السليمة مما احل الله لعباده او لم يرد نص بتحريمه وقيل هي الحلال وقيل الطيبات
 الذبايح لانها طابت بالتذكية وتخصيصها لاداء الخير مخصص السبب والسياق لا يصلح ان ذلك
 وما علمت من الجوارح معطوف على الطيبات لتقدير مضاف تصح المعنى اي اصل لكم صيدكم
 من امر الجوارح والصيد بها قال القرطبي وقد ذكر بعض من صنف في احكام القرآن ان الآية
 على ان الالباق تتناول ما علمت من الجوارح وهو ينظم الكلب وسائر جوارح الطير ذلك هو الوجه
 سائر وجه الانتفاع فله على جوارح الكلب والجوارح والانتفاع به ليس هو وجه الانتفاع الكلب
 الدليل وهو الاكل من الجوارح اي الكلب اسب من الكلاب وسلب الطير قال وجه الانتفاع على ان
 الكلب اذا لم يكن اسود وعلمه مسلم ولم ياكل من صيده الذي صاده واثر فيه يخرج اثنيتين وصلة
 مسلم وذكره ابن السكيت ان صيده يجمع بكل ما اختلف فان اخذ شرط من هذه الشروط فكل
 اختلف فان كان الذي يصاد به غير كلب كالغمد واشبهه ولا يباين في الصغر ونحوها في الطير

مجموعه الله على ان كل ما صاد به التعليم فهو باج كاسب يقال جميع طلاق واجتمع اذا اكتسب و
منه اجماعه لان اكتسب بها وانه قوله تعالى وعلم ما يحرم ثم انهم لا يقولون سبب الذين اجتمعوا
السيئات مكذبين حال الكلب معلم الكلاب كيفية الاصطياد وعصم حكم الكلاب وان كان
معلم سائر اجماعه مثله لان الاصطياد بالكلاب هو الغالب ولم يكن يفهم قوله واعلمت من اجتمع
مع ان التكليف هو التعليم لقصد التاكيد لما لا بد منه من التعليم وقيل ان السبع يسمى كلبا فليكن
كل سبع يصاد به قيل ان هذه الآية خاصة بالكلاب وقد حكى ابن المنذر من ابن عمر قال قال النبي
بالنار فخير باسم الطير فاندكت فكونت فهو طائر الا فلا تعلمه قال ابن المنذر وسئل ابو جعفر عن
هل كل صيد قال لا الا ان تدرك فذلكه وقال الضحاك والسدي واعلمت من اجماعه مكذبين
في الكلاب خاصة فان كان الكلب الاسود يها فكله صيده الحسن في قتاله ولا يخفى وقال محمد
ما عرف احدنا يخص فليدا اذا كان يها ويه قال ابن راهويه قالما عاتل العلم للمدينة وعلوه في ذون
بجاز صيد كل كلب علم واجتمع من منع من صيد الكلب الاسود بقوله صلى الله عليه وسلم الكلب الاسود شيطان
اخرجه سلم وفيه والحق انه يحيل صيد كل ما يذلل تحت عموم اجماعه من غير فرق بين الكلب وغيره
ومن الاسود بين الكلاب وغيره وبين الطير وغيره ولو لم يها ان سبب نزول الآية سؤال عدي بن حاتم
عن عبيد الباقى فقلوه عن ابي ثور بن وهن والجملة في كل نصب على الحال مما علم الله اى ما
اوتوهه واختلف فيكم من الفضل الذي فتنه على بالي فليعلمها وتندبرها حتى تصير قابله فاسأل الصيد
لكم عندا سلم لما حكوا الغار للتفرغ والجملة متفرقة على ما تقدم من تحليل صيدا علموه من اجماعه
ومن في قوله ما امسكن عليكم للنبض لان بعض الصيد لا يؤكل كالجلد والعظم والكلاب
ونحوه وقيل ليس على انه لا بان امسكه على صاحبه فان اكل منه فانه امسكه على نفسه كما في الحديث
وقد ذهب الجمهور الى ان امسكه على صاحبه هو الذي يقصده الجاهل من تلقاء نفسه من غير ارسال وقال
عطاء بن ابي سابع والادراعي ومروى عن سلمان الفارسي وسعد بن ابى وقاص وابى هريرة وغيرهم
بن عمرو بن عبد الله بن عباس الحسن البصري والزهري وربيعة والاك الشافعي في القدر
يكل صيده ويرعاه قوله تعالى ما امسكن عليكم وقوله صلى الله عليه وسلم بن حاتم ان ارسلت كلبك
وذكرت سلم عليه فكل ما امسكه عليك فهو في نصيبك وغيره كما في لقطة لما فان اكل فلا تأكل
فاني اذنان ان يكون امسكه على نفسه لما اخبره ابو داود باسناد صحيح من حديث ابى خزيمة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارسلت كلبك للعلم وذكرته وسلم بعد ذلك ان اكل منه وقد اخبره ايضا
باسناد صحيح من حديث عمر بن شبيب عن ابي بن جده واخرجه ايضا النسائي في صحيحه بغير الشافعي
بين في الحديث بان ان اكل فحب امسكه فاذ يجرم الحديث عدي بن حاتم وان امسكه فتمسكه

صاحبه فقال عليها الاستعارة على ما قل من الصيد لوجه الالكوفه امسكه على نفسه فاذ لا يورث ذلك ولا يحرم
 في الصيد وهذا صحيح وقال آخرون ان الاكل المكسب منه حرم لحديث جدي وان اكل غيره حرم
 لحديثين الاخرين وقيل بكل حديث ابن شهابه على ما اذا امسكه وعطاه ثم عاد فاكل منه وقد سلك كثير
 من اهل العلم طريق الترجيح ولم يسلكوا طريق الجمع لما فيها من البعد قالوا وحديث جدي بن حاتم ارجح
 لكونه في الصحيحين وقد قرر الشوكاني هذا المسلك في شرحه للفتاوى بما تراه في المناظر في بصيرة واذ كان
 امسكه الله عليه الغصية في عليه يعود الى ما علمته اى هو عليه عند ارساله ولما اسكن عليه اى هو عليه
 اذ اوردتم ذلك وقد ذهب الجمهور الى وجوب التسمية عند ارسال الحاجج به يستدلوا به ذلك لا يوجبونه
 حديث جدي بن حاتم الثابت في الصحيحين وغيرهما باللفظ او ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله واذ التسمية
 بسببها فاذا ذكر اسم الله وقيل بغيرها اهل العلم ان المراسية عند الاكل تال القوطي وهو الاظهر
 واستدلوا بالاعانبة التي فيها الارشاد الى التسمية وبما نظا فان النبي صلى الله عليه وسلم قد دقت التسمية بارسال
 الكلب بارسال السهم وشرحه التسمية عند الاكل حكم آخر وسلكه غير هذه المسئلة فلا حاجة لعل ما روي في
 الكتاب وانما هنا على ما روي في التسمية عند الاكل ولا يلحق الى ذلك وفي لفظي في الصحيحين من حديث
 جدي ان ارسلت كلبك وسبيت فاقطع كل وقد ذهب جماعة الى ان التسمية شرط وذهب آخرون الى
 انما سببه فقط وذهب جماعة الى انها شرط على الذكر لا انثى وهذا قوي الاقوال ارجحها السادة
 اليوم والمؤيد اليوم والمؤيدون قبله وقت واحد وانما كرهوا التاكيد والاختلاف الاحداث المؤقتة
 فيه حين تكرر كرهه كذا قال ابو السعود وقيل انما يذكر اليوم الى وقت محمد صلى الله عليه وسلم كرهه
 فيه ايام فلان اصل الحكم الطيبات فيه الجملة موكدة للجملة الاولى وهي قوله اصل الحكم الطيبات وقد
 تقدم فيها ان الطيبات وحواها الذين اوفوا الكتاب حكمكم اطعمهم اكل كل واحدكم ومنه قوله
 وذهب اكثر اهل العلم الى تخصيصه هنا بالذبايح وفي هذا لا يذليل على ان جميع اطعمهم اكل الكتاب من
 خيرة بين اللحم وغيره طلال المسلمين وان كان لا يذكرون على ذبايحهم اسم الله فتكون فيه الآية
 مخصصة لمعهم قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وتجاهروا ان ذبايح اهل الكتاب حلال وان
 ذكر اليهودي على ذبيحته هم خير من ذكر النصراني على ذبيحته مسلم السبع عليه ذهب ابو الدرداء وعياض
 حصاست وابن عباس الزهري وبريقه والشعبي كقول وقال علي وعائشة وابن عمر اذ سمعت الكتاب
 يسمى على الذبيحة اسم غير الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما
 لم يذكر اسم الله عليه قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقال مالك انه يكره ولا يحرم هذه الخلافات اذ علمنا
 ان اهل الكتاب ذكروا على ذبايحهم اسم الله واما مع عدم العلم فقد مكى الكلب الطيبى وابن كثير قال
 على حلها هذه الآية ولما روي في السنة من اكله مسلم من الشاة المسلمانية التي اهدتها اليه اليهودية

وكذلك جواب التهم الذي اتخذه بعض الصحابة من تفسير وحلم ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وللهو وبالكتاب ههنا اليهود والنصارى والما الجوس قد كتب الجمهور الى انباء الاصل في ما يحرم ولا يحل
 كما هو لاهم ليسوا بالكتاب على الشهود وعمل العلم ومخالفة في ذلك ما هو في انكر عليه الظاهر
 ذلك حتى قال الجمهور بن جابر ابو ذر كما سمعني في هذا المسئلة وكان تركه كما يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال في الجوس منوا بهم مستأهل الكتاب ولم يثبت بهذا اللفظ وحل فرض ان السلافة في زيادة
 منع ما قاله في قوله غير كل ما يحرم ولا تأكل من فاسد من هذه القرابة مما حرم من الغنم والبقر
 من الغنم والبقر ولم يثبت الحل ولا الزيادة بل الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخذ الغنم
 من جوس بجر ما بنو قنبل فكان على بن ابي طالب رضي الله عنه مني من ذبايحهم لانهم حرم وكان
 يقول نعم ليسوا بالبشر من النصارى الا بشرا محرم وكذا سائر العرب التي تنفرد كنعن وجذام وغيرهم
 ومن شيوخهم قال ابن كثير وهو قول غير واحد من السلف والخلف وروى عن عبيد بن السيف قال قال
 انما كانا لابي ان ابن ابي سارة يحرمة نصارى بني قنبل وقال القرطبي قال جمهور اللذان في حرمة كل نصراني
 سواء كان من بني قنبل او من غيرهم وكذلك اليهود وقال ولا خلاف بين العلماء ان ما يحتاج الى كفاة
 كالطعام من اكله بطلاقا وطحا ما حرم حل الله اى وطحا لم المسلمين ملل لعل الكتاب وفيه دليل
 على انه يجوز للمسلمين ان يطيعوا اهل الكتاب من ذبايحهم وهذا من باب الكافات والمجالات اهل المسلمين
 بان ما يافقه من اعراض الطعام ملل لهم بطريق الدلالة الا ان التسمية والحصنة مبتدأ يختلف
 في تفسير من هنا فقبل الصفات قبل الحوائز وقوله الشعبي كبر الصائبة قولا كاساني وقد تقدم الكلام
 على ذلك مستوفى في الفتوة والبراء وقوله من المؤمنين المؤمنين وصف له والجزء من ذبايحهم حل لهم وذكر من
 هنا فوطية وتعبير القول والحصنة من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم المداو بن الحوائز
 وروى الامام كنذا قال الجمهور على ابن جبر من طائفة من السلف ان هذه الآية تم كل كتاب يرفق
 اوائه وقبل المداو اهل الكتاب الاسرار لمالات وبه قال الشافعي وهذا تخصيص لا ينفصل وقال عليه
 بن عمر اهل النصارى قال ولا أعلم شيئا اكبر من ان يقول ربنا عيسى قد قال الله تعالى ولا تأكلوا
 الشراكات حتى يورن الآية ويحجب منها بان هذه الآية مخصصة للكتابات من مهمم الشراكات فيني
 العام على الخاص قد استدل من حرم كلح الاما والكتابات بهذه الآية لانهما على الحوائز ولعلنا
 فما ملكت اياكم من فتيانكم للموتات وقد ذهب الى ذلك كثير من اهل العلم وما فهم من قال ان الآية
 تعم انفس الصفات كما تقدم وما اصل انه يدخل تحت هذه الآية لقوة الضعيفة من الكتابات على ما
 لا يتوال الا على قول ابن عمر في النصارى ويدخل تحتها القوة التي ليست بضعيفة والالة الضعيفة
 على قول من يقول انه يجوز استعمال الشراك في كلامه معنيها وما من لم يجوز ذلك فلان كل من

[illegible]

من فعله سلم وتوافل الرجلين فخط وثبت عندنا قال ويل للعقاب من النار وهو في النصارى وغيرهما
 فافاد وجوب كل رجلين ولأنه لا يجزئ سهما لأن شأن المسح أن يصيب ما أصاب ويخطى ما خطى فلو
 كان يجزئ لما قال ويل للعقاب من النار وقد ثبت أنه قال بعد أن توفى فمسل جليبه هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلوة قاله وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره أن رجلا توفى فترك على قدره مثل موضع الظهر
 فقال له أجمع فاحسن وضوءك وأما المسح على الثخين فهو ثابت بالأحاديث المتواترة وقوله لا يصيب
 معناه سهما كما بينت السنة والكلام فيه كما الكلام في قولنا في المرافق وقد قيل في وجوب مسح المرافق وثبوته
 العقاب إنما كان في كل رجل بعينين ولم يكن في كل يده لمرق واحد علم تيمم جوفه وذكر معنى هذا بأن
 عطية وقال الكواشي ثني العيين جميع المرافق لثني يدها من في كل واحدة من اليدين كعين من يدها
 في كل واحدة كعب واحد طرفان من جانبي الرجل بخلاف المرفق فهي واحدة عن اليمين انتهى فلهذا
 لا بدعتي بالوضوء ولقي من فرق هذه الآية والتسمية ولم يذكر في هذه الآية بل وردت بها السنة وقيل
 أن في هذه الآية ما يدل على الآية لأنه إذا اتم إلى الصلوة فاعسلوا وجهك كان تقدير الكلام
 فاعسلوا وجهك لها وذلك هو الآية العترة لا ما عرفت اليوم من الناس من التفت بعبارة مبتدئة
 فمقدح غير واحد أنكار ذلك وعدمه وروى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ولا من أحد من الصحابة
 ومن بعدهم من الأئمة العترة وضوء أن العترة من العينين **باب** كسخت جنب المرأة بالجماع في وضوء
 بفعل شفته أو ترويل نسي بالاحتلام وغزو ذلك فأطهرها أي فاعسلوا الماء وقطعها بغير
 وابن مسعود قال إن الغنبد لا يقيم الجنب بل يبع الصلوة حتى يجد الماء استدلاله الآية وفيه شبهة
 إلى وجوب العترة لثباته مع عدم الماء وهذه الآية هي الواجب على أن التطهر هو أحد من غسل بالماء أو يمسح
 موضع عنقه عليه وهو التراب وقد صح من عمر وابن مسعود والرجوع إلى ما قاله الجمهور للعقاب من النار
 في تيمم الغنبد مع عدم الماء **باب** كسخت من وضوء على سفر وأما أحد منكم من الغناط أو
 لا يستعمل النساء فلو وجد ولما لم يستعملوا أصعب أطيبا فاصبحوا بوجوهكم وأيديكم منه
 قد تقدم تفسير المرض والسفر الجي عن الغناط في سورة النساء سنوني وكذلك تقدم الكلام على أن
 النساء على التيمم وعلى الصعيد ومن في قوله منكم لا بداء القاية وقيل للتيمم فيسبل وجهه بكمه بها
 هو استيفاء الكلام في النوازل الطاهرة ما يوجب الله الجعل عليه من حرج أي ما يبره بامر الله
 بالماء أو التراب لتفريق عليك في الدين ومنه قوله تعالى وجعل عليكم في الدين من حرج ولكن الله
 ليظهر كبر من الذنوب والخطايا لأن الرضوء من كفارة ما كان في الحارث وقيل من الحدث الآخر
 والأكثر أنما مشتهر فيستلذه غلابة بحيث في الأضداد ليدرك كيف يوارى سعة أخيه قبل
 أن لا يقتل لخاله لم يدرك كيف يوارى لكونه أول ميتات من بني آدم فبعث الله غرابين أخوين فاختلعا

تقتل لاجلها صاحب فخر ثم شئ عليه فلما رآه قاتل قال يا وليي ليجزت ان يكون شئ في الغلاب قاتل
سنة فانيه فماده التا سعة انما جاز الدن بن جازون الله ورسوله فاختلف الناس
في سبب نزول هذه الآية فذهب الجمهور الى انها نزلت في العنبرين وقال مالك والشافعي وهو
صحاب المدي انها نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع الطريق ويبيع في الارض بالفساد قال الشيخ
قول مالك صحيح قال ابو جرحم هذا القول بان قوله في هذه الآية الا الذين تابوا من قبل ان تعذبنا
عليهم يدل على انها نزلت في غير اهل الشرك لانهم قد اسلموا على ان اهل الشرك اذا وقوا في الدنيا اسلموا
ان يدعواهم فحرم نكل فلما علم على ان الآية نزلت في اهل الاسلام انتهى وهكذا يدل على هذا قوله في الآية
كفر وان فليعلم انفسهم ما قد ساءت وقوله صلوا الاسلام بيدهم ما قبل ما خرج مسلم فيه ومكابر جرحم
في تفسيره ومن بعض اهل العلم ان هذه الآية هي آية الحارثية فسخت فعل النبي صلوا في العنبرين وروعت
الامر على هذه المدة وروى عن محمد بن سيرين انه قال كان هذا قبل ان تقتل المدة ومعنى فعله مسلم
بالعنبرين وهذا قال جماعة من اهل العلم ذهب جماعة اخرون الى ان فعله مسلم بالعنبرين منسوخ فمضى
النبي صلوا من الاشياء والقائل بهذا سالك ببيان تاخر النسخ والحق ان هذه الآية تعم لشرك عيسى
من ان يحكم بالضم منه لا اعتبار بخصوص السبب بل الاعتبار بعصم اللفظ قال القرطبي في تفسيره ولا خلاف
بين اهل العلم في ان حكم هذه الآية مشرب في الحارثيين من اهل الاسلام وان كانت نزلت في المرتدين
او اليهود وانتهى ونسب قوله مشربا ي ثابت قبل المراد حارثية السد الذكوة في الآية هي حارثية رسول الله صلوا
وحارثية المسلمين في عصره ومن بعدهم بطريق العبارة دون الدلالة ودون القياس لكن وردوا
ليس بطريق خطأ بل شاذ حتى يخص حكمه بالكافرين عند الترتيب في تعميم الخطاب فغيره الى اهل
وقيل انها جعلت حارثية المسلمين حارثية مشركه ولو كانا كبارا لم يجرم وتعليلها لا يثبت لان السجادة لا يجرم
ولا يغالبا والآدي ان تفسير حارثية الله سبحانه بخاصية ومما لفته شره الحارثية الرسول حمل على منابها
التي هي حكم الله حكمهم السوية والسعي في الارض فسادا يطلق على انواع من الشرك كما قد ساقه سابقا
ابن كثير في تفسيره قال كثير من سلفهم سعيد بن المسيب ان فرض الدلالة والذين من الانفساء
في الارض وقد قال قتال وانما تولى في في الارض لفساد فيها ويملك الحرث والفساد والفساد في الارض
انتمي انما تقررك ما قرناه من عموم الآية ومن معنى الحارثية والسعي في الارض فسادا فاعلم ان ذلك مجيد
على كل من وقع منه ذلك سواء كان مسلما او كافرا في مصر او في مصر في كل ليل وكثير جليل وقدره ان
حكم الله في ذلك هو ما ورد في هذه الآية من القتل او الصلب او قطع الايدي والارجل من خلاف
او التضييق من الارض ولكن لا يكون هذا حكم من فعل اي ذنب من الذنوب بل من كان يذنب به جواته
على يد العباد واولا لم نها علما قد مدلك حكمه في الحكم من كتاب الله سنة ورسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يجب فيه التخصام لاننا نعلم انه قد كان في زمن جليل من يقع منه ذنوب ودامى فيها فكل من لا يجزى عليه
 مسلم من الحكم انك توري هذه الآية بهذا القول فصحت ما روي عن مجاهد في تفسيره الحمد لله المذمومة في هذه
 الآية انما الزنا والسفوة ووجه ذلك ان الذين الذين قد ورد في كتاب الله في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حكمهم في الحكم وقد عرفت ما هو ظاهر من معنى هذه الآية على مقتضى لغة العرب التي لم تزل ان تفسيرها للآية
 وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انك انك تفسر في من التفاسيل السنية والذماب الحكيم الا ان ياتيك
 الدليل الوجوب لتخصيص هذا النوع او تفصيل هذا المعنى المعلوم من لغة العرب فانت قد اكل على ما
 في موضع ما ما جاءه من دفع منك تشايع في جملة ما واديت حديثا لم يثبت له دلالة على ما
 سنده من هذه الذماب باسمه اعلم انه قد اختلف العلماء في ان يجرى اسم الحاربة فقال ابن عباس
 وسعيد بن المسيب ومجاهد وطائفة من البصريين والبربر النخعي والفساك وابو ثور ان من شهد سلاح
 في قبلة الاسلام واخاف السبيل ثم ظفر به وقد عليه المسلمون فيه بالخذلان شارقه وان شاك
 وان شارقه قطع يده وعلبه بهذا قال مالك وصرح بان الحارب منه من عمل على الناس في مصر او غيره
 او كابرهم على أنفسهم واسمهم وان نارية ولا ذل ولا عداوة قال ابن المنذر في اختلاف من ملك في هذه
 المسئلة فثبت الحاربة في المصنف وفي ذلك مروي عن ابن عباس في رواية قتادة فقال في قطع
 الطريق اذا قطعوا ما قطعوا المال قطعوا وصلبوا واذا قطعوا ما قطعوا المال قطعوا وصلبوا واذا
 انقطعوا المال ولم يقطعوا قطع ايديهم واربعتهم من خلاف واذا انقطعوا السبيل لم يقطعوا الا قطعوا
 الاضداد مروي عن ابى جعفر وسعيد بن جبيرة وابى جعفر النعماني في المخرج فتارة ما سجد معطاه على اختلاف
 في الرعاية من بينهم وحكاية ابن كثير عن الجمهور وقال ايضا وكذا من غير واحد من السلف والائمة فكان
 الجمهور يفتونه اذا قتل قتل ما اذا قطعوا المال ولم يقطعوا قطع ايديهم واربعتهم من خلاف واذا انقطعوا المال قتل
 فالسلطان خير فريان شارقه قطع يده وعلبه وان شارقه قطع يده وعلبه قال ابو يوسف فقال
 ياتي على كل شيء ونحوه قول الامام في المصنف وقال الشافعي اذا قطعوا المال قطع يده واربعتهم من خلاف
 رجل البصري وسمت وعلى لان هذه الهناية زادت على السفرة بالواجب واذا قتل قتل ما اذا قطعوا المال
 وقيل قتل وصلب يدي عسانه قال يصب ثلثة ايام وقال احمد ان قتل قتل وان قطعوا المال قطع
 يده وعلبه قول الشافعي ولا اعلم لهذا التفصيل ليل من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما رواه ابن جبر في تفسيره ونحوه رواية فقال حدثنا علي بن جبر حدثنا الوليد بن مسلم عن يزيد بن ابي
 ان عبد الملك بن مروان كتب الى الناس بن ملك يسأله من هذا الآية فكانت له فيه فبعضه ان هذه الآية
 نزلت في اولئك القوم الذين وهم من قبيلة قال انس فارتدوا عن الاسلام وقتلوا الراعي
 فاستأقوا ابن اخاهما سبيل ما صابوا الفرج الموم قال انس فسال سوا من المسلمين عن

فمن حارب فعال من سرق واغاث السبيل فاطلع به سرقة ورجل باعقة ومن قتل فاقطع ومن قتل
واغاث السبيل او سمل الفجح الحرام فاصليه وفراغ باغية من الشكارة المشددة للبدن كيف محرم
قال ابن كثير في تفسيره بعد ذكره في معنى هذه التفاصيل التي ذكرها المفسر في هذه الآية
الحديث الذي رواه ابن جرير في تفسيره ان مع سنده ثم ذكره ويصون في الاصل فسادا مهلا
على المصداق او على ما مضى لما على الحال بالثاويل اى مفسدين ان يقتلوا او يصلوا
عناهم او يمسوا يصلون اى يمسوا حتى يموتوا لانها الاثام التي خير الله فيها وقال قوم الصلابة
كأن يكون بطل القتل والايحوز ان يصلب قبل القتل فيمال بين وبين الصلابة والاكل والشرب يجب
بان فيه عقوبة شرعا ان الشئ كذا يجب ان يقطع ايدهم ورجلهم من خلاف ظاهره
احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف سواك كانت المقطوعة من اليدين على اليمنى واليسرى
وكذلك الرجلان ولا يقطع الا ان القطع من خلاف اليمنى اليسرى الرجلين اليسرى اليمنى
معنى الرجلين قيل المراد بهذا قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى فقط وينبوا من الاصل اختلف
المفسرون في معناه فقال السدي هو ان يطلب بالقتل والصلب حتى يموتوا ويقام عليه الحد يخرج
من ذلك الاسلام هو ان يمسوا ويحرقوا من ذلك وهو اليسرى واليسرى والصلب
وقوله وعيد بن جبير والبيع بن النضر الزمري حكاه الرازي في كتابه عنهم وكل من الشان في تفسيره
يخرجون من بلد الى بلد يطلبون ليقام عليهم الحد ويقتل الليث بن حدود روى من ملك كان
من السبل الذي احدث فيه الى فيه فليس في كتابه في قوله ابن جرير القرطبي وقال لكونه في
سبعين فنفى من سبل الدنيا الى فيقها وانظر من الآية انه يطرد من الارض التي وضع منه فيما في من
غيره من ولا في قوله وتنفى قد نفى عنى الا بالكل وليس هو مرادنا حلت له خزي في الدنيا الاش
الى ما بين ذكره من الاحكام والخرى القتل والفضية ولهم في الآخرة عذاب عظيم لا اله الا الله
تاجوا من قبل ان تقدروا عليه فاعلموا ان الله غفور رحيم استثنى من سبل جنة التائبين
قبل القدر عليهم من مسموم للعاقبين بالعقوبات السابقة وانظر عدم الفرق بين العدا والاسل ميز
غيره من القلوب الموجبة للعقوبات العتية المرددة فلا يبالى السب ان سب قبل القدر بشئ من
ذلك وعليه من الصلابة وذهب بعض اهل العلم الى انه لا يستقطا القصاص وسائر حقوق الاوبس
بالقوة قبل القدر واهم الاول وانما التوبة بعد القدر فلا يسقطها العقوبة لانه في الآية كما
عليه ذكره قبل ان تقدر والحال القرطبي وجميع اهل العلم على ان السلطان على من حارب فان قتل
محارب اذ اضرع اياه في حال الجهاد فليس الى طالب العلم من الجهاد بشئ ولا يجوز مغفولي الدم
الحا شرة لما ذكره من سبل جنة من يخذل لاله الجهاد واوله حارب عقبه بذكر من يخذل لاله فيكون

على هذا التفسير لا يخفى ان قوله في الآية عشرة فاحسن منه هو انزل على الله اي ما اتى الله اليك في القرآن لا سيما على جميع ما شرع الله لعباده في جميع الكتب السابقة عليه ولا يتبع احوالهم اي احوال اهل الملل السابقة مما جاء من الملل متعلق بلا متبع على تعذيب معنى القتل او لا خوف مما جاء من الملل متبع لا هو انهم قيل متعلق بمذوق اي لا متبع اي هو انهم ملوك او مخرج فاعين من ذم النبي صلى الله عليه وسلم ان شيخ اليهود اهل الكتاب ومجمل من الملل الذي انزل الله عليه فان كل ملل من الملل تروى ان يكون الله على ما هو عليه ولا ركونا عليه سائغهم وان كان باطلا فتمسكوا او غيرها من الملل الذي انزل الله على الانبياء كما وقع في الرجم ونحوه مما هو فيه من كتب التوراة حتى امسته عشرة يا ايها الذين آمنوا الا تفرحوا بطيبات ما احل الله لكم الطيبات بل يستلذوا مما احل الله لعباده من الذي آمنوا من ان يحرموا على انفسهم شيئا منها الا انظروا في ذلك طاعة لله وقربا اليه وانه من الزيادة في الدنيا فتمنع النفس عن شهواتها ولتصدق ان يحرم على النفس شيئا مما احل الله لكم كما انفس من العوام من قولهم حرام على وحرمة على انفسهم نحو ذلك من الانبياء التي قيل تحت هذا النبي القرآني قال ابن جرير الطبري لا يجوز لاحد من المسلمين تخريب شيء مما احل الله للمؤمنين على انفسهم من طيبات الطعام والملابس والاشياء ولذلك روى النبي صلى الله عليه وسلم القتل على من بن تطعون فثبت ان الله افضل في تركه على ما احل الله لعباده وان الفضل والبر ما يكون في فعله من الله لعباده اليه وحمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه واتباعه على منهاجه لانه لا يشك ان كان خبر المديدي يروي بيننا محمد صلى الله عليه وسلم فاذا كان ذلك كذلك فبين خطا من اثر لسان الشعر والله على لباس القطن لا كان اذا اتى على لباسك من حله واثر اكل الخس من الطعام وترك اللحم غيره حذر من حذر الحاجة الى الناس قال فان لمن ظان ان الفضل في غير الذي قلنا لاني لباس قطن واكثر من الشقة على النفس وحره افضل بيننا من القيمة الى اهل الحاجة فقد ظن خطا وذلك لان الله بالانسان مصلح انفسه وحره لما احل طاعة ربنا فلا شيء اضر للجسم من الطعام المردية لانه انفسه احسنه بصفته لا وراثة التي جعلها الله سبحانه الى طاعة الله وسنة عشرة لا يوافقكم الله باللعن في ايما كنتم قد تقدم تفسير النور والخلاف في معنى سورة البقرة وفي ايما كنتم صلكوا فاذنكم تيل في بعض من والايمان جميعين وفي الآية دليل على ان يمان النور لا يوافقوا الله انفسها الف بها ولا يجب فيها الكفاية وقد ذهب جمهور من الصحابة ومن بعدهم الى انها قول الرجل لا والله على والى في كلامه مقتضى الامين وفيه الصحابة الاية وهم يعرفون بحال القرآن قال الشافعي وذلك من العجائب والفتن والعجالة ولكن يوافقكم ياخذكم ياخذكم الامان والعقد على ضربين حسي كعقد اصل وعلى كعقد البيع واليمين فاليمين المتقدمة من عقد القلب ليعملن او لا يفعلن في المستقبل اي ولكن يوافقكم

أيماكم المقردة الموقفة بالقصد والنية إذا اختلصت فيها ولما البين الغيوس في حين مكر وخديعة وكذب
 قديرا إلى الحق باثما وليست بمشوقة ولا كفارة فيما كما ذهب إليه الجمهور وقال الشافعي في حين
 مشوقة لأنها مكتسبة بالتقلب مشوقة غير موقوفة باسم الله الرابع الأول وبجميع الأصاويث الواردة
 في كتاب البين ترجع إلى المقردة ولا يدل شيء منها على الغيوس بل هو في الغيوس إلا الواو بعد الواو
 وإنما من الكبار وفيما نزل قول تعالى إن الذين يشترون بعهد الله وأياهم ثمنا قليلا لئلا يذكروا
 في ما عاهدوا من الأمانة هو الشبهة وكذلك الكفر هو الشبهة وكذا هو السار لا أنها تستلزم الذنب وتطهير
 وتطهير في كفارة راجع إلى في قوله ما عاهدوا طعام عشرة فمسكين من أو وسطا تطهير من أهله
 المراد بالوسط هنا المتوسط بين طرفي الماسك والتفجير وليس المراد بالأكل كما في غيره من الموضع
 أي الطعام من المتوسط ما يقتادون الطعام أبليكم منه ولا يجب عليك أن تطعموهم من طعامكم ولا
 لكم أن تطعموهم من أذنائه وظاهره أن يجرى الطعام مشقة على شيهو مقدس من إلى بن أبي طالب
 رضي الله عنه قال لا يجرى الطعام المشقة فداود بن عشا حتى يذهبهم ويشير قال ابن جرير هو قول
 أنس القوي بالأصالة قال الحسن البصري وابن سيرين يكفيان يطعم عشرة أساكين الأكلة واحدة
 شبرا ومنه أذنبوا ولما قال عمر بن الخطاب وعائشة ومجاهد والشعبي سعيد بن جبير وابن أبي ليلى
 ويحيى بن مهران وأبو مالك والأصمعي والحكم بن حمول وأبو قلابة ومقاتل يمتنع كل واحد من العشرة
 نصف صاع من براء فهو روى ذلك من على عليه السلام وقال أبو عبيدة نصف صاع بر صاع طعاما
 وتخرج ابن ماجه وابن مردويه عن ابن عباس قال كقر رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمر وكفرنا من
 ومن لم يجر نصف صاع من براء في أسنانه من عهد الله التقى وهو يجمع على نصفه وقال الدارقطني
 مشرك أو كسوة عطف على الطعام فري بعض الكاف وكسوة أو كسوة أو كسوة أو كسوة أو كسوة
 ما كسوة في الرجال نصف على ما كسوة لبدن ولو كان ثوبا أو ما أو كسوة أو كسوة أو كسوة أو كسوة
 للناس مع غار قيل المراد بالكسوة ما يجرى به الصلوة أو تحريم رقبته إلى عنق أو كسوة أو كسوة أو كسوة
 من الرق كسوة التحريم في تلك الأسير وأغوا اليهود فعل من عمله وترك إسرائيل الضربة ولعل العكس
 في الرقبة التي يجرى في الكفارة فظاهره الآية أنها يجرى كل رقبة على أي حقيقة كانت وذو سبب جازم
 شتم الشافعي إلى اشتراط الإيمان فيها كما على كفارة القتل فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
 أي من لم يجد شيئا من الأسير المذكورة فكفارة صيام ثلاثة أيام وقري مشاجات على ذلك من
 ابن مسعود وابن أبي نجيون هذه القراءة بقية بطلان الصوم وبه قال أبو عبيدة وهو روى وهو روى
 قول الشافعي وظل ذلك والله في قولنا الآخر يجرى التقنين ذلك كعادته إياها كذا أحفظه
 أي ذلك المذكور كفارة بما تكلم إذا شتم واحفظوا بما تكلم امرهم مختلفا وإيمان وعدم السارفة

اليها والخمس بها السابعة عشرة ولا يها للذين امنوا خطاب لجميع المؤمنين انما الحرام
والحيس وقد تقدم تفسيره في البقرة ولا نصاب هي الاسعاف التصوية للعبادة والاحكام
قد تقدم تفسيره في هذه السورة حبس يطلق على العتقة والافتاد وهو خبر الخمر وغير العتق
عليه مخدوف من عمل الشيطان سبعة احرام اي كائن من عمل الشيطان بسبب خمسة ذلك
وتفسيره لا قبل هو الذي كان عمل فيه الامور نفسه فاقتهى به جو آدم والظمير في فاجنبوا لرج
الى الحرام والى الذي كور احكامه تفلحون ملته لما قبله قال في الكشاف اكد تحريم الخمر والميسر وجوب
من التاكيد بينهما تصدير الجملة بانها وشمها اذ قرنهما بالعبادة الاحكام ومنه قوله صلى الله عليه وسلم شارب الخمر كوا
الوثن وشمها ايجعلها حراما كما قال فاجنبوا الحرام من الاوثان وشمها ايجعلها من عمل الشيطان
لا ياتي منه الا الشر ليعتق وشمها اذ امر بالاجتناب وشمها ايجعل الاجتناب من الفلاح واذ كان
الاجتناب فلا حرام كان الا يحجب بغيره ومثله من تذكرنا في منها من الوبال وهو وقوع التعاوى
والتباعد بين اصحاب الخمر والقرى وما يوردان الميسر له من ذكرنا من مراعات اوقات
الاصوات انتهى فانه الآية دليل على تحريم الخمر لما تضمنه العمل بالاجتناب من الوجوب وتحريم الميسر لما
تقرر في الفسحة من تحريم قربان الحرام فضلا عن جلبة شرابا لشر قال بل العلم من التفسير وغيره
كان تحريم الخمر يوجب وتناول كثيره لانهم كانوا قد افوا شرها وجبها الشيطان الى تلوهم فاولئك
في امرهم اسلموا من الخمر والميسر بل فيما اثم كبير وشافع للناس فترك عند ذلك بعض المسلمين
شرها ولم ينكره آخرون ثم ترك قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ايضا
وقالوا لاجلنا فيما ايشغلنا عن الصلوة وشرها البعض في خير اوقات الصلوة حتى تزلت هذه
الآية انما الخمر للميسر فصلت حراما عليهم حتى كان يقول بعضهم اثم سد شيئا اشدد من الخمر وذلك
لما قصوه من التشديد فيما تضمنه هذه الآية من الزواجر وفيما جازك جهالا وبيت الصعوبة من الوعيد
وشرها وانها من كبار الذنوب وقد اجمع على ذلك المسلمون اجماعا لا شك فيه ولا شبهة فيها
ايضا على تحريمها والانتقال بها ما دامت حراما وكما دلت هذه الآية على تحريم الخمر دلت ايضا على تحريم
الميسر والانصاب والالام وقد رويت في سبب التناول روايات كثيرة سوف نذكرها وقد
وردت احاديث كثيرة في منع الخمر وشرها والوعيد الشديد عليه ان كل سكر حرام وهي مدونة في
كتب الحديث فلا تطول المقام بذكرها وقد سطنا الكلام عليها في شرحنا مسك الحتام لم يلجوا
تفسيرها اليها اثنتي عشرة مرة ولا يها للذين امنوا خطاب لجميع المؤمنين انما الحرام
نقد النبي شال لكل احد من ذكرنا المسلمين وانما ثم لانه يقال رجل حرام وامرأة حرام والجمع حرام ورجل
الرجل دخل في الحرام ومن قتله معناه متحدا المتعدي هو القاصد في مع العلم بالاحرام والظن

الى الله تعالى والمعنى ما خرج حلقنا من الله تعالى بهذا العرض الشرف فمخلف به كانه من اجل المال الذي يبيع
 علينا وتقبل بعد على القسم اى لا يستبدل بجملة القسم اى بعضه من اعراس الدنيا وقيل بعد على الشيا
 وانما ذكر الضمير لاداء معنى الفعل اى لا يستبدل بشهادتنا قال الكوفيون المعنى قد من نعمة الله علينا
 بواقع الضمير لاداء معنى الفعل اى لا يستبدل بشهادتنا قال الكوفيون المعنى قد من نعمة الله علينا
 هذا قد بى اى ولو كان القسم لا والشهود له قريبا فانما نؤثر الحق والصدق ولا نؤثر العرض الذي هو ولا نؤثر
 وجواب لو عرفت ذلك لاننا لم قبلنا على اى ولو كان ذا قولى لا نشترى به ثمننا ولا نكتف شهادتنا الله
 معطوف على لا نشترى وقيل معنى حكم القسم واداء الشهادته على الله سبحانه وتعالى لكونه الله ربنا وانما
 عن الله انا اذ المعنى الاثمين فان عثر على انهما استحقا التما عثر على كذا اطلع عليه يقال عثر
 من على خيانه اى اطلعت واعثرت فيرى عليه ومنه قوله تعالى وكذلك احسننا عليهم ومنه العشر الاثني
 والقسم على الشىء والمعنى انا اذ اطلع على التما عثر على انهما استحقا التما اى استحقا
 انما لانما كذب في الشهادة او البين او نظروا خيانه قال ابو جعفر النعماني الاثم من الشىء الما عثر على ان
 اعثره ياتهم باثمه اى اثمك اسمى باثمه فيغير من مصلته وقال سيديويه المظلمة من اخذ منك هكذا كسى
 ثوبا الما عثر باسهم المصداق عثران مقصود اى فشا من اخوان او عاقلان اخوان
 فيقولان مقاصد الذين عثر على انهما استحقا انما فشده ان او عاقلان على ما هو الحق وليس المراد انهما
 فيقولان مقاصد ما الى اداء الشهادة والى شدة الاستحقاق للاثم من الما عثر على انهما استحقا
 استحق معنى الفعل فى قرينة الجمهور وقوله على اى وان جالس وحضر على البناء الفاعل الاوليان على
 القرابة الى من رفع على خبر يندرج تحت اى جالس الاوليان كانه قيل من بها تعذيب جالس الاوليان وقيل
 هو يدل من الضمير فيقولان اخوان وقوله على بن ثابت والاشد وصلة الاثمين مع اول على
 ادخل من الذين اخوان الهاء والهمزة في عليهم وقوله الحسن الاولان والمعنى على بناء الفعل المفعول من
 الذين استحق عليهم الاثم اى جنى عليهم وهم اهل البيت وشبهته فانهم احق بالشهادة الاثمين من غيرهم
 شفيها على والمعنى على قرينة البناء والفاعل من الذين استحق عليهم الاوليان من غيرهم بالشهادة ان يحدوا
 للقيام بالشهادة ولا يظنوا بها كذب الكافيين لكونهم الاثمين الى البيت فالاوليان فاعل استحق
 ان يحدوا للقيام بالشهادة وقيل المفعول مخدوف والتقدير من الذين استحق عليهم الاوليان المستب
 وصية التي اوصى بها ابيهم لعلهم على يقولان اى فيقولان بالثبوت شهادتنا اى يميننا فانكر
 بالشهادة من المؤمنين كما في قوله فشهادة اصدق اربع شهادات باثني يقولان لشهادتنا على انما
 كاذبان فاشان احق من شهادتهما اى من يمينهما على انما صادقان امينان وما اعتدينا
 اى شجارتنا احق من يميننا انا اذن نطعم الموت ان كنا جلفنا على باطل فذلك على ان ياخذ بالشهادة

على وجهها أي ذلك البيان الذي قدوة كسبجانه في هذه القصة وعرفنا كيف يفيض من امد الوحيه
في السفر ولم يكن عنده احسن من هذه الشهادة كما ان ادلى على قرب الحق ان تولى في شهود والتحملين
الشهادة على الوحيه الشهادة على وجهها فلا تخفوا ولا تدلوا ولا تخفوا فاما هذا الكلام فانه من شهود
والقائمة في هذا الحكم الذي شهدا سفي في هذا الموضع من كتابه فافهم في باقوا حامدا الى شهود الوحيه
من الكفار قبل ان يرجع الى المسلمين القاطنين بهذا الحكم والمؤمنين من الكفارة واهمهم بان يشهدوا
بالحق او يخافوا ان ترد ايمان بعد ما اذعنوا في حق على الوحيه فخالفون على خلاف ما يشهدون
فيقتض حيزه شهود الوحيه وهو موقوف على قول ان ياتوا فتكون القائمة في شرح الله سبحانه انما حكم
أي احكامهم انما احتراز لشهود الوحيه من الكذب والخباية فياتون بالشهادة على وجهها ان يخافوا
الاتضاع اذا ردت الايمان على قرينة البينة فخالفوا باقتض كذبهم او خباية فيكون ذلك سببا
لنافية شهادة شهود الوحيه على وجهها من غير كذب والخباية ويحل ان يخافوا سطوف على تعدد جهات
الادلى والتقدير ذلك ادلى ان ياتوا بالشهادة على وجهها او يخافوا الخباية لثبوت بسبب الكذب والخباية
او يخافوا الاتضاع برديين فالحق في الموضع وقع حصول المقصود واصل مقتضى هذا المقام من الكذب والخباية
ان من حضره علامات الموت اشد على وجهه من عدل المسلمين فان لم يجد شهودا مسلمين كان
في سفر وجدا كفا لاجاز ان يشهد مسلمين منهم على وحيته فان ارتاب بها او رتبته الموصى خلفا باليد في
شهادته بالحق وانما الشهادة شيئا ولا خافا ما ترك البينة شيئا فان بينه وبين ذلك فلا يظن انما عليه في ذلك
او لا يظن من ترك البينة انما قد صدق في حكمه اجماع من الوجه وحلف بعلان من الوحيه وان لم يكن ذلك واشد علم

سورة الانعام مائة وخمسون آية

كيتا لست آيات نزلت بالمدرسة هي ما قدوة الله من قوله الى آخر ثلاث آيات مع اختلاف في العدد
الآية الاولى ولا تسبوا الذين يدينون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم الاكل
عبارة عن الآيات التي كانت تشهد بالكفار والمعنى لا تسبوا انهم الله هو لا الكفار التي يدعوهم من دون
الله فيسبوا من ذلك سببهم شهدا وانا وجها من الحق ووجهنا منهم في هذه الآية ونيل على ان الداء
الى الحق وانما هي من الباطل الا ان يثبت من تلك ما هو اشد منه من الباطل كجرم ومخالفة الحق
ودقيق في باطل لشك ان لا تترك ادلى به بل كان واجبا عليه ان لا يشك في في شمع القدر وما افصح في
الآية واهل غايه فما من كان من العالمين كج الله لتصديق بليانها للناس اذ كان بين قوم من
الاصم اليك الذين اذا لم يعرف حركوه وتركوهم من المعروف واذا انما هم من شكر لعلوا وفعلا
غير من الكفارات عنا والحق في هذا الاتباع الحقين وجمعه على الله فان هو قدوة لغيره في السيف

وهو الحكم العدل لمن عاين شريعة المطهرة وجعل النماز لله تعالى على الجاهل وبينه وبينها ما يشاء فذلك
 في اهل البليغ الذين اذا دعوا الى حق ودعوا الى كثير من الباطل ما زاد الله والى السنة لا يلزموا بها
 من البديهة فمولا لهم التسليم على الدين المتروك بالشرع وهم شر من الزنادقة لانهم يخرجون
 بالباطل فيتمون الى البديع ويتظنون بذلك غير عاينين ولا عاقلين والذين اذقوا ذوقه والذين سمعوا
 الاسلام وتعالى احوالهم قد تيقن كيدهم وجرمهم بالعلم وكفرهم ناديا على ضعيف من ضعفاء المسلمين
 مع حكمتهم وتغور ضعيفهم وجعل انتهى وقد ذهب جمهور اهل العلم الى ان هذه الآية محكمة ناجية غير منسوخة
 وهي اصل اصيل في استدلالنا بالحق وقطع الطريق الى الشبه وتولوا عدوا منصوب على الحال باطلا
 المصدرا على انه مفعل له الشائنة فكذلك كما ذكره الله عليه قبل ان تزلزلت في سبب
 خاص كما خرج ابو داود والترمذي وحسنه والنسائي وغيرهم عن ابن عباس قال عاينته وهو الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال ما انا اكل ما قتلنا ولا اكل ما قتل اسد فارتل اسد هذه الآية ولكن الاحتياط
 بعدم اللفظ لا بخصوص السبب فكذلك اذكر الدراج عليه اسم الله جل ان كان مما ابلغ الله كذا قال
 عطا في هذه الآية الامر بذكر اسم الله على الشراب والذبح وكل منعه الى قوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم
 اي بين لكم ما منعه من الاكل من غير الشك ويزيل الشبهة بقوله قل لا ارجع فيما اوحى الى محمدا في آخر الآية
 ثم يستثنى فقال لا كما اضطررتم اليه اي من جميع ما حرما الله عليكم فان الضرورة تحلل الحرام
 وقد تقدم تحقيقه في البقرة الشائنة ولا تأكلوا مما انتهى الله سبحانه من الاكل ما لم يحرل الله
 الله عليه بعد ان امر بالاكل ما ذكر اسم الله عليه فيه ليل على تحريم اكل ما لم يذكر اسم الله عليه
 وقد اختلف اهل العلم في ذلك فذهب ابن عمر واذن مولاة وشعبي وابن سيرين وجمهور واذن من
 مالك ومن احمد بن حنبل وجمهور قال ابو داود والترمذي ان ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح
 حرام من غير فرق بين العادى الناس لهذه الآية ولقوله تعالى في آية الصيد فكلوا مما اسكن
 عليكم واذكروا اسم الله عليه ويزيد في الاستدلال تاكيدا لقوله سبحانه في هذه الآية وان الله فسق
 وقد ثبت في الامامية الصحيح الامر بالتسمية في الصيد وغيره وذهب الشافعي ومجاهد في قوله
 عن مالك ومائة من ايمان التسمية مستحبة لا واجبة وهو مروي عن ابن عباس وبلى امره وطاعا
 بن ابي بياح ومن الشافعي الآية على من نزع لغير اسم الله وتخصيص الآية بغير تخصيص وقد روى ابو داود
 في الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في ذبحه لم يذبح الا بالاسم الذي ذكره الله عليه ولا يذبح الا بالاسم الذي
 تسمي به الآية نعم حديث عاينته انما قالت النبي صلى الله عليه وسلم ان قوما يأتوننا بالجلال لا يدري اذكروا اسم الله
 عليه ام لا فقالوا نعم اذكروا اسم الله عليه انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان قوما يأتوننا بالجلال لا يدري اذكروا اسم الله
 فذهب مالك لاحسن الشهور عنه والوجه في دعواه وجمهور بن ابي داود ان التسميتان تركت نسبيا

لم يفر وان تركت هذا العمل اهل الذبيحة وهو سروي من علي بن ابي طالب سبيته على السيد عطاء طاب
والسبب البصري وعلى الملك وعبد الرحمن بن ابي ليلى وجعفر بن محمد وبيش بن ابي عبد الرحمن وبنو
بما اخرج البصري عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي ان سبيته حين يذبح فليذكر اسم الله
ولما كلفه هذا الحديث فخره فطاردوا فاجابوا عن قول ابن عباس هكذا اخرج عن قول عبد الرزاق وروى
بن منصور وعبد بن مسعود وابن النضر فممكن الاستدلال لهذا الذبيحة بل قوله تعالى ربنا لا تأخذ
ان ندينك او اعطانا بقولك صلى الله عليه وآله وسلم عن النبي الخطا والنسيان ولما سريته الى حذيفة الذي سري
ابن حذيفة ان جلا جلا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اريدت الرجل نوح وشي ان سبيته فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم على كل مسلم فوجدت ضعيف قد ضعف البصيرة وغيره والضعيف في قوله لا تقس
يرجع الى ما يتقدمه من ان كل لم يذكر لفسق ويجوز ان يرجع الى مصداقها كما هو في قوله
الكل لفسق وقد تقدم في الفسق وقد استدل من كل هذه الآيات على ما نرجع لغيره بقوله ما نه
فسق ووجه الاستدلال ان التارك لا يكون فسقا بل الفسق الذي يغيره ويوجب عنه ان
الطلاق اهل الفسق على تارك ما فرض الله عليه من شئ امر الله واطا حظه في محصله
قد اختلف اهل العلم في هذه المسئلة ومنسوخة او موهولة على الذبيحة فذهب ابن عمر وعطاء ومجاهد
بن جبير الى ان الآية محكمة واذ يجب على المالك يوم المصداق ان يعطي من مضره كالمساكين فيضيه
والضفت ونحوها فذهب ابن عباس ومحمد بن النخعي والحسن بن النخعي وطائفة من اهل الشام واليه
والضحاك ابن جريح ان هذه الآية منسوخة بالزكاة واختاره ابن بدير ويؤيده ان هذه الآية كية وآية
الزكاة منية في السنة الثانية بعد الهجرة والى هذا ذهب جمهور اهل العلم من السلف والشافعية وقالت
طائفة من العلماء ان الآية موهولة على الذبيحة لا على الوجوب الحيا مكنته ولا تصرفات ولا
يجب المسئرين وشكنا في الاعراف اى لا تصرفوا في التصديق وحمل الاسرار في اللغة الخطا
وفي اللغة التذير وقال سفيان ما انفقت في غير طاعة الله تعالى فهو اسرار وان كان تلميذا
وقيل هو خطاب للزكاة يقول لهم لا تأخذوا فوق حقلهم وقيل للزكاة لا تأخذوا الشيء بغير حقه ولا حقه
في غير حقه السواد منه قل لا الحمد بما اوحى الى امر الله سبحانه بان يجيب حرامه لا يجيب في
شئ مما اوحى اليها في القرآن وفيه ايمان بان من طاع الله والحيث هو الوحي لا هو العقل هو ما
غيره المذكورات فذلك لك على انحصار الحركات فيما لو لا انما كية وقد تزل بعدد المذنب
سورة المائدة وفيه فيها على ان الحركات المنقحة والمكسورة والمنقحة والمنقحة ومنه في قوله
صلى الله عليه وآله وسلم في كل ذي ناب من السباع وكل ذي قلب من الطير وتحريم النمل والابل والكلاب ونحو ذلك
وبالمجمل هذا المصوم ان كان بالحيوان الى ما ياكل من الحيوانات كما يدل على ذلك في قوله تعالى

فيعلم ان لكل ما يورد في الكتاب سنة ما يدل على تحريم شيء من المحرمات وان كان هذا المحرم هو
 بالنسبة الى كل شيء حرره الله من دون غيره وفاته فيغير عليه كل ما يورد بعده ما في تحريم شيء من الاشياء فقد
 روي عن ابن عباس وابن عمر وحياتنا له الامام لما ذكره ان في هذه الآية رد على ذلك من ملك
 وهو قول مساقط وقد سب في غايته الضعف لاستلزامه ابطال غير ما حاتل به من القرآن واهمال
 مع ان النكاح بقول الله لو كان محلياً في مقابلته قوله صلى الله عليه وسلم من سهر الاغتسل بعد الاغتسال
 باسم من النبي صلى الله عليه وسلم في مثل الاجد قوله في الآية كما سبب يقتضي ذلك ولا موجب به في قوله
 عرواً سنة لموصوفه من عرفه في علمه على ابي طاهر بطه من طاهر في الجهر فانه تأكيد
 وتقريراً لما قبله لان تكون اي ذلك الشيء او ذلك الطعام والحسين او الحنة والنفس فري يكون التبعة
 والعقوبة وتري منيته بالرفع على ان كان تامة او ما سقوا وهو الجاهل وغير المنسحق فوضه
 كالم الذي بقي في العروق بعد الذبح ومنه لكبد الطحال فكذلك ما تلج بالمر من الدم قد على القرط في الجاهل
 على هذا او كقوله في غير ظاهر تخصيص العلم بالحرم الاتضاع من ماله في كونه في فانه من ربح
 الى العلم احوال الخسرة والربح الحسن وقد تقدم تحقيقاً وفسقاً عطف على المحرم على ما علم به الله
 صفة خلق اي ربح على العلم من غير ما ربح في فسقاً التوفيق في باب الفسق ويحتمل ان يكون فسقاً مفعولاً
 لا على اي مل به لغيره فسقاً على عطف اهل الى يكون وهو مكلف لا ما جاز الفسق اضطر غير باع ولا حاد
 قد تقدم تفسيره لك في سورة البقرة فانه في قوله تعالى اي كثر فترحم اي كثر فترحم اي كثر فترحم اي كثر فترحم

سورة الاعراف

هي مكتبة الاثخان آيات وهي قوله وما العزم من القربة الى قوله ما وبقنا المبل فوقهم قال ابن عباس ان الزبير
 وبه قال الحسن وبه جكرته واهلها وبه ابن زيد وقال قتادة آية من الاعراف مدينة وما العزم من القربة
 وسائر مكتبة وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقربها في الغرب ليقربها في الركنين واما تامة اثنان فمكس
 او ست آيات الآية الاولى يا بني آدم خذوا زينةكم عند كل مسجد هذا خطاب لجميع بني آدم
 وان كان داردا على سبب خاص فلا اعتبار بعزم اللفظ لا بخصوص السبب والذمة ما يتوقف بالانسان من
 الملبوس امره بالانثرون من هذه الصورة الى السابعة للصلاة والطواف فله استدلال بالآية على وجوب تشرعها
 في الصلاة وليد سبب هو على العلم على سبب في كل حال من الاحوال وان كان المراد بالزينة
 كما دل على الملبوس والصحة والكلام على العورة واجب شرعاً ما حصل في كتب الفرق الشاذية
 قل من حرّم زينة ذلك التي الخبيج لصاوة الزينة يستلزم بالانسان من الملبوس وغيره من الزينة
 الزينة كما للعالم التي لم يرد في من التشرع منها والجهل ونحوها فيلزم للملبوس خاصة فلا وجه له

بل هو من جملة انشطة الآيات فلامح على من ليس بالثياب البعيدة الغالية البعيدة اذ المكن من حماره وسعد لا
 حين على من تزين ثيبي من الاشياء التي لما دخل في الزينة ولا منج منها ما في شرعي ومن زعم ان ذلك
 بخلاف الزينة فقد غلط غلطاً مبيناً وكذا الطيبات من الطعام والشرب بخلاف ما باكل الناس فانه لا
 في ترك الطيب منها ما اذا اجابت الآيات فنه منتهى الاستغناء للمختصين بالاكثار على من حرمه ذلك على نفسه
 اذ هو على غير ما احسن ما قال ابن جرير الطبري القدا غطاس من اثر لباس الصوف والشعر على لباس
 القطن والكتان مع وجود السبيل الذي من حله ومن اكل البقول العدى وانتارة على خبز البر ومن
 ترك اكل اللحم غطاس من حاض الشهوة والطيبات من الزينة الى استلذات من الطعام قيل
 هو سم حار كسبا وطما قل هي للذين صنعوا في الحيوة الدنيا اى انهم لم يبالوا بالاصالة والاحتقان وانما
 شاكلهم الكفار فيما اداوا في الحيوة خالصة يوم القيامة اى اختصة لهم يوم القيامة لا يشاكلهم فيها
 المكافاة منافع خالصة بالرفع وهي قرارة ابن عباس على الغابر بعد خبره وقوله بالاقون بالنصب على الحال
 قال ابو علي الغاصي ولا يجوز الوقف على الدنيا لان ما بعد ما يتعلق بقوله للذين آمنوا حال يتقدمه قبل
 هي ثابتة للذين آمنوا في الحيوة الدنيا في حال خلوصها المر يوم القيامة الثبات قل انهم اكلوا من الغنى
 جمع فاشتد في كل مصيبة اظلم منها فاعاد بطون اى ما اعلن منها واستر وقيل هي خاتمة يوم عرش
 الزنا ولا وجه لذلك ولا شتر تباين كل مصيبة يشعب منها الاثم وقيل هو الخمر خاتمة وشتر قول بشر
 عشرت الاثم حتى نزل عقلي كذا الاثم يذهب بالعقل وقد نكح التحميم جماعة من اهل العلم
 وحقيقة جميع المعاصي وقال الفرار الاثم يادون الحق والاستغناء على الناس انتهى وليس في إطلاق
 الاثم على الخمر ايل على اختصاصه به والبنى بعد الحق اى النكاح الجواز للحدود افروه بالذكر بعد قوله فيما
 قبل لكونه ذنباً عظيماً كقول بني من الخمر والشكر والبنى وان كنشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً
 اى وان جعلوا الله شركاً لم ينزل عليكم حجة والملازم التمسك بالشرع كمن ملان الله لا يتزلزل به بانباين
 خبر وشركا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون بحقيقة وان الله قاله هذا مثل ما كانوا ينسبون
 الى سد سحانه من الخليلات والتمويلات التي لم ياذن بها المراجعة واذا قرى القرآن فاستمعوا له
 وانصتوا امرهم انسجانه بالاسماع للقرآن والانصات له عند قراءته لينتفعوا به ويتدبروا ما فيه
 من الحكم والمصالح تبين في الاذخار من وقت فتنه الامم وقيل في اخاص البقرة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان دون غيظه ولا وجه لذلك مع ان القضا اوسع من هذا والعلم لا يقتصر
 على سبب فيكون الاستماع والانصات عند قراءته القرآن في كل حاله وعلى اى صفة مما يجب على السامع
 الكمال استثنى الذي ينزل عليه القرآن صلى الله عليه وآله وسلم كقراءة المأموم الفاتحة ثلاث ايام
 سجدوا ثمانية مائة في ذلك غاب بشيئود وغنى عن الكثرة فافتحه وجب بانك قراءته فافتحه الكتاب ولزوما

فقد قيل كل من خرج من امة الفقه والحديث للعيرين يكون ذلك من غير ان يكون له نصيب في القضاة والفتاوى
 ونحو ان السد فاعل جليلهم جميعين ولم يصح اثره فاعلم ان من غير صحيح في التفسير من الفتاوى فاعلم ان من
 جماعة من اهل العلم بالعلوم والادب فلهذا تصدق ولقد فصلت الرام ليعلم ان السد في مسك الفتاوى
 النسخة وبها السائل الى اوله السائل في بيان علم العلم بقرائة الفتاوى خلف الامام لبعض الاحباب
 وناوحي من نفس في كل من يخرجون اي تالون الرمت فاعلم ان من اياهم مثال امر الكساجاز انما سميت هكذا
 في نفسك امره والله سبحانه ان يذكرو في نفسه فان الاختار اذ قل في الانحلال ما هو القبول
 قيل المراد بالذكر هنا ما هو من القرآن وغيره من الاذكار التي يذكر الله بها وقال النحاس في تفسيره
 في معنى ما ذكره بك في نفسك ان الله ما قيل هو خاص بالقرآن اي ما قرأ القرآن بتأليف من غيره
 ونسخة من نصيبان على الحال ودون الجهر اي الجهر به مطوف على ما قبله اي ذكره حال كونك
 متصرفا وبها وبشكل الجلاء هو دون الجهر من القول وفوق السري يعني قصدا بينا بالفتاوى
 شاعرا بما ذكره اي اوقات الفتاوى والاصايل والفتاوى مع عدة والاصايل جميع قيل قال الزجاج
 والاضحى مثل من وادان قيل الصايل جميع اصلها اصل جميع اصله في جميع الجمع قال الفراء
 قال الجوهري الاصيل الوقت من بعد العصر الى المغرب وجميع اصله اصل اصايل كانه جميع اصله
 شخص من الوقتين لشرفها والمراد واما الذكر سد كما قال قتالي ولا تكن من العاقلين يعني في ذلك

سورة الانفال

صرح كثير من المفسرين بانها منسوبة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحسن مكرهه جابر بن عبد الله وعنه
 مثل هذا من بين هاشم اخرجه النحاس في تاريخه والشيخ وابن مروة عنه وفي الفتاوى تلك سورة قد
 اى نزلت في بدر وجملة آياتها خمس اوست اوسع وسجود آية وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة للقرآن
 كما أخرجه الطبراني بسند صحيح عن ابي ايوب الآيات الاولى يسألونك عن الانفال جميع نقل عن
 وهو الغنيمة من الغنم والزيادة وسبب الغنيمة لانها زيادة فيما اصل له من الغنم الا ان كان له ما كان له من الغنم
 او لانه زيادة على ما حصل للجاء من امواله او ليطلق النفل على ما كان له من الغنم الا ان كان له ما كان له من الغنم
 وثبتت صحوة والتاكلة التطعيم لكونها امانة على الواجب ولا تملك ولا تملك ولا تملك ولا تملك ولا تملك ولا تملك
 سبب قول الآية اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في فهمه بان نفل الشيطان هي الزكاة لا تملكها الا
 قال الشيخ كثر ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى انما الغنائم الخمسة لربكم قال قتادة
 والله والرسول اي حكمه شخص وما يقتسمه بينكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من امر الله سبحانه نفسه ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وسلم من على السواد ولو امكنكم في الاستدراك وليس لكم حكم في ذلك وهذا هو وجه جماعة من الصحابة

والنابحين الى بان الاقتال كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فامتنعوا من قتال من قبله حتى تزلزلت قلوبهم الى
 واعلموا انهم من شئ نكاح فيفسدوا لا يفي في كل هذا تسقط وجوب قتال ما بعد مكرته فامتنعوا من قتال
 ابن زيد بل حكمت بمكة فخرجت من مكة فماتت في ابي الحسن لا تشفع فافقوا الله واصطلحوا ذات بينهم
 فاطمة والله ورسوله ان كنتن مومنين امرهم بالتقوى واصطلح ذات البين وطافوا الله
 ورسوله بالتسليم لرسوله وترك الاختلاف الذي وقع بينهم الا انما نية يا ايها الذين امنوا اذا قاتلتم
 الذين كفروا زحفوا الخوف الذي قلوبهم الا قليلا واصلا لا فاع على الآية ثم ملى كل ارض في الحرب
 الى اخرجوا والفرار من التنازع والتنازع يقول زحفوا الى العدو زحفا ولا زحفوا لهم شي من الضيم
 الى بعضه انتصاب زحفا على ارضه ففعل محمد بن ابي بكر بن حنظلة زحفا على ارضه من المؤمنين
 اى حال كونكم زحفين الى الكفار وحال من الذين كفروا اى حال كون الكفار زاحفين اليكم وحال من
 القوم اى من المؤمنين فلا تولوهم الا بداء مني الله المؤمنين ان يفر من الكفار الا انهم قد
 بعضهم الى بعض للقتال في نظام هذه الآية العموم لكل المؤمنين في كل زمن وعلى كل الاماكن والاحوال
 لا يقتصر في زمن من سمران من حاس الى بصرى والى سمرى الى مصر ومكة وما وافق والحسن و
 قتادة وزيد بن ابي حبيب والشعاع ان يخرجوا من القرى من الخوف في هذه الآية محض وجه بعد ان اهل
 بدر لم يكن لهم ان يفر من الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار
 ولا يفر من الكفار الى الكفار فان بعضهم قد يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار
 يفر من الكفار الى الكفار فان بعضهم قد يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار
 الى ان هذه الآية محكمة ما فيها من الخوف محرم ولو بدى ان هذه الآية تركت بعد انفسها
 الحرب في يوم بدر فاجاب من قول المؤمنين ان الاشارة في يوم بدر الى يوم بدر
 كما نفيها المسلمين ولاننا قاتلنا هذه الآية وكذا الضعف بل هذه الآية مقيدة بها ويكون الفرار من
 الخوف محررا بل ما ينافي في آية الضعف ولا ينافي في آية الضعف بل هذه الآية مقيدة بها ويكون الفرار من
 حضر القادحان بالدينه فاذك خلق كثير لم يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار
 في الآية لا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار
 كما في حديث جابر السجستاني عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار
 وتشبه بطريقين في قوله قال ابن عباس لا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار
 لما في ذلك من الاشارة على الله انهم لا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار ولا يفر من الكفار الى الكفار
 بهرنا الخوف من جانبنا الى جانب في المعركة طلبا الكفاية للحرب وندفع العدو من وجهه من غير ان يفر من الكفار الى الكفار
 فيكون عليه يحسن منه ونحو ذلك من مكاييد الحرب فان الحرب بنده كما في الحديث او يفتن الى الفتنة

أي إلى جماعة من المسلمين غير المجاهدين القاطنين بالبلاد أو المتصالحين بها أو المتحيزين لها على الاستئذان من أهلها
 أي من يولم وجهه الاستعلاء منهم تحيزا أو تحيزا متصالحا على الحال الذي يكون فيه الاستئذان
 لا عمل ليقدر بأجزائه الشروط التي من تخرجهم وبغير من الرخص فتدفع بقبض كائن من الله
 إلا التمرق والتميز التي الثلاثة قل للمذين كفر وألأن ينتهوا عن الاستعلاء بجماعة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 للكفار ثم لا يعني سواء كان بهذه الصبغة أو غير ما قال ابن عطية ولو كان كما قال الكسائي أنه يجب
 بعد ما سدين مسعود قل للمذين كفروا إن انتهوا يعني بالعقوبة لما كانت الرسالة الاتساع الكفار
 بعينها وقال في الكشاف أي قل لا أعلمهم في القول وهو أن ينتهوا ولو كان بمعنى ما علمهم بقبول
 انتهوا بغيركم يعني خروا بن مسعود وخمعه وقال الذين كفروا الذين آمنوا وكان خبرا ما سابقونا
 إليه فاعطوا غيرهم لا أعلمهم ليسمعه فالنفي أن ياتوا عما هم عليه من عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل
 بال دخول في الإسلام بغير الله وما قد سلف لهم من العداوة انتهى وقيل معنا ما لم ينتهوا من
 الكفر قال ابن عطية وأما على ذلك جواب الشوطبى فغير لهم ما قد سلف وفقره ما قد سلف لا يكون
 إلا منتهى من الكفر في هذه الآية وقيل على أن الإسلام يجب ما قبله لا الرجعة وقتلوا وهو حتى لا يكون في هذه
 أي كفر وشرك ويكون الدين كله لله ثم بعض المسلمين على أن قال للكفار فاعلموا أنفسهم في الكفر
 مستوفى الحجة مستترة وأعلموا أنما غفرتهم قال القرطبي الفقهاء على أن الملوأ الغفيرة في هذه الآية
 ما للكفار من الظفر المسلمون على وجه الغفيرة والقرطبي لا تقتضي الغفيرة تخصيص ولكن عرقا
 فتمت الغفيرة بهذا التسويح وقد أي ابن عبد البر الإجماع على أن هذه الآية بعد قوله يستلونك من الأفعال
 وأن لا يرد إلا خاص الغفيرة مقسومة على الغافلين وأن قوله يستلونك من الأفعال قد ردت على من
 أهل بدعي فأنهم يريدون على الغفيرة الشاة اليد وقيل أنها معنى يستلونك من الأفعال محكية في نسخة
 وأن الغفيرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليست مقسومة بين الغافلين وكذلك من جملة من لا يرد إلا عامة
 عن كثير من المالكية قالوا ولا لا م أن يخرجها عنهم وخرجها بفتح مكه وقهه حنين وكان أبو عبيدة يقول
 افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده وكان على ما أقام ولم يقسمها ولم يعلمها فبها وقهه على الإجماع
 جماعة من أهل العلم على أن أريد بها خاص للمدينة الغافلين ولكن على ذلك ابن المنذر وابن عبد البر
 والدأودي والشافعي والشافعي والشافعي وابن العربي والشافعي والشافعي في نسخة الغفيرة من
 الغافلين وكيف غيرها كثيرة جدا قال القرطبي القيل أحدها إعلان قوله تعالى يستلونك من الأفعال
 الآية ناسخ لقوله تعالى وأعلموا أنما غفرتهم من شيء فإن شهدتموه لا يرد إلا بالجموع وان قوله أنما غفرتهم
 من شيء ناسخ عنهم الذين لا يجوز لهم التمرق والكسابل للكسابل للكسابل للكسابل للكسابل للكسابل
 العلم في غيرها ولما نصه حنين قد عارض الأعداء لما قالوا على الغافلين وقهه وقهه وقهه وقهه وقهه

والاذا نعى وغيروا جوهرى من على بن الحسين ومجاهد وكذا اختلاف اهل العلم في حديثه في يوم بدر
 يومئذ صلى عليه وسلم جدا وكل مصونا الى الشك في الباقية قد جرب الجسد منكم انك وداشنى الى الشك
 استقاموا لشكره بالافتقار لذلك كمثل هذا لاثنين عقل كونه في ذلك ما لم يبق في ذلك ولا في طلب
 من ماله السوا ومنه ولا تنازعوا في انفسه او في النسي من التنازع وهو الاختلاف في ما لم يبق فان لم
 يتسبب من الغسل وهو الجبين في الحرب ولما التنازع بالجملة لاظهار الحق فبان كما قال هذا لم يبق في
 حسن بل يى ما هو بها بشرط مقتضىه والظاهر انما هو بالجملة والغسل منصوب بانسان وان ويجوز ان يكون الغسل
 معطفا على تنازعهما في ما بينهما وقد ذهب ربه عن قري بخصب الغسل بغيره عطا على انفسه
 على الجبين والريح القوية والنصر كما يقال بالريح لفلان اذا كان غائبا في الظلم وقيل بالريح القوية
 في لغة امرى بالريح في جهدها ومن قول الشاعر اذا هبت رياحك فاقهها به فغبي كل فاقته
 سكونه وقيل المراد بالريح ريح الصبا لان بها كان يهيم الذي يملك السابغة واما اخاف من قول
 من المعاصرين منهم فرفقة وبه النصير خياطة اى فشا والغشا اللحد فانبذ اى فاطم اليه
 الصمد الذى بينك وبينهم على سواء اى على طريق مستوية والغنى اى يخبرهم اخبارا ظاهرا كمشوقا
 بالنقض والاحتاجهم الحرب لفته قيل حتى على سوار على جبهته في العلم بالنقض اقتصادا ثم اقام
 الويحي اى انت لثما تملك بالقدرة منهم فيه قال لكسالى السوا والعدل فدا يكون اى في الوسط بين
 قوله تعالى في سوار الجهم قيل مناه على جهرا على سر والظاهر ان هذه الآية عاتية في كل معاد يخافه
 من وقوع النقص من قال ابن عطية والذي يظهر من العاطا القرآن ان لم يبق فرفقة الغنى عند
 قوله فشرهم من فخرهم ثم ابتدأ بآياتك وتعالى في هذه الآية بامرهم بما يصنع في المستقبل مع من يخافه
 خيانة ان الله لا يحب الخائنين فليعلم ما قبلها يعلم ان يكون تحذير الرسول صلى الله عليه وسلم من الخيانة قبل
 ان يبين اليهم على سوار ويخبر ان يكون عاتية الى القول الذين يخاف منهم خيانة الشائنة والحدوا
 لهم والاستطاع من قوة امر الله سبحانه باعداد القوة للاعداد والقوة كل يتقوى به في الحرب و
 من ذلك السليح والقسي وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ولعدة لهم في الغزى من قوة الا ان القوة اى قاتلها ثلاث سوت وقيل في الغزى
 والعاكل والمصير الى التفسير الشارح من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن رباط الخيل قال ابن عباس
 الرابطة من الخيل النفس فما فوقه قدامي الخيل التي تربط بالارادة والعدة ومنه قول الشاعر امر الاربطة
 عدة به في الحرب بان الله خير موفى ما قل في الكشاف والرباط اسم الخيل التي تربط في سبل الله
 ويجوز ان يسمى بالرباط الذي هو ربي الاربطة ويجوز ان يكون جميع ربي الخيل ففعل انتهى وبنفس
 القوة يكون يتقوى به في الحرب جعل عطف الخيل عليها من عطف الخاص على العام ثم وضعت يدها

ميتان فلا تضرهم ولا تنقصوا العهد الذي بينكم وبينهم انك انت الذي تقتضي ميثاقهم فميتان
 والثالثة عشرة واو لا زحاح وعضها على بعض من غيرهم من لم يكن من بني هاشم في القرب
 فلهوهم القربات في تناول كل قرابة قبل المراء بهم من العصبات كقول العرب ملككم نعم فانهم
 لا يجدون قرابة الام ولا يخافك انه ليس في ذلهم من اهل الامة على غير العصبات وقد استدلل بهذه
 الآية من اثبت للبراث الذي لا يعلم وهم من ليس بعصبة ولا ذي سهم على حسب اصطلاح اهل علم
 البراث والطلاق في ذلك معروف فخر في سلطنة وقيل ان هذه الآية ناسخة للبراث بالامارة
 والنص من منفسر تقدم من قوله بعضهم اولا وبعض ما بعده بالتورث وما من سر في النصرة
 والعزة فيميل هذه الآية اغني الاستحسانه وقال بان الطرايات بعضهم على بعض في كتاب الله
 اسي في حكمه وفي اللامح المحو فلا وفي القرآن ويحل في هذه الاولوية البراث وقول اولا والى الوجه الثاني

سورة براءة آياتها مائة وثلاثون آية وسرورية

واما اسماؤها ستة فالتوبة لان فيها التوبة على المؤمنين وتسمى البراءة لانها ازال تيلي فيها قوم محرمي
 كانت ان لا تبع احد اسمي الجورث لانها بحث من اسرار المشافعين الى غير ذلك وهي بدينية قال القرطبي
 اتفاق اخرج البوشنج من ابن عباس قال تزلت براءة بعد فتح مكة بالمدنية الآية الاولى بوجدة
 من الله وسواها هي هذه براءة بقتل برئت من الشئ ابرا براءة واما منه برئي اذا ازلته من
 نفسك وقطعت سبب ما بينك وبينه الى الذي بين عاهد من المشركين العهد العقد الموثق
 باليمين والخطاب المسلمين وقد كانا عاهدوا مشركي مكة فغيرهم باذن من الله الرسول صلوات الله
 والاعراب المسلمين بان الله وسواها بعد ما من تلك العاهدة بسبب ما وقع من الكفار من التفتن
 فصاروا للنبيا عليهم السلام واجبا على العالمين والمسلمين ومنى براءة انكذت بمانه وقمع الاذن من سجد
 بالقبض من المسلمين لعهد المشركين بعد وقوع النقض منهم وفي ذلك من التظن لشان البرارة
 والتحويل لها والتحويل على المشركين بالذل والهوان لا لا يخفى فسيحوا ايها المشركون في الارض
 اربعة اشهر فما اتم منه سبانه بالسباحة بعد الاخبار بتلك البرارة والسباحة السيرة يقال سباح فلان
 في الارض يسبح سباحة ويسبحوا سباحا ومنى الآية ان انكذت بمانه بعد ان اذن بالقبض الى المشركين
 بعد سباحهم الى المشركين الضرب في الارض عالة باب الى حيث يريدون ولا استعلا الحرب هذه الآية
 الا شهر ليس للمؤمنين الا شهر بالسباحة كل يوم بها قال محمد بن يحيى ان المشركين من طائف
 كانت مدة عهده اقل من اربعة اشهر فاعلم ان الاربعة اشهر والآخر كانت اكثر من ذلك فقصص ما في
 اشهر ليرتاد نفسه به وارب بعد ذلك اشهر ليرسوله والمؤمنين يقتل حيث يوجدوا بجماعة ولا ياتي الى

في الاسارى من المشركين الا يقتل قتال ابن زبيل الا بئان مكشبان قال القحطاني وهو الصحيح لان المشرك
 والقنل والقنل المتزل من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اول حرب ملهم وهو يوم بدر قال ابو
 واذا قاتلوا الصلوة واؤاؤوا الزكوة اى تابوا عن الشرك الذى هو سبب القتل ومحقوا التوبة فغفل
 ما هو من اعظم اركان الاسلام وهو اقامتنا الصلوة ونهنا الركن الكفى بعين ذكرها يتعلق بالابدان
 من العبادات فلو نزلنا سماء والكفى بالركن الاخر المالي وهو ايتاء الزكوة عن كل ما يتعلق بالارسل
 والعبادات لانها اعظمها فقلوا سبيلهم اى انكروهم وشانهم فلا تأسروهم ولا تقتلهم وهم لا يقتلهم
 الشائنة وان احد من المشركين استعجاك بقل استجرت كلالاى ملكيت ان يكون جارا
 اى محاسبا وما غفالى ان يغفالى ظالم ويتعرض لى تعرض والعنى وان يتحرك من المشركين
 الذين كثر بقنالك فاجروا اى كن جارا له من مناسيا حتى يسمع كلام الله منك ويتدبره
 حتى تدبره ويقنع على حقيقة ما ذكره لا يفتخر الله اى على الدار التى يامن فيها بعد ان يسمع
 كلام الله ان المسلم ثم بعد ان تبلغه منه فانه قد خرج من جهلك ويصل بالكلين طبعين اما
 وجوب قتله حيث يوجد الشائنة كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله
 هذا للتعب المتضمن للاحكام الا الذين عاهدتم عن الجهاد ولم ينفقوا ولم يتكفوا فلا قتال
 فلا استقاموا لكم على العهد الذى بينكم وبينهم فاستقيموا لهم قبلهم بغير قيل بغير قيل
 الا ربعة فان تابوا عن الشرك والتسوا بالحكام الاسلام واقاموا الصلوة واؤاؤوا الزكوة فاحكموا
 في الدين اى دين الاسلام لهم ما لكم وعليهم ما عليكم من ابن عباس قال حرس الله الاية قتال الصلوة
 وعادهم انما مسسته ما كان للمشركين ان يجمعوا مسكهم الله لا اربا العامة اما العنى الحقنة
 الظاهر والعنى الجاهلى وهو ملازمة والتعب فيه وكلاهما ليس للمشركين الا الاول فلا يستلزم التنبه
 على المسلمين اجماره مساجدهم والملاشاني فلكون الكفار للعبادة لهم مع غير من يران السوا لهم
 ما كان للمشركين واصلح لهم الاستقامان بفعله اذ ذلك حال كونهم شاهدين على أنفسهم بالانكسار
 اى بالانكسار وهو كفر من نصب الاوثان والعبادة لها وجعلها الله فانها شهادة منهم على أنفسهم بالكفر
 وان تابوا ذلك بالستتم فكيف يكون بين يمين متنافسين حارة السابلية اى من شان المشركين
 والشهادة على أنفسهم بالغة التي ليست من شان من يتقرب الى الله بعبادة مساجده وقيل للوجهين
 قوله من طهر انهم ليسوا بالشرك بل بالشرك الذى هو شركهم هو لك فكله ولك وقيل شهادتهم على أنفسهم
 بالكفر ان البيهقي يقول هو يهودى والنصراني يقول هو نصراني والمصالي يقول هو صابى والكفر
 هو شركه واشتراك جهلته اعلمهم التي يخرجون بها ويقفون انهم من اهل الزياري اطلعت ولم
 يبق لما تروى في هذا من خلاف حدث في هذه الحكمة الاستتار تقدم النظر المتعلق بالوجهين

لأنهم مساجد لله من بين بلكة واليوم الآخر وفعل ما هو من الخلق الإلهي وأقام الصلاة وأتوا
بالزكوة وأحفظوا أئمة الله فمن كان باسماين هذه الأوصاف فهو تحقيق لعمارة المساجد لأن كان عليها
منها أربعين بعضها ما تقدم على ذكر الصلاة والزكوة والخشية فيها باهوت من عظم أسرار الله على أعباده
وما اقتضاه الله على عباده لأن كل ذلك من الخلق الإلهي المسماة أئمة الله فمن كان من جنس
الشيء ولا يجمع وقد يستدل بالآية من قال في الشكر خمس الذنات كما ذهب إليه بعض الظاهر ورد
عن الحسن البصري وهو محكي من ابن عباس وذهب الجمهور من السلف والخلف ونظم أهل الغرائب الأربعة
إلى أن الكافر ليس من جنس الذنات لأن الله سبحانه أصلها من حيث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك من خلقه
ما يفيد عدم نجاسته وأهم ما في آيةهم وشربهم ما توفوا منها وأتوا في سبيل الله فلا يفرجوا العاقبة
تقدم فيها أنهم ليسوا بالمعاد شرع على نجاستهم والماء بالسبيل الحرام على أيدي من طاهر مخرج الحرم وهو
غير من أصل الحرم إلى أن الماء السور الحرم لنفسه فلا يمنع المشركون من دخول سائر الحرم وقد خلاصت كل
من دخول المشرك فهو من المساجد ذهب أهل الحديث إلى منع كل مشرك من كل مسجد وقال الشافعي رحمه
عنه في سائر المسلمين خاتمة في السبيل الحرام فلا يمنع من دخول فهو من المساجد قال ابن العربي هذا
جمهوره على الظاهر لأن قولنا أئمة المشركين بس يندرج على العلل بالشك والنجاسة وجواب عنه ابن
مردود وهو رحمه مسلم ثمانية بن ثمال في سجده وانزال وقد ثبت في رواية من أبي حنيفة شل قول الشافعي
هذا وإن يجزئ دخول أئمة سائر المساجد من غير حاجة وقية الشافعي بالحاجة وقال قتادة إنه يجوز ذلك
للذي دون المشرك وهو من أبي حنيفة أيضا لأنه يجوز دخول الحرم ثم جازي المسلمين من أن يكفونهم من
ذلك فهو من باب نولهم للربك هنا بعد عام مع هذا أنه قولان أحدهما أنه شلتع وهي التي
خرج فيها أبو بكر على الكوسم الثاني أنه شلتع عشرة فارة قتادة قال ابن العربي وهو الصحيح الذي يوطئ مقتضى
اللفظ وإن من العجب أن يقال الخمسة تسع وهو العام الذي وقع فيه الأذان ولعله من الشك
وإنه يوم احتال له رولاه لا يدخل هذا الدار بعد يوك لم يكن له الدار اليوم الذي دخل فيها انتهى وجواب عنه
باب الذي يوطئ مقتضى اللفظ هو خلاف ما ذكره عثمان الأمانة بقوله بعد عام من إلى العام المذكور بل
أهم الإشارة وهو علم النداء وكذلك في المقال الذي ذكره الرازي من قوله ما بعد عام من إلى العام المذكور الذي
وقع فيه الخطاب فالظاهر لا يخفى وأما ما ذهب إليه المضاف إلى عامه ولا شك أنه عام شرودا
تفسير العام المشار إليه بهذا فلا شك والريب أنه عام تسع وعلى هذا قول قتادة وقد استدل
قال ابن حزم المشركين دخول السبيل الحرام فيه ومن كسبه بهذا التقيد معنى قوله بعد عام من إلى العام
أن النفي يخص بوقت الحج والمعروف من منوع من الحج والمعروف فقط لا من مطلق الدخول أي يجب
عنه ابن ظاهر النفي عن المقر بان بعد هذا العام يقيد بالمنع من المقر بان في كل وقت من الأوقات

الحكيم عليه من بعض ما يجوز ترجيح الى بعض السابحة فالتوالت الذين لا يؤمنون بالله
 ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الله من الحق من الدين
 او قول الكتاب فيها امر قتال من جميع بين هذه الامم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
 صاغرون الخيرية وزنها فذلك من جزى يعزى وهي في الشريعة ما يعطى المعاهد على عهد وقد ذهب
 جماعة من اهل العلم منهم الشافعي واسم ابو حنيفة واصحابه والثوري وابو ثور الى انها لا تقبل الجزية
 الا من اهل الكتاب وقال لا ذاعي وذلك ان الجزية تؤخذ من جميع اجناس الكفرة كما اناس كان
 ويزيل في اهل الكتاب على القول الاول الجوس قال بن المنذر لا خلاف في ان الجزية تؤخذ من
 ما خلت اهل العلم في مقدار الجزية فقال طاهر لا مقدار لها وانما تؤخذ على ما هو لها عليه وبه قال يحيى
 بن آدم وابو حنيفة وابن جرير الا انه قال انما ادبها واكثرها لاصح وقال الشافعي يتناول الغني
 والفقير من الامم ارباب الغني لا ينقص منه شيء وبه قال ابو ثور قال الشافعي وان حملوا على اكثر من ثمانية
 جازوا اذا زادوا وطلبت بذلك القسم قبل شتمه قل ملكك انها اربعة ذناب على اهل الذم واليه
 درها على اهل الحق الغني والفقير سواء ولو كان يجوز سبها لا يزيد ولا ينقص وقال ابو حنيفة واصحابه
 ومحمد بن الحسن واسم ابن اثنا عشر واربعة وعشرون وثمانية واربعون والكل في ذلك مقرون
 مواضعه قال المشوكاني والحق من هذه الاقوال ما قرناه في شعرنا المتعلق وغيره من موافقاتنا انتهى
 قد سبق الى ذلك السيد العلامة محمد السبكي رحمه الله في هذه المسئلة والحكام اساسا واذا قاله بآثار
 اهل الفتنة وما هو فيها واذا قلنا على ذلك في شعرنا على ما بينه المرام فليجيب اليها الشافعية والذين
 يكتزون بالذهب والفضة قبلهم المتقدم ذكرهم من الاحبار والربان وانهم كانوا يصنعون
 هذا الصنع قبلهم من قبل تلك السالين والاولى من الحق على عموم اللفظ فهو واسع من ذلك
 واصول الكتاب في اللغة الضم والجمع ولا ينقص بالذهب والفضة قال بن جرير اكثر كل شيء مجموع بعضه على
 بعض في بطن الذهب كان ما على ظهره انتهى واختلف اهل العلم في المال الذي ما ديت ذكره قبل لم ي
 كنس الام لا تحال فهم هو اكثر وقال آخرون ليس بكنز ومن القائلين بالفعل الاول يجوز وقوله بما
 فضل من الحاجة ومن القائلين بالفعل الثاني هو من الخطاب وابن عمر وابن عباس وعابره وابو هريرة
 وروى عن عبد العزيز وغيرهم وهو الحق والاولى الصريح بان ما ديت ذكره فليس بكنز وانما خص الذهب
 والفضة دون سائر الاموال بالذكر لانها الاثمان الاشهر وغالب ما يكنز وان كان فيه ما ذكرها
 في تحريم الكنز ولا ينفذها كانت من عدم لادراك الزكاة ونحوها في سبيل الله فبشرهم بذلك
 السجدة والاسم سحان على الله والشهود عند الله اثنا عشر شهرا في كل ركعة وعصاة و
 سكتة وذلك ان الله سبحانه اكرم في كل وقت بكنز خاص غير الكفار يحكم للمواقف بالنفس والكنيسة

فان خبرنا بما هو عليه في كتاب الله يوم خلق السموات والارض في هذه الايتين ان الله سبحانه
نعمه المشهور وما اياها انما على هذا الترتيب المعروف يوم خلق الله السموات والارض وان هذا هو الذي
جاءت به الانبياء ورويت بالكتب وان لا اعتبار بما عند العجم والروم والقطر من الشهرة التي ايدى عليها
عليها ويجعلون بعضها ثلاثين يوما وبعضها اكثر وبعضها اقل منها ان جعلت حرم بي ذوالقعدة و
ذوالحجة وحرم وجب ثلاثة متواليات وواحد فرمكا ورويان ذلك في السنة المطهرة فذلك
الدين القديم اي كون هذا المشهور كذلك ومنها البقرة رسم هو الدين الخقيم والحساب الصحيح والعدد
الستوني فلا تظلموا فيه من انفسكم اي في هذه الاشهر الحرم بالاقبال القتال فيها والتمسك لحرمتها
وقيل ان الضمير يرجع الى الشهرة كلها الحرم فخير بان ان السدني عن النظر فيها والاول اولى وقد وجب
جماعة من اهل العلم الى ان تحريم القتال في الاشهر الحرم ثابت بحكم لم ينسخ هذه الآية ولعله بالبيان
آمنوا الا تحلوا شعائر الله ولا الاشهر الحرم ولعله فاذ لا نسخ الاشهر الحرم فانقلوا المشركين وجاب عنه
بان الامر يقتل المشركين ومقاتلتهم مقيدة بالاسلخ الاشهر الحرم كما في الآية المذكورة فتكون سائر الايام
المتضمنة للامور القتال مقيدة بما عدى تحريم القتال في الحرم المذكورة الواردة في تحريم القتال فيه ولما
استدلوا بمن لا سلم حاصل الى الطائفة في شهر حرام وهو ذوالقعدة كما ثبت في بعضهم وغيره فافند
اجيب عنا نعلم بيقين انهم لم يمتنع في ذى القعدة بل في شوال والحرم وانما هو ابتداء القتال في الاشهر
الحرم لا انقائه وبهذا يحصل الجمع العاشر وقد فاقوا المشركين كافة اي جميعا وهو موصوف
في موضع الحال قال الزجراج مثل هذا من المصادرة كعامة وقاعدته اثني واثني عشر كما يقالون فيكم
كافله وفيه دليل على وجوب قتال المشركين ما فرض على الايمان ان لم يفرق ببعض الاحكام عشرة
انفروا حال كونكم خفايا فقالا وقيل المراد شعوبهم او مجتمعين وقيل انما جازى شاط قبل فسر
واختار وقيل يخلص من المصلحة وكثير من منة وقيل اصحابه وشي وقيل شيا باو شيوعا وقيل بالافضل
وقيل من الاموال له ومن الاموال وقيل يحسب الى الحرب بالاطلاق ومن يتاخر لا يبيش وقيل في ذلك
ولا مانع من بل الآية على جميع هذه المعاني لان معنى الآية انما افضت عليكم الحركة وتقلت قبل بذلك
منسوخة بقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى وقيل للشيخ لما قوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة
شتم طائفة الآية وقيل هي حكمت وليست بمنسوخة ويكون اخراج الاعمي والاعمى بقوله ليس على الاعمي
ولا على الاعرج يخرج واخراج المريض الضعيف بقوله ليس على الضعفاء ولا على المرضى من باب التخصيص
لا من باب التشميم على فرض دخولهم تحت قوله خفايا وقالوا وانما هو عدم دخولهم تحت العموم
وجاء هذا وايضا من انفسكم في سبيل الله في الامور المادية الاموال والانفس وجاب عن
فانفسكم اي من انفسهم والاعني بالاموال وانفسهم بالاموال وانك انفسهم اي من انفسهم وهو فرض

ما كان البعض يتقرب منها والحدود فيه فلان كان لا يقرب بالحد الا جميع المسلمين في قعر من الارض
 او انظار جيب ما يمر فك جيب من الثا ثنية عشرة لا يستأذنتك الذين لا يؤمنون
 بالله واليوم الآخر ان يجاهدوا باموالهم وانفسهم والله عليهم بلاتقين مناصرين
 على المظان لا يستأذنتك المؤمنون في الجهاد بل باسم ان يبايعوا الذين في قوتهم ولا تقاتلهم ثم ذكر
 الاذن منك فضلا عن ان يستأذرك في التحلف انما يستأذنتك في القعة عن الجهاد والتحلف
 عند الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وهم المنافقون وذكر الايمان بالسداد والوفاء بالعهود
 ثانيا في المومنين انما الباعثان على الجهاد في سبيل الله الثا ثنية عشرة انما الصدقات
 اثنا عشر هي: المسك والفقير والمصدقات الخمس في الصدقات تصدق على الاصناف الثمانية
 لا يتجاوزها بل هي لم لا غيرهم وقد اختلف اهل العلم في وجوب تقسيط الصدقات على هذه الاصناف الثمانية
 او يصرفها الى البعض بعدد البعض على حسب ما يرى الامام وصاحب الصدقة قد ذهب الى الاول
 الثاني رجاء من بل العلم وقد ذهب الى الثاني فالك وبالحقيقة وقد قال عمر وعلمته وابن عباس
 واليه المالكية وحيد بن حمير وكثير بن حمران قال بن جرير وهو قول اكثر اهل العلم ارجح الاول
 يعني الآية من القصر ويحيى بن زياد بن الحارث الصدائى عند علي بن ابي طالب قال مايت على
 صلواته فابيت فاني بل فقال عطفي من الصدقة ثقل لسانك ليرض بحكمي ولا غيره في الصدقات
 حتى لو لم يكن ما هو فيها ثمانية اصناف فان كنت من تلك الاثارة اعطيتك واجاب الآخرون بان ما في الآية
 من القصر انما هو لبيان المصروف والمصرف لا لوجوب احتجاب الاصناف وبان في استاء الحريش
 عبد الرحمن بن زياد بن كثر الا في لقي وهو ضعيف وما يؤيد ذهب اليه الآخرون قوله تعالى ان تروا
 الصدقات فمعاها وان تحقرها وكونوا الفقراء فمؤخركم والصدقة تطلق على الواجب كما تطلق على
 وصح واصله قال امرت ان اتوا الصدقة من اخيراكم فلو ان في فقراكم وقادى ملك الاجل
 على القول لاخر قال ابن عبد البر يراجع الصحابة فانه لا يعلم له مخالفا منهم للفقهاء وليس كل من
 قد سمع منهم احب من البقية على الشهرة لشدة فاضم وما جهر وقد اختلف اهل العلم في الفرق بين
 الفقير والمسكين على اقول فقال يعقوب بن السكيت والقبلي ويونس بن عيسى ان الفقير
 ما لا من المسكين قالوا لان الفقير هو الذي له بعض الكفاية وليس له مسكين الذي لا شيء له
 وذهب الى نواقر من اهل السنة منهم ابو شيعة وقال آخرون بالعكس فجعلوا المسكين من حاله
 الفقير وخرجوا بقوله تعالى انما المسكين فكانت المسكين يعملون في الجهر فاجاب انهم غفلة من من
 الجهر وبما ساءت حاله من حال الفقير فهو الذي لا شيء له من الفقر مع قوله الله اني مسكينا ومتي
 مسكينا والى هذا ذهب الآخرون في قولهم ان الفقير هو الذي له من الكفاية وهو احد قول الفقهاء

والسيد زهير بن القاسم وسائر اصحاب تلك وروى قال ابو يوسف وقال قوم الفقهاء انما يقتضون
والمسكين الساكن قالوا لا يجرى واختاروا بين شعبان وجمادى من ابن عباس وروى عن ابن عباس
من لا ياتي الا سكتا وشفاة فماتت بهما والا في بيان ما بين المسكين ما بين من سئل عن
عنه في الحديث وروى عن ابن عباس حديث ابن هبيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للمسكين بغيره المطعون
الذي يطعن على الناس فشره المقتد والمقتتان والمقترة والمقتتان كما لو اقر المسكين باصوله
قال الذي لا يجرى بغيره ولا يفتقر عليه ولا يصيل الناس شيئا والمساكين عليه
اي بالساعة الذين يتقصر الامم في حصول الزكاة فالتمس تحقيق منها تسطوا واشتلت في القصد الذي يفتقر
منها فحصل الثمن في ذلك من مجاهد الشامي فيقول على هذا ما لم من الجبر في ذلك من كونه
وصاحبه فيقول يطعن من بيت المال قد ابرئتم من ذلك من ملك ولا وجه له فان ادعى على
قد ابرئتم ان لم تصيبا من الصدقة فكيف ينعون منها ويطعون من غير ما يقتضون على جرحان يكون
الحاصل في شهادتهم لا يفتقر قوم واجازة آخرون قالوا لا يصيل من غير الصدقة والموالة فلو يجرى قوم
كانوا في حصد الاسلام فصيل كما كفار الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يسلوهم وكانوا لا يفلون في الاكل
بالفقر والسيف بل السطو وقيل لهم لم يسلوهم في الظاهر ولم يسلوهم في السر فسلوهم في السر
بالعطائيل هم من الحسن البصري والصدقي وقيل لهم لم يسلوهم في الظاهر والمشركون ولم يسلوهم في السر
النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يفتقروا على الاسلام واحصل النبي صلى الله عليه وسلم من الظاهر والسر فسلوهم في السر
والمارت من جرحهم وسيل بن عمرو وروى عن ابن عباس عن علي بن ابي طالب عن ابي جعفر
واصله آخرون وروى عن ابي الحسن البصري عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول سمعته يقول سمعته يقول
والحسن البصري في هذا الصنف من الصنف بغير الاسلام ولا هو وهذا مشهور من جرح ملك واصحابه
وقد ادى بعض الفقهاء ان الصحابة جمعت على ذلك وقال جماعة من العلماء سمعته يقول سمعته يقول سمعته يقول
ان يتلف على الاسلام وانما تظلم على ما روى عن ابي جعفر عليه السلام في كتابه الاحكام الاسلامية
قال ابو الحسن سالت الزهري عنتم فقال لا اعلم شيئا من ذلك وحلى القول الاول بوجه سهم سائر الاخرات
وفي ان القاب اي في غلبها ان يشترى رعاياكم فيقتصد روى ذلك من ابن عباس وابن عمر وقيل لا
واحد بن علي بن ابي حمزة وابو بصير وقال الحسن البصري وشاف بن حيان وروى عن عبد العزيز بن سعيد بن
يسير في التفسير الزهري وابن زيد انهم كانوا يتون بها فون من الصدقة على مال الكفاية وروى عن ابي جعفر
وصاحب الراي حديثه عن مالك بن النضر في الآية على القولين جميعا الصدق الرقاب على مشروطين
ما عاثره وحل جازة الكتاب على كل الكفاية والآخرين هم الذين ركبهم الذين ولا وفاء عند جرحها
والا خلاف في ذلك الا من لزمه في مسافة فانه لا يصيل منها ولا من غير الا ان يتوب وقد اصاب

[illegible]

وهو باب الزكاة والهرم والعمر ونحو ذلك ثم ذكر العذر العارض فقال ولا على المريض والمريض
كل البصدق عليهم المثلثة أو شرعا وقيل أنه يدل في المرض العمى والمالاج ونحوها ثم ذكر العذر الثالث
الذي لا مال له البدن فأما ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون أي ليست لهم أموال ينفقونها إنما
يحتاجون إليه من التجهيز للمراة ونحوه سبحانه فمن كان يكون عليهم حرج وإبان أن الجهاد مع هذه العذر
ساقط عنهم فيه واجب عليهم بقوله إذا انقطعوا أصل النسخ إغلاص العمل وقص لا تغفل بأي فاعلم
لهم النصح بآية الإبان به والعمل بشروطه ترك ما بها الفها كالتما كان وقيل تحته دخلا أو ليا نصح
عباده ورجعت المحاردين في سبيله وقيل النصيحة لهم في إمام الجهاد وترك المعاوثة لأعدائهم بوجوب الوهم
والتقية رسول الله صلى الله عليه وسلم التصديق بنبوته وبإجابته وطاعته في كل ما يأمر به أو ينهى عنه وموالاته من الله
ومعاداة من عاداه ومحبته لأتباعه منته وأهله وأبوابه وما يبلغ إليه القدرة وقد ثبت في الحديث الصحيح أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال الذين النصيحة ثلاث قالوا من قال بشيء وكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين ما أمروا به
ما على المحسنين من سبيل مفرقة لمضمون كمن أي ليس على العذريين التامين طريق مخالط
وسواه فاعلم غفود وحيد وفي حاشي هذه الآية قوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا ما عظمه ليس
على العمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج واستقاطا التكليف عن هؤلاء العذريين كالتام
عدم ثبوت ثواب الغزو لهم الذي عذرهم الله عنه مع فحيم إليه ولا يستسبهم العذر عنه ونحو حديث
النس عند أبي داود وأحمد وأبو داود في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفدتكم بعديكم فوالله ما سرق
من سيرة ولا انفقتم من نفقة ولا قطعتم وأبداؤهم مكو قالوا يا رسول الله وكيف يكونون منكم
بالمدنية فقال عليهم السلام وأخرجهم من حديث جابر ثم ذكر العذر الرابع من عجزه العذريين
فمن قوله ولا على الذين إذا ما أفواك القوا لهم على ما يمكنه من طاعة الله والفرقة فلا أحد
ما أحملوا عليه فوالله ما أعينهم تفيض من الدمع أي حال كونهم بالبين حزننا نصيب كل
أول المحالين لا يجدون ما ينفقون لا عند أنفسهم ولا عندك إنما السبيل أي طريق العقوبة
والمواظفة على ما لا يجدون يستأذونك في الخلف عن الغزو وإحال بأنهم أغنيك أي يجهلون ما
يحكم ما يشتهرون به رضوا بأن يكونوا مع الخوافة وطمع الله على قلوبهم أي سبب السخينة
مع الظالمين إحداهما الرضا بالصفة الخامسة وهي أن يكونوا مع الخوافة والثاني الطمع من القوي
فليس فيه سبب هذا الطمع لا يعلمون أنه الرجح لهم حتى يخشوا به على أيها النفس المشا مشقة
خلاف أمو الله صدقة فلا خلاف أهل العلم في هذه الصدقة لما سوره بإقتيل أي صدقة
وقيل أي مضمومة لئله الطائفة العشرة بذنوبهم لأنهم بعد الله به عليهم رضوا هو المرم على رسول الله
صلى الله عليه وسلم هذه الآية ومن التبعض على التفسيرين قال السيوطي فافهم قلت أي أياهم قصدت

بذلك المكافأة فان كل من اتى ذنبا يسره ان يصدق والاية مطلقة مبنية بالمتابعة والصدقة
 مأخوذة من الصدق اذ هي دليل على صدق مخرجها في ايمانها فظهرهم وتكليفهم الضمير في الجليلين
 للذي صلحهم قبل الصدقة اي ظهرهم في الصدقة المأخوذة منهم المألول اولى بمعنى التفسير اذ لم يرب
 بالمتعلق بهم من اثر الذنوب ومعنى التثنية الباقية في التفسير وصل عليه هو اي اوع لهم بعدا فذكر
 لتلك الصدقة سرها وهو قال الخناس وكل من اهل الملة ميسرنا فيما علمنا ان المصلحة في كلامه الصريح هو
 ان صلواتك سكن لهم اي سكن اليه النفس فظهر به التاسعة عشرة ما كان المبنى عليه
 اقواله يستغفر والمشركون ولو كانوا اولى قولي ذكر اهل التفسير ان ما كان في القرآن يأتي
 على وجهين الاول على النفي نحو ما كان النفس ان تحت الالباب والى الله الآخر على معنى النفي نحو ما كان
 لكل ان فورد اصل اسد ما كان للنبي والذين آمنوا ان يتفقوا والمشركون الآية فان التفسير في مثل
 هذا الحكم لا تأويل له وهذه الآية متعينة لقطع المصالاة للكفار وتحريم الاستغفار لهم والادعاء بالامور من كان
 كافرا ولا ينافي في هذا ما ثبت من علم في صحيح انه قال لم يمسحوا من المشركون باجمته وشجرا جدا للمغفر
 لقومي فانه لا يعلمون لاذن ان يكون ذلك قبل ان يبلغ تحريم الاستغفار للمشركون على فرض كونه
 قد كان بل قد كما يفيد سببا لتناول فانه قبل يوم اصبحت طيلة قصدا في الاستغفار من لقومه فانه
 على سبيل التوكيد من تقدم من الانبياء كما في صحيح مسلم عن عبد الله قال كالي انظر الى النبي صلى الله عليه وسلم
 من الانبياء فصر في قوله وهو يسبح الله من وجهه ويقول رب اغفر لقومي فانهم لا يعلمون وفي البخاري
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر فينا قبله شجرة قوله فبعل خبير عنه بانه قال اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون من بعد ما بين
 لهم انهم اصحاب الجحيم في الآية تنص في التفسير للنبي عن الاستغفار والمعنى ان هذا العيبين موجب
 لقطع المصالاة لمن كان هكذا وعدم الاعتناء بالفرقة لانهم ما تواعل الشرك وقد قال سبحانه ان الله لا
 ان يشرك به قطعا بالمغفرة لهم في حكم المصالاة لوعده وعيده والعشرون وما كان المحذونون
 للغير واكافه اختلف المفسرون في معناها ذهب جماعة الى ما بين بقية احكامها لاداء لاجتماعها
 بالفتح في الامر بالهداية والانتساب الى الغفر وكان المسلمون اذا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الكفار
 فيغفرون جميعا ويشركون الله في مخالفة ما فيه من جاز بانها كان لهم ذلك اي ما صلحهم ولا استقامت
 جميعا فلو لا بعض الاقضية في حق الطلب فغفر من كل فرقة منهم طائفة فغفر من عبد
 هذه الطائفة الساخرة ويكون الضمير في قوله يتفقوا والى الذين عايد الى الفرقة الباقية والمعنى ان كل
 من هذه الفرقة توجه الى الغفر ومن اتى من الفرقة يفتنون طلبا يعلم ويعلمون الغفر اذا رجوا اليهم
 من الغفر ويجهلون في طلب الى المكان الذي يجهلون فيه من تطولون شيئا فانه ما غفر في الدين و
 ليس من راوا فوجهه اذا رجوا اليهم عطف عليه فبإشارة الى ما ينبغي ان يكون غرض التعليل في

وتبلغ الشريعة للأنسوخ على الصواب والبسط في البلاد وذهب آخرون إلى أن هذه الآية ليست من قوله
 الأحكام اليهود بل هي حكم مستقل بنفسه في مشروعية الفريج طلب العلم والتقفة في الدين جعله كغيره مما يتعلق
 بأهل على إيجاب الفريج إلى اليهود فيكون السفر نوعين الأول سفر الجهاد والثاني السفر لطلب العلم فكذلك
 أن وجوب الفريج لطلب العلم إنما يكون إذا لم يجد الطالب من يتعلم منه في حضره فليس سفر والتقفة هو العلم
 بالأحكام الشرعية وما يتوصل به إلى العلم بها من اللغة وفهمها وبيان أصولها وقدرها على استدلالها
 من زواجر التقفة في الدين وأما من لم ينفقه فمجرد من المقصدين الصالحين الطالبين للصالحين من العلم
 العلم فليعلم من كان غرضه لطلب العلم فغيره من فهو طالب لغرض ديني لا لغرض دنيوي الخ الآية
 والعشر وان يابها للذين آمنوا فأتوا الذين يلوون من الكفار وليجدوا فيهم غلظة
 من يجدوا المؤمنين بأن يمتدوا في قتالهم من ليس من الكفار في الغارة والبلاد والنسب وان ياتوا في
 بالغلظة والشدته والبرهان اجب لكل الكفار وان كان التمدد من على الجهادين منهم ثم لا تقرب لاقرب

سورة قهود

كيفية في قول الحسن وعكرته وطاير وغيرهم وقال ابن عباس فتادة الآية وهي قوله واتقوا
 طر في النهار وأيا ثمانية وثلاث وعشرون آية وقال مسلمة أفرو واليهود يوم الجمعة يخرجون إلى الدار واليهود
 في مسجدهم واليهود في ديارهم مروية وابن مسعود البصري في أن الشعب من كعب الأبيات الأولى ولا
 قوله الآية الذين يلوون من الكفار في لغة من مادة اللغة الركون بفتح الراء والساكنون من غير تعقيب بما قبله
 صاحبها فكشاف حيث قال إن الركون هو السيل اليسير وكذا فسر المفسرون بفتح الراء والساكنون
 من غير تعقيب لما من كان من المتقين لما يتقلده صاحبها فكشاف ومن المفسرين من ذكر في تفسير
 الركون فهموا لم يذكر بأمة اللغة قال القرطبي في تفسير الركون حقيقة الاستئذان والاستعداد والساكنون
 إلى الشيء والرضا به ومن أمة السبعين من فسر الركون بما هو بعض من معناه القوي فروي عن فتادة
 وعكرته في تفسير الآية أن معناه الاتو دعهم ولا تطيعهم وقال عبد الرحمن بن عبيد بن جراح في تفسير الآية
 الركون جئنا الأديان وذلك أن الأديان عليهم كفرهم وقال الباقون معناه لا ترضوا أعمالهم وقد كان
 أيضا الآية من المفسرين في هذه الآية بل هي نامة بالكسبيين وأنهم المردون بالذين ظلموا وكهروا
 ذلك من ابن عباس فيقال إنها عاتق في الظلمة من غير فرق بين كافروهم وذا هو الظاهر من الآية ولو
 فرضنا أن سبب التناول هم المشركون لكان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فإن قلت
 قد وردت الآية الصحيحة بالآية عدد التواتر الثانية عن رسول الله صلى الله عليه وآله في معنى ما لا يفي على من لا يفي
 فكذلك الآية المطبوعة بوجوب طاعة الأئمة والسلاطين والامروء في ورع في بعض ألفاظ الصحيح المطبوعة

السلطان وإن كان عبداً بشياً لمساكاً لم يبيد دمه وجوب طاعته لتمام صلواته على النظم الكفر
 البواح والمأمر واجب بصحة الله ظاهر فذلك أنهم وإن بلغوا في الظلم إلى أعلى مراتب فعلوا النظم الكفر
 مما لم يخرجوا به عن النظم البواح فإن طاعته واجبة حيث لم يكن ما أمر وأمر من بصحة الله ومن جهة ما أمر
 به تولى الأعمال لهم والدخول في المناصب الدينية التي ليس الدخول فيها من بصحة الله ومن جهة ما أمر
 به المأمور وأما المأمور الواحد من الرعايا وأما الشرعية بين التخاصين منهم فآفات الحدود على من وصيت
 عليه وبالجملة طاعته واجبة على كل من صارت له من غير كل ما أمر من به لم يكن من بصحة الله
 لا بد في مثل هذا من التماثل لهم والدخول عليهم ونحو ذلك مما لا بد منه ولا يخص من ذلك الذي ذكرناه من
 وجوب طاعته بالقيود المذكورة سواء أكانت الدلالة الواردة قبل تعدد تلك النسخ أم لا والظاهر والظاهر
 وأولى الأمر كقولهم لا يطعون الذي لم يسم من الطاعة وإن كانوا لهم عليهم للرعايا كما في بعض النسخ
 الصريحة على من الذي لم يسم من الطاعة الذي كمل بعد الأمر بالطاعة السلطان وبالفتح في ذلك النسخ
 حتى قال وإن أخذ مالك وضرب ظمرك وإن اعتدى بنا سطلق الليل وسكون فمجرده الطاعة لنا سواء
 مع ما يستلزم من الخاطئة من قبل وسكون وإن اعتبر الليل وسكون ظاهره وأما خلافه فيقال إن الذي
 في قوله الآية من إلهم في الظاهر أمر يقتضي ذلك شراً كالطاعة والالتقية وفحاشة الأمر من وجه
 حاشا وضاعته أودع منفسه ما عاتى وضاعته أذ لم يكن إميل إليه في الباطن ولا جبهة لأمره فقلت
 أن الطاعة على عمومها جميعاً إنما واجبة لم تكن في مصعقة الله في حق صهي المكون عليها
 مستصفاً لجميع النسخ منه ولا شك في هذا ولا ريب في كل من أمره بامتثال وإن قيل في النسخ من الأعمال التي
 أمر إلهم وأمر من بصحة الله كالمناصب بلديته ونحوها إذا تفرق من نصب القيام إلى ما كل المستقلة
 واجب عليه فتلك من إن قيل ما ذكره ولما أورد من النسخ من الدخول في المناصب فتلك مقيدة بعدم وقوع
 الأمر من وجوب طاعته من الأمن والسلامة والبر وجبا من الدولة أو من ضعف الأمور من القيام بالشر
 كما أورد تحليل النسخ من الدخول في المناصب بذلك في بعض الأحاديث الصريحة ولما أوردنا الطاعة من الدخول
 عليهم لطلب صلواته وضاعته أودع منفسه ما عاتى وضاعته مع كراهته ما أمر عليه من الظلم وعدم ميل
 النفس إليه ومحبته لهم وكراهته للمواصلة لهم لو لا الجلب تلك المصلحة أودع تلك المفسدة على من
 صدق سمي المكون على أن لا يخص بالأولاد والدلالة على شروعية طلب المصالح ووضع المفاسد والأعمال
 بالذات وإنما لكل امرأ ما نوى ولا ينبغي على أحد غفيرة وبالجملة فمن قبل في الخاطئة من في ظلم عليه إن
 يزان أفعاله داخله وما في ما يذكره لأن الشرع فإن نزع عن ذلك على نفسه ما راقش مخفى
 ومن قدر على الفرار منهم قبل أن يورس جهنم أمرهم بطلب طاعته فوالأولى والأبواب به يا مالك
 به الدين ياك خبذ ما ياك تستعين بجلنا من صباك الصالحين الذين بالمعروف والنهي

حسن الشكر الذين لا يخافون نيك لولته لا يهم وقولنا على ذلك ليس لولتنا واعنا عليه قال القرطبي في
تفسيره وصحة الظالم على التقية مستثناة من النفي بحال لا ينظر في ذلك قال النيسابوري في تفسيره قال
الشيخان المكون من النسي عنه هو الرضا بما عليه الظلمة وتحسين الطريقة وترتيبها عن طريقه مشاكرتهم
في شيء من تلك الابواب فاعلموا انهم لم يرضوا بتلك الابواب بل راضوا بما فيها من الخير والبر في ذلك
ما قولهم من طريق المعاشرة والخدمة وتفضي التقوى وهو لا يقتضي نعم الحكمة وليس له مكان عبادة في حق سائر
سبب لكون الهم فيه إشارة الى ان الظلمة لا يزال لها ولا مكانة خاصة بل لا تجب الامانة من المار

سورة الفحل

هي مكية كلها في قول الحسن في حكمة وعلا جابر روى عن ابن عباس ان النبي لما نزلت بكم سورة
ثلث آيات من آخرها فامتنع من بين يديه والمدينة في نصف رسول الله صلى الله عليه وسلم
من احد آياتها ثمانية وثلاثون وشرون آية وتسمى هذه السورة بسورة الفحل بسبب ما فيها
الآية الاولى ومن ثمرات الفحل والاعتناء بقتل من منه سكران هو ما يسكر من الخمر و
ساقا حسنا هو جميع ما ياكل من ثمرات الشجرين كالتمر والزبيب فحل كان يقول في هذه الآية
تحريم الخمر وقيل ان السكر فحل بانه الحبشة والرزق الحسن الطاهر من الشجرتين وقيل السكر الصغير
الحلو المائل يسمى سكر الان قد يصير سكر اذا بقي فالتايلج الاسكار حرم والقول الاول اولى
الجمهور وقد صرح اهل اللغة بان الاسكار اسم للخمر وفي الف في ذلك الا ابو عبيدة فانه قال السكر الطعم
وما يدل على ما قاله الجمهور قول الشاعر
بش العراب وبش الشرب شربهم
ان جرى منهم الماء
والسكر وما يدل على ما قاله ابو عبيدة ما اشهد عجلت حبيب الاكر من سكره اى جللت ولم يها
ورج هذا ابن جرير فقال ان السكر الطعم من الطعام وحل شرب من ثمرات الفحل والاعتناء به هو الرزق
الحسن والمفظة مختلف والنهي امر مثل ان لا تشكوا شي وحل الى سدغال التبرجاق قول ابى حبيدة هذا
للعرف واهل التفسير على خلافه ولا حجة في البيت الذي اشهد لان معناه عند غيره انه يعفانا
تتمتع بعروب الناس وقد حل السكر حجة من المنفعة على الايسر من الانبذة وعلى اذ يرب ثلثاه
بالطبخ قالوا وانما يحرم السكر لانه يلهي عن عباد الله بما يلهي به غيره من الشرع والاعمال الصالحة التي تلوذ
على فرض ثمانية عن آية تحريم الخمر الثانية ولا حجة في الآية الثانية ولا حجة في الآية الثالثة وهي ايمان البيعة
قال الواحدي قال المفسرون هذا في نهي الذين يبيعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسهم على الاسلام
ونصره الذين يستدلوا على هذا التخصيص بما في قوله فقل قد تقدم بعد ثبوتها من البيعة وما في
قوله وقد قال السوء بما صمد من سيدنا الله ولكم على ابي عظيم لانهم اذا انقضوا العهد

[illegible]

[illegible]

ان تتعلم على حكم الله ورسوله فلا تنزع لم على حكم الله رسول فانك لا تنزع على القريب حكم الله ثم ايام
 ولكن ان تعلم على حكمك وحكم اصحابك وحكم شيخ الاسلام في الشيخ ابراهيم بن رضى الله عنه قال انك
 مجلسا في القضاة وغيرهم في حكمته مكره فيها اجمع بقبول ذلك فقلت لها انه الحكمه فقال هذا حكم
 فقلت له انقول ذلك فحكم الله الذي حكم به والنزاع بالاشارة على هذا حكم زفر وقوله لا تقل حكم الله
 من الكلام منتهى السلام واستمدح الى سبيل ذلك مذهب الفضل التميمي كونه بحث الى الله
 كانه وسبيل الله الاسلام بالحكمة اى بالمقالة الحكمه يصح فيل هي الحج القلبي الغيبه
 لليقين والوعظ الحسنه وفي المقالة اشتماله على الوعظ الحسنه التي هي حسنهما السامع ويكون
 في نفسها حسنة باعتبار ارتفاع السامع بما قيل في الحج الظن ان الانواع الصريحه للتصديق بقضاء الله
 قيل وليس للمعصية الايمان الطرفان ولكن الداعي قد يخرج من القسم الاول الى استعمال المعصية
 ولما تفتت ونحو ذلك من الجبل ولما قال سبحانه وعاذ الله به التي هي احسن اى بالطريق التي هي
 احسن طرق الجوارى وانما المراد سبحانه بالجوارى الحسنه تكون الطلوع منها ومنه سبحانه وكان حسنة بطلان
 فاسدا السابعة وان عاقبه فها قبل ما عاقبه به اى مثل ما قبل كبر لا تجاوز وانك
 قال بن جرير قلت هذه الآية غير ما يسيب بطلان لان لا يمان من قال انما احسن الاصل فلهذا لا يخطأ
 الى غير ما رواه اصحاب لان الآية وان قيل بان لها سببا خاصا فالاعتبار بموجبه المقطع وموجبه يورى هذا
 المعنى الذي ذكره وكى سبحانه الفعل الاول الذي هو فعل البلى بالشرعوتيه مع ان الحق قد ليسد الا
 فعل الثاني وهو الجأزى لك الله وهي باب معروف وقع في كثير من آيات الكتاب العرفه ثم سجد
 على العفوه فقال ولحق صبره ولو غير له صوابين اى الشئ هو من العاقبة بفعل الصبر كذا في
 ووضع صوابين الظاهر موضع ضميرنا من الله صابرون على الشكايه قد صابرا على الشكايه
 لانما ولحقه في الصبر من العاقبة والفتاوى على الصابرين على العموم وقيل في نسخه بآيات القتال للوجوه لذلك

سورة الاسراء مائة واحد عشر آية

وفي رواية قال ابن عباس مثل من ابراهيم عليه السلام استثنى الله شقايه قوله عز وجل ان كادوا يستغفروا
 الله عز وجل من قول الله عز وجل ومن كان يظن ان الله لا يفتقروا على شئ من
 وقوله تعالى ان ربك احاط بالاسرار زاد وقال قوله ان الذين ادركوا العلم من قبله الآية الاولى
 ولا قبل يدك مغفلة الى عفتك ولا تنسوها اكل البسط هذا المعنى كتمان كل مكلف فهو كتمان
 للمعنى هو انما في الآيات وفيها العلم والغلب لكل من يصلح له من الكافرين لا الا انى لانسان ان
 يسلك كما يصير غصبا على نفسه على له ولا يوسع في الاتفاق فوسعا لا حاجه الى حيث يكون

بسرقة فوحي عن باغي المظالم والتفريط كميل من ذلك سرقة التوسط وهو العمل الذي منتهى
 إليه من ولائها سطر المظالم في قصد الاستدراج وهو مثل استرجاعه في هذه الآية حال
 الشرح حال من كانت يد مملوكة الى غنى بحيث لا يستطيع التصرف بها مثل حال من كان له اليد في التفرغ
 بحال من يسيط به بسط اليد خلق بسبب غير الشيء مما يقبض باليد عليه في هذا التصدير مما لا ينفك
 ثم من كان غايه مظهر من الشيء مما قال فتعقد ملوكا من الناس بسبب ما انت عليه من الشئ
 بسبب ما خلقه من الماسك اي من قطعها من القاصد بسبب الفقر واليسر في العمل التخلي عن اليه
 وقيل مناه نادوا على ناسك الشائنة ومن قتل مظلوما اي بالسبب من الاسباب السوءة
 القتل شرعا فقد جعلنا عليه سلطانا اي لمن يلمس من ورثته ان كانوا موجودين او من له
 سلطان ان لم يكنوا موجودين والسلطان التسلط على القاتل ان شاء قتل وان شاء عفى ان شاء
 اخذ الدية فلا يسرف في القتل اي لا يجازيها باحد اصله يقتل بالواحد الا من اجازة او قتل
 او عليه ان شاء اي الذي كان منه ودا اي هو يد انا فان كانه جازة نصوبات القصاص له بما
 ابره من الحج والحد من الدولة وما يلزم الولايات بعونه والقيام به حتى يستوفيه قتل هذا الآية من
 اول ما تزل من المظالم في شأن القتل هذا كذا الشئ ولا تخف من ذلك بسبب علمه على شئ
 بالاعلم من ذلك فتوت فلانا انا اجتمع اثره ومنه فانية الشعر فلانا تفكر في بيت ومنه القيد
 بالقافة انهم يتبعون انما قاصد الناس مني فانية النعم ان تجعل الانسان بالعلم او بالمال او
 به فانية كذا وقد جعلنا ما من العسر من فانية ما فقال لا تقم احد باليس لك علم وقيل اي في شئ
 التفرغ قتل اي في فانية قال القيد مني فانية لا تخرج الورس والمظالم منها ما صاب فان كان ذلك العلم
 قتل المار العلم من المار العلم المار العلم المستفاد من سنة تطعيا كان او طعيا حال اي بالسوء في تفسير
 وهو حاله بهذا المعنى لا ينكر شدة وقال الشوكاني في فتح القدير او قتل فانية الآية قد دل على مدح ذليل
 باليس علم ولكن ما كان مخصصة بالدولة والوردية يجوز العمل بالنظر والعمل بالعام ونجيب الواحد والعمل بالمشاهدة
 والاجتهاد في القيد وفي جزاء الصيد ونحو ذلك فلا يخرج من عمومها ومن عموم ان النظر لا ينبغي
 الحق شئ الا ما قام دليل جواز العمل فالعمل بالراي في مسائل الشرح ان كان لعدم وجه الدليل في الكتاب
 ولا من خصوص الراجح الحكم في قوله المظالم ما يستعمله القاضي قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال
 بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد راي وهو حديث صالح للاحتجاج بحكمه او فانية ذلك في
 بحث مفرد ولما التوثيق على الراي مع وجوب الدليل في الكتاب بسنة ولكنه قصر صاحب الراي
 عن البحث فيما يراه فهو من تحت هذا المعنى وهو لا اولها لا يحض راي في شرح الله للناس عن معني
 بكتاب الله جازة وسنة رسول الله ولم تدع اليه حاجة على ان الترخيص في الراي عند عدم جواز الدليل

انما وجهه المجهد يميز لان ميل به ولم يل ليل على يمينه لغزو العمل به وتبرير شدة مسائل الشرح وبذلك
 تك انهم يوضحون ويظهر لك اكل لحوالي هذا المثلثة المدونة في المكتبة المفروجة ليست من الشرح في شي
 والمعال بها على شفاهاة بل فاجتهدت في كتابتها على ما تقي باليس لم يعلم والظلال المسكين المعالج بها
 ذلك المجهدة على اليس لم يعلم والظلال المسكين المعالج بها فاجتهدت في كتابتها على ما تقي باليس لم يعلم
 بالحقايق ولا ليل على ذلك اصلا بل على كل احد جاد الذي من العون باليس لم يعلم والظلال المسكين المعالج بها
 كل اولئك اشارة الى المثلثة الاعضاء وارجو ان يكون هذا الكتاب من احوالها مشاهدا على
 اصحابها قال الزجاج ان العرب قسما يعقل وما لا يعقل في اولئك المشاهدا من جريسة لا على عدم جرائد
 قول المشاهد من انهم لا يعقلون بل على ما لا يعقلون من احوالها مشاهدا على عدم جرائد
 اولئك الاقسام تنجيز على ذلك الخطا صاحب الكتاب في الغرض من قوله كان عند مسكون
 جميع الى كل كذا الضمير في منه معنى سوال هذا الجواب على سبيل صاحبها استعمل في المثلثة مشاهدا على
 الروح الانسان فان استعمل في المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا على ان استعمل
 ينطق الاعضاء من هذه المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة
 الفرج قيل التكبر في الشئ وقيل قبحا وهذا الانسان قد قيل انما في الشئ وقيل البطر والاشارة
 والظاهر ان المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا
 من ان الشئ لا يكون الاعلى او على ما هو متجه اليها تاليفه وتقريره او لعل احسن من قال به فلاش
 في الارض الا لقوا ضاعوا فكم تعجزا قديم منكم انسخه وان كنت في جزر وجزر ومنتهى حكمايت من
 قديم منكم انسخه وفتح مصدوقه واللاي زامج وفي وضع الصدق موضع الصفة لفتح تاليفه وتقريره
 فخر الخلق المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا
 فخر الخلق المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا
 في هذه المثلثة على قولين احدهما ان المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا على ان استعمل
 عباس والحسن والشعبى وعطاء وعطاء وعطاء وعطاء وعطاء وعطاء وعطاء وعطاء وعطاء وعطاء وعطاء
 الشمس قال علي وابن مسعود وابي بن كعب وابو سعيد وهى من ابن عباس وقال المفضل ولو كان الشمس
 من لدن نزلها الى نحرها قال المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة
 نصف النهار والليل قيل لها انما قلت ذلك لانها في حال الخلق في اية حال قال المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة
 نصف النهار والليل قيل لها انما قلت ذلك لانها في حال الخلق في اية حال قال المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة
 خلق الليل وقيل فيها لظهوره وصلانا خلق الليل فيها لظهوره وصلانا خلق الليل فيها لظهوره وصلانا
 هذه خمس صلوات الى خلق الليل هو اجمال الظلال قال المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة مشاهدا على ان استعمل في المثلثة

اقتراح خلاصا على احوال اهل الجبل فسق سواد الليل مهمل كل من السيلان يقال اصبحت اذا سالته وقد
 استعمل بهذه الغاية اثنى قولنا الى فسق الليل حتى قال ان صلوة الظهر تادى فيها من الاول الى المغرب
 ذلك من الاذاعي وان اذنبته وجبهه ملك الشاخي في كل الضرورة وقد ردت الصلاة في الصحوة التواخي من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتيان ما كانت الصلاة فيجب ان تحمل هذه الآية على ما بينه السنة فلا يلزم كونك وقد انما الخبر
 قال الغفران الى الصلاة الصبح قال الزجاج في معنى قوله فليحذر من كل الى الصلاة لا تكون الا بالبر حتى سميت
 الصلاة قرآنا وقد ردت الصلاة في الصحوة التواخي من رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتيان ما كانت الصلاة فيجب ان تحمل هذه الآية على ما بينه السنة فلا يلزم كونك وقد انما الخبر
 وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتيان ما كانت الصلاة فيجب ان تحمل هذه الآية على ما بينه السنة فلا يلزم كونك وقد انما الخبر
 اشوكل في خطاة تقرأ في فتيان ما كانت الصلاة فيجب ان تحمل هذه الآية على ما بينه السنة فلا يلزم كونك وقد انما الخبر
 التها كما ورد ذلك في الحديث الصحيح وبذلك قال جمهور الفقيهين الساموئيل ولا يخبر بصلاياك
 ولا تخاف بها اى بقراءة الصلاة على حذف المضاعف لعدم لان البر والخاتمة من صوت الصوت كون
 صوت افعال الصلاة فمى من اطلاق الكل ارادة الخبر وقال اخفقت صوت خفوت اذا انقطع كلامه
 وسكن خفت الزرع اذا قبل ما خافت السيل بقرينة اذ لم يرفع بها صوت قبل سنا ولا تهر بصلاياك كما
 ولا تخاف بها كلها والاول اولى ولا يتبع بين ذلك اى البر والخاتمة المبدل على ما في الفطنين سيلان
 اى على ما ستر يا ميم الثمين فلا تكن مجرورة ولا تخاف بها وعلى التفسير الثاني يكون معنى ذلك التمنى من
 بقوة الصلوات كلها والتنى من الخاتمة بقرينة الصلوات كلها والمكمل السبع منها مجرورة
 الليل والخاتمة الصلاة النهار وذهب قوم الى ان هذه الآية منسوخة بقوله ادعواكم فخر اخفقت
 الساموئيل ولا لام ان لا يكون للآية الا باسماة الحسنى بدلى كقضية المولى تعالى وقد المحدث
 الذى لم يتخذ ولا كما يقول الجمهور والنصارى ومن قال من المشركين ان الملكة بنت شمس
 قتلى اربعين ذلك علما كبير ولو لم يكن له شريك في الملك اى ملكك في ملكه ربوبية كما فيهم
 التوبة ونحوهم من الفرق القائلين بعد هذا الآية ولو كان له ولي من الدن اى لم ينج الى سر الله
 لذل الحق فهو مشتق من الولي بالنصب وقال الزجاج اى لم ينج الى ان يتصرف فيه وفى النقص فى اشارة
 المولى له الصلوات الجبلية ايتان بان اتم الحق المولى له هذه الصلوات لانه اعاد على الامجاد واقامه نعم
 يكون المولى بمجيبته خفية ولانه ايضا يستلزم هذه الآية لانه متولد من جزئين اجزاء والتحدث في ظاهر
 على كمال الامانة والشر كفى في الملك ما يتصور المولى لا يقدر على الاستقلال به ومن لا يقدر على الاستقلال
 ما بغير فضلا من تمام ما بغير فضلا ان يضاعف ما هو عليه ايضا ذكره سبب للتنازع بين الشريكين وقد
 ينص الشريك من اناقة الخبر الى اولى اذ لا وجود الى الفساد لو كان فيما آتته الامانة لفسدنا والاحتجاج الى
 على ما بينه من التدل بغيره على ان لا يرد اذا لا ضعيف لا يقدر على ما يقدر عليه من هو متعفن بنفسه وكبره

تكملة الى سورة طه و قد بدأه بانه من كل شيء اخرج جن من جبريل عن ثمانية قال فكرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
الجنة والآية الحمد لله الذي اخرج الصغير من ابيه والكبير من ابيه والصنف من عبد الكبير من ابي آية
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني اشراف الانصاح صرح رات الحمد لله الذي لم يقد ولد الى آخر السورة
واخرج احمد ومطرا الى من كان ابن اس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لم يقد ولد الى آية طه

سورة طه آياتها خمس وثلاثون آية

وهي مكتبة قال القرطبي في قول الجميع كان ذلك بسبب اسلام عمر رضي الله عنه واقتضت مشيئة في كتب
الآية ولا تمدن عينيك فانظر لطوليه وان لا يكاد يروه استحسانا من طول الارب عجايبه و قد ادى الى انظر
غير المدود مضجعة وذلك بان ياد الشئ بالنظر ثم ينفض الطرف الى ما متعجبه اليه الى ان يخرج منظر
الى من غارت الدنيا لمع فيه نهارا ولا تطل نظر عينيك الى ذلك واذ لو اجابتم من فعل
شعنا والازواج الاضافات قال ابن تيمية وقال الجوهري الازواج القتر قال الواحدى ما يكون في
عينين الشئ ما زاد او ادم النظر نحوه ولوامته النظر اليسيل على تحسانه وتبينه وقال بعضهم معنى الآية وتبين
احدا على باء من الدنيا وتبين المحمد من مطلقا زهرة الحجة الدنيا التي فيها آية ما بالذات

سورة الحج

هي مكتبة امة في الجمهور على انها مخلقة منها مكتبة وثمانية آياتها ثمان وسبعون آية قال الجمهور ان السورة
مخلقة منها كى وثمانى في قال القرطبي وهذا هو الصحيح قال القرطبي هي من عجايب السورة ثلاث بيلا و
ثمان اسفرا حضا كيانا سلبا احريا تسخا ونسوا فاعلموا وشاها قد ورد في فضلها الاحاديث
الآية الاولى يا ايها الناس ان كنتم فى ريب مما نزلنا بقرآننا فاذكر آياته وما كانت بهداهى
في سبيلكم فانظروا كيف خلقكم على اتمام على السلام من ثواب ثمن من نطفة اى من كل النطفة
التاميل من المارة فيع على الكثرة من النطفة لكونه علة في المدة المارة بالحق والى العبيط اى الطير
البحر وقيل الاشياء المارة بالادام المارة بالكون من اى من من نطفة وهي النطفة من المارة بالبحر
الماضي تكون من النطفة علة بالبرصفة المصفاة اى سبعة اثنى عشر و قد علة اى لم
يستمن خلقها ولا لم تصير اى قال ابن الاعرابى علة يريد بها خلقه من النطفة المارة بالبحر
خلق من المارة بالبحر من النطفة وهو الذى ولد تمامه واسقط كان من علة اى من نطفة بالبحر
قال ابن الاعرابى علة المارة بالبحر من النطفة المارة بالبحر من النطفة المارة بالبحر
قال ابن الاعرابى علة المارة بالبحر من النطفة المارة بالبحر من النطفة المارة بالبحر

كاحياء الاموات فيهم فآمنوا على ذلك ثم آمنوا ولا يمس شفاة البعث بعد الموت الثامنة
 هذا ان خصصنا احد ما للجسد المرقق اليهود والنصارى والصابون والجوس والذين اشكوا انهم
 الاخر المسلمين فما فرقنا من خصمان قالوا الفرو فربوا وقيل للارواح الناصيين الجنة والناز قالوا الجنة حلقه
 لرحمة وقالوا النار حلقه وقيل للارواح الناصيين هم الذين برئوا يوم من المؤمنين حرقوا على
 وحيدته ومن الكافرين عنته وثبتت ابتداء الوليد بن كعبه وقد كان ابو القيسم ان نوحا الذي تركت
 في هودار المتبائنين وقال مثل هذا مما قد من العباد به لم عرف من غير ما بسبب التورول وقد ثبت في
 الصحيح ايضا عن علي عليه السلام انه قال فمنا تركت هذه الآية وقال جماعة انهم صعدوا وادخلوا الجنة قال
 الفراء لا نسمع ولو قال انهم لم يذنبوا في ربهما في شأن برجمي في ديننا في فاذا ادنى صفاته
 ادنى شره لعلنا نعدا وفي جميع ذلك السالفة ان الذين كفروا ويصدون المراد بالصد هنا انكار
 لا هو والاستقبال فصيح بذلك لطفه على الماضي ويجوز ان يكون المراد في ويصدون وادخلوا اي كفروا
 وادخلوا انهم يصدون والمراد بالصد المنع عن سبيل الله اي دينه فالمعنى فيمنع من الدخول على
 دين الله والمسجد الموعود معطوف على جميل استقبال المراد بالسبب نفسه كما هو الظاهر من هذا الظاهر
 القرآن وقيل الحرم كله لان المسلمين صعدوا رسول الله صلوات الله عليهم اجمعين وقيل الحرم كله ليل
 قوله الذي جعلناه للناس سواء اكرهوا ولا يحبوا للناس على الحرم يصلحون فيه فيلزمون به يستحبوا فيه
 الكافة هو المقيم فيه الملائكة والبالغة اي المواصل من البادية والمراد بالطاري عليه من غير فرق
 بين كونه من اهل البادية او من غيرهم قال القرطبي ولا يصح الناس على الاشارة في المسجد الحرام فمنا
 في مكة فذهب جماعة وبذلك الى ان رده في ذلك لما يستوي فيه المقيم الطاري وذهب من قوله
 وابن عباس وجماة الى ان المقام من قبل حيث وجد على باب المنزل ان يؤدبه فمنا في قوله
 الجمهور الى ان دور مكة وشاكلة ليست كالمسجد الحرام ولا لها منع الطاري من التناول فيها واما
 ان الكلام في هذا ارجح على صلح الاول ما في هذا لانه قبل المراد بالمسجد الحرام نفسه او جميع الحرم يمكنه على
 المنصوص وانما في بل كان شخ كنه صلواته على فرض ان محرابا كان منتهى بل قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في مكة
 اياها على المنصوص واجعلنا لمن تزل بها على العموم وقد اوضح الشوكاني مع هذا في شرحه نيل الاوطار على
 متفق الاخبار بلا يخرج الناطق في زيادة المراجعة والبدن قرأ ابن ابي اسحق بفهم الباء والدال و
 قرأها قرآن باسكان الدال وهو القتل وهذا الاسم خاص بالابل حيث تمتعنا ثنائيا والبهائم من
 وقال ابن عيينة وبذلك انه يطلق على غير الابل والاول والمراد بالابل التي هي طاهية في الابل ولما يفيد
 كنهية المقصود اختصاص هذا الاسم بالابل وقال ابن كثير في تفسيره واخلفوا في معنى اطلاق الابل
 على البقرة على قولين اسمها ان يطلق عليها ذلك شرعا كما صح ان يورث جعلنا لكم من شعائر الله

الآية العشر آية الاذى للعتيق في سورة النساء ووجه تقديم الزانية على الزانية بانها ان الزانية في ذلك الزمان
 كان في النساء اكثر من الرجال لان النساء كن يكثرن في اوقات الفاحشة منهن وقيل جال فيهم
 ان المرأة هي الاصل في اهل قريش لان النسوة فيها اكثر من الرجال وقيل لان العارفين اكثر من الغافلين
 المحجبة والصباية تقدم ذكرها لفيلها واجتماعها والغلاب في هذه الآية للآية ومن قام مقام قول المسلمين
 لان اقامته الحرة وواجبه عليهم جميعا واللام في قوله لا يكره الاجتماع على اقامتها ولا تاخذ كره بهما
 لافقه على الرقة والمرتة وقيل على معنى في حديث لعله في طاعته وكسما في قوله تعالى ما كان
 لياخذها في دين الملك ثم قال ثبتنا لها موطن وميها لهم ان كنتم قومون بالله واليوم الآخر
 كما يقول الربيع احسن على من كنت رجلا فاضل كذا هي ان كنتم تصدقون بالتحديد والبعض الذي فيه
 جزاء الاعمال فلا تعطوا الحرة ووليدها عند ابيهما طلاقا من المؤمنين اي يحضر زيادة في التكفل
 بهما وشيوع العار عليهما واهتمار فضيلتهما والطلاقا الفقرة التي تكون جاذبة من الشيء من الطوائف وقيل الطائفة
 ثلثة وقيل اثنان وقيل واحد وقيل اربعة وقيل عشرة والثانية والذين يرمون المحصنات يستحل
 الرمي للثمة فاحشة الزنا لكونه جنابة بالقول لسيبى هذا الشبهة الفاحشة قدنا والمراد بالمحصنات
 ونخصن بالذكر لان قد فرغ شيوخ العارفين اعظم وطبق الرجال بالسلا في هذا الحكم لا خلاف بين علماء
 نه طائفة وقد روي شيخ شيخنا الشوكاني في ذلك رسالة ردها على بعض المتأخرين من علماء القرن الحادي عشر
 لما منع في ذلك وقيل ان الآية تعم الرجال والنساء والتقدير الاغنى المحصنات وبوجه قوله تعالى في آية
 اخرى والمحصنات من النساء فان البيان يكون في النساء يشعر بان لفظ المحصنات يشمل عتير
 النساء والامكن للمبيان كقوله في آية الرجال والمحصنات الفرج كما قال والتي احصنت فرجها فتناول
 الآية الرجال والنساء تغليباً وفيان تغليب النساء على الرجال غير معروف في لغة العرب المراد بها
 هنا العفاف وقد مضى في سورة النساء ذكر الاحصان مما يتعلق من المعاني والعلما في الشرط اعتبر
 في التقديف والعاذات بحاش مطوكة في كتاب الفقه منها ما هي اخذ من ليل ومنها ما هو مجرى حيث
 ذهب اليه من العلماء الى انه لا مد على من قدف كافرا او كافرة وقال الزهري وسعيد بن المسيب ان
 ابي ليل انه يجب عليه الحد وكذا ذهبوا الى ان العبد يحل له العين بجلده وقال ابن مسعود وعمر بن الخطاب
 بقبضة بجلده فانين بجلده قال القطبي وابع العلماء على ان الحر لا يحل له العبد الا في حرة عليه ثيابان
 مرتين او قد ثبت في الصحيح عنه صلوات الله عليه ان كان له ثيابان او كان له ثيابان
 كما قال فخذ كبرجانه ثم طلاقا الحرة على من قدف المحصنات فقال ثم احبوا ان ياربعة شهداء
 يشهدون عليهم بوقوع الزنا منهن ولفظ ثم يدل على انه يجوز ان تكون شواهد الشهود في غير
 مجلس القذف وبه قال الجمهور وقال في ذلك مالك وظاهر الآية انه يجوز ان يكون الشهود مجتمعين

الحق به اس غير هذا بل فذلك من سداهم قبل ان في الآية وليلا على ان الكفاية في طبعين بالشعرية
 كما يقول بعض اهل العلم بقوله واستنى فضل البصر الى ان البصر على العين حيث يقع الرية من اجسادهم
 هي التبصيرة واليدوب الاكثر وان ومنه بان العنى فضل البصر ما يحرم والاعتقاد على اهل قبل التبصير
 انه يعني التناظر اول نظر وتبع من غير قصد قبل غير ذلك في هذه الآية دليل على تحريم النظر الى غير من كل نظر
 اليه وسمى يفتقدوا فروجهما انه يجب عليهم حفظها عما يحرم عليهم قبل المراءى من فروجهما ان ما باس
 يمل لمه وبناءه على من اراد العينين فاكل في غير تحت حفظ الفرج وقيل هو الوجه لمن في الاجساد
 الفرج اندوس في النظر فان لا يحرم من الا استنى بخلاف حفظ الفرج فانه مضيق فيه فاذ لا يمل من الا
 المستنى وقيل الوجه ان فضل البصر كله لا تعد بخلاف حفظ الفرج فانه ممكن على الاطلاق والاشارة بقوله ذلك
 الى ما ذكر من الفضل والحفظ وهو مبتدء فجو انك لمعه اي المهر لم من دس الرية والطيب على الحبس
 بهذه الديات لانه خير ما يصنعون لا يعني عليه شي من غير في ذلك ومهد لمن ان فضل البصر ويحفظه
 الساموسه وقيل المومنات يفضن من اجسادهن ويحفظن فروجهن من الاجساد الاثا
 بهذا الخطاب على طريق التاكيد لانه من تحت حفظ المومنين تعليها كما في سائر الخطاب القرآنية
 وفيه التضييق في الفضل والتميز في الفضل لان الفضل من الاول محرر ومن الثاني ساكنة رجائي
 بزمها بالامر وبها جاز ان فضل في المومنين قبل حفظ الفرج لان النظر وسيله الى عدم حفظ الفرج والوسيلة
 مستدرة على التوسل اليه ومعنى بعض معنى انفضوا فاستدل على تحريم النظر النساء الى احوالهم كالتكليف
 عليهم حفظ فروجهن على الوجه الذي تقدم في حفظ الرجال لقروجه ولا يبدون زينةهن اي ما يتزين
 به من الحلية وغيره وان في النسي عن ابدان الزينة هي من ابدانها من ابدانها بالاول ثم استنى بجملة من
 نه النسي فقال لا اظهر منها ما تشك في ظاهر الزينة لانه هو فقال بن مسعود وعبد بن مسعود
 هو الثياب وما زاد عليها الوجه وقال طار والاعوام الوجه والافان وقال ابن عباس فتاة والمسجون فخرته
 ظاهر الزينة هو كل من السراك والاضراب الى نصف الساق ونحو ذلك فاذ يجوز للمرأة ان تلبس به وقيل ابن
 عطية ان المرأة لا تلبس زينة ويحس كل شيء من زينة ما وضع الاكثنا وفيما ينظر منها بمك المصروف
 ولا يعني عليك ان ظاهر النظم القرآني النسي من ابدان الزينة الا اظهر منها كالجلاب والخرم فما كان على الكفن
 والقديين من الحلية ونحوه وان كان للابو الزينة من غيرها كان الاكثنا ولها الى ان يشق على المرأة
 كالقديين والقديين ونحو ذلك وكذا اذا كان النسي من اظهر الزينة لم يستره النسي من اظهر ما مضى
 الخطاب فانه على الاستئنا على ذكره في المومنين ولما اذا كانت الزينة تشمل ما وضع الزينة واستترت
 بالنساء فالامر واضح والاكثنا يكون من اجمع قال القرطبي في تفسيره الزينة على تفسيره فليقته وكسبه
 فالتقنية وجرها فانها من الزينة والمكسبة انما طار المرأة في تحصيل الثياب والجلاب والجلاب

ومن قوله تعالى فاعلوا الصلوة وانزلوا بها حياء كما انزلناه لكم عند كل مسجد وقولوا الصلوة وانزلوا بها حياء كما انزلناه لكم عند كل مسجد وقولوا الصلوة وانزلوا بها حياء كما انزلناه لكم عند كل مسجد
فمن خير مما نطق به ولا يضرب به الميزان على جودهم من الخير مع ثلثه وهو ما نطق به الآية واسما واليه وجوب
جميع حبيب وهو مودع القطع من الدين والقبض ما يؤخذ من الجواب وهو القطع قال المفسرون ان
نساء الجاهلية كن يسهلن نحرهن من خلفهن وكانت جريحتن من قدام واحدة فكانت تنكشف نحرهن
وقلا يدين فامر ان يغفرن من خلفهن على الجيوب ليسترن ذلك ما كان يجره وكنى لفظ الضرب
مباينة في اللغات الذي هو الاضمار وقد فسره المحمود واليه وجوب ما ذكرنا وهو المعنى القبيح وقال
مقاتل ان معنى على جريحتن على صدرهن فكيف يكون في الآية مضارفة مخرجة الى معنى ما مضى جريحتن
ولا يبدى من ذنوبهن كالبهائم السبع للجل بها الزينة والسيد في كلام العرب وقد علم البهائم لانهم
المقصود من الزينة وان كل بدن الزوجة والسرة حلال لهم مثله قوله سبحانه والذين هم لفروجهم
ما قبلون الا على ارجاسهم او ما كملت ايمانهم فانهم غير ملومين او اباؤهم او اباؤهم او اباؤهم او اباؤهم
او اباؤهم بولتهن او اخواتهن او بنى اخواتهن يجوز للنساء ان يبدى من الخشنة
لهن ولا كفره الخاطئة وقد عرفت ان في الطبع من النفرة من القواحب وقد روي عن الحسن
والسعيد رضي الله عنهما انها كالا ينظران الى اجسام المؤمنين فربما ينشأ الى ان ابناء البهائم لا يكرهوا
في الآية التي في اروج البنى على اسطيه وآله وسلم روى قول الجاهل طاب من في ابايهم والمراد اباؤهم
ببولتهن ذكروا ولا ولا زواج ويذكر في قول اباؤهم ان اولادهم اولادهم اولادهم اولادهم
وان سفلوا وكذلك آباء البهائم وآباء الابرار وآباء الاسماء وان حملوا وكذلك ابناء البهائم
وان سفلوا وكذلك الاخوة والاخوات وتذهب الجاهلية الى ان النعم والخال كسائر الجاهلية في جواز النظر
الى ما يجوز لهم ليس في الآية ذكر الرضاع وهذا النسب وقال الشعبي هو مكره ليس النعم والخال من الجاهلية
او نساءهن من الخصصات بمن الملاسات لمن بالزينة او الصبيبة ويذكر في ذلك الامور يخرج من
ذلك نساء الكفار من اهل الذمة وغيرهم فلا يمل من ان يبدى من زينة من الاثمن لا يتحرمن من زينة
للرجال في ذلك خلاف بين اهل العلم واشاره النساء اليهن عمل على اختصاص ذلك بالزونات
او ما سكتت ايمانهم فلا يراه الآية تشمل الجاهلية والافاضة غير فرق بين ان يكونوا مسلمين او كافرين
وبما قال جماعة من اهل العلم عليه ذهاب حاشية ما سكته ومن جهاس ذلك وتخل محمد بن حبيب
لا تفرق في الآية او ما سكتت ايمانهم فانما هي به الاشارة ولم يعين بها العبيد ولا الشبيبة كما ان يظن
المملوك الى شعره لانه وهو قول عطاء ومجاهد والحسن وابن سيرين وروى عن ابن مسعود وتخل
الجنينة وابن عبيد اولادها من الرجال للزواج من الذين يمتنعون منهم فيصيبوا
من طهرهم لانه لم يفرق ذلك ولا حاجة لهم في النساء كالبهائم ومكرهه والشبيبة واصل الآية والله رب

والمرأة الحائض والمجم كرسيل المراد بغير اولى بالارثية احمقها والذين لا حاجة لهم في النساء وقيل البكر
وقيل العتقين وقيل النصي وقيل الخنثى وقيل الشيخ الكبير ولا وجه لهذا التخصيص بل المراد بالآية ظاهرها
مجم من جميع اهل البيت ولا حاجة له في النساء ولا يحصل منه ذلك في حال من الاحوال فبعد من في
جودا ومن يبرهنه الصفة يخرج من صماء وان الطفل الذي لم يولد له من اهل عورات النساء
الطفا على طلاق على الفور وللنسي والجموع او المراءى بها النفس الرضوخ موضع الجمع بالماله وصدق
الجمع وفي مصنف ابى امالا فقال على الجمع يقال للانسان لفلان لم ير الحق الحق ومعنى لم يولد له الطلاق
من الطلاق بمعنى الطلاق كذا قال ابن عجيبة وقيل صماء لم يولد له ولا شقة قال الكزوري والزهري والشافعي
والعلماء في وجوب شهادتي الزوج والكف من الاطفال فقول لا يلزم لان لا كفاية عليه وهو الصحيح
وقيل يلزم لان شهادتي المرأة وبكذلك اختلف في حصة الشيخ الكبير الذي قد سقطت شهوته والاولى
بقار المهر كما كانت فلا يصل النظر الى حوته ولا يلزم له ان يشهدا وقد اختلف العلماء في حصة العورة
قال القرطبي اجمع المسلمون على ان النسخة من حصة من الرجال والمرأة وان المرأة كلها مودة الا
وهما يدين على خلاف في ذلك وقال الاكثر ان حصة الرجل من ستة الى كتيبه ولا يضر ان
تأجلها من لم يعلموا يخفون من ذنبتهم اى لا تضرب المرأة بجلدها اذا شئت ليسمع صوت
ظننا من لم يسمع من الرجال فيعلمون انها ذات ظلال قال الزهري وسبع هذه الزنينة اشد تحركا
للشهوة من غيرها فخرها شدة صابرة الى التوبة من المعاصي فقال ساجانه وفيه الى الله جميعا
ايها المؤمنون فيما امر بالتوبة ولا خلاف بين المسلمين في وجوبها وانما فرض من فاضل اليك
لعلمكم فعملون اى تغفرون بسعادة الدنيا والآخرة وقيل ان المراد بالتوبة هناى مما كان
يعلمونه في الجاهلية والاولى اولى لما تفرق في السنة ان الاسلام حبيب قبله السماوية والكواكب
منسكحة الايام التي لا ترجع لها كبر كانت او نبيا والجمع بايى والايام قد تبدل بالايام ويشمل الرجل والمرأة
قال ابو بصير يقال رجل لم ير امرأة يوم والكثير ما يكون في النساء وهو كما استعمل في الرجال والخطا
في الآية لا وليا وقيل لا زوج والاولى اجمع وفيه دليل على ان المرأة لا تنكح نفسها وقد اختلف
في ذلك بالبرهنة واشتد اهل العلم في النكاح بل هو صحيح او مستحب او واجب فذهب اهل المال
الشافعي وغيره الى الثاني فالك مال ابو حنيفة والى الثالث بعض اهل العلم على تفصيل امر في ذلك
فقالوا ان فسخي على نفسه لو تزوج في العتقة والى الثالث بعض اهل العلم على تفصيل امر في ذلك
والا خرباب لا يجازفون في الوجوب مع تلك المشقة وبالحكمة فهو مع عدمها ستة من المسلمين
المكذبة لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح بعد تزويجي في النكاح ومن رغب من سنتي فليس يجرى
مع القدرة عليه وعلى سؤته والمراد بالايامى هنا الايام والحرارة والاما اليك فقه من ذلك

والصالحين من عباده كما قلتم والمصلح هو الايمان وذكر سبحانه المصلح في المالكين ان
 الامر لان الغالب في الامور المصلح بخلاف المالك وكذا قيل على ان المالك لا يخرج نفسه
 فانما هو صاحب المالك قد ذهب الجرح الى انه يجوز ان يسيدان بغير حيزه وامته على الكلح وقال المالك لا يجوز
 ثم خرج سبحانه الى المالك في الامور فقال ان يكونوا فقرا فيضيه هو الله من فضله اى لا
 ينتهوا من تزويج الامور بسبب فقر الربل او المرأة او احد ما فانهم ان يكونوا فقرا فيضيه الله سبحانه
 يتفصل عليهم في ذلك قال المزني حدثنا احمد بن محمد بن حنبل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان هذا
 يكون ماصلا لكل فقير اذا تزوج فان ذلك مقيد بالشبهة وقد يوجب في الفقير كغيره من الفقير
 لا يحصل لهم الفناء اذا تزوجوا وتيل المعنى انه يفيقه فبنا النفس قبل المعنى ان يكونوا فقرا الى الكلح
 فيهم امد من فضله بالجلال ليتفحصوا من الزنا والوجع الاول ما على ويدل عليه قوله سبحانه وان
 عبادة فصوره فيكم امد من فضله ان شارفهم المطلق منها على التقيد بذلك وملة والله واسع
 موكدة لما قبلها من قوله تعالى والمراد به سبحانه ذو وسعة لا يتقص من سعة ملكه فحسن فيجوز من عباده على
 بمصلح خلقه يعني من يشاء ولا يفقر من يشاء والشاكلة والذيل بن يذبحون الكتاب مما ملك
 ايما ذكر الكاتبة في الشرح ان كتاب الرجل عبده على ما يقيد بهما فاذا اقامه فمعه فظاهر قوله تعالى
 ان العبد اذا اطلب له كتابه من سيده وجب عليه ان يكتب له الشارط المذكور بعده وهو ان يملكه فيجوز
 خيرا والخير هو القدرة على دار ما كتب عليه وان لم يكن له مال وقيل هو المال فقط كما ذهب اليه
 جماعة من الحسن وطاوع والضحاك وطاوع من فاضل وذهب الى الاول ابن جرير وابن زيد واختر
 مالك والشافعي والفرار والزجاج قال الفرار يقول ان جرحه عندهم فغاروا وادبوا له المال وقال الزنا
 لما قال فيم كان الاثم لاكتساب ولو غاروا دارا والمائة وقال القاضي ان اقبل الدين والمائة روى
 مثل هذا من الحسن وقال عبيد بن السلطان اقامت الصلوة قال الطحاوي وقول من قال انه مال
 لا يصح عنده لان العبد مال له لا مال فكيف يكون له مال قال والمعنى عنده ان يملكه فيجوز غير المالك
 والصدق قال ابو عمرو بن عبد البر بن الفضل ان الزنا من المال ما كان له ان يملكه ان يملكه فيجوز
 يقال علمت فية الخير والمصلح والمائة ولا يقال علمت فية المال هذا ما اصل ما وقع من الامتناع
 بين اهل العلم في الخير المذكور في الآية واما القول بان هذا طاعة قد ذهب الى ظاهره في الضيق
 من الوجوب كذا في حاشية وطاوع وشرق وعمر بن دينار والضحاك واهل الظاهر فقالوا يجب على سليل
 بكتاب ماله كذا اطلب من ذلك وطرح فيه خيرا وقال الجمهور من اهل العلم لا يجب ذلك وشكوا بالانها
 على انه لو سأل العبد سيده ان يبيعه من غير ان يبيع عليه ذلك ولا يحل له ان يبيعه من غير ان يبيعه
 ولا يخفى ان فيه حجة واضحة وشبهة دافعة ما قاله الاولون ربه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه

عن حداد الحارثي للقرطبي للاختصار قيل ان المعنى ان اعدت من بعد ان كان من غير حرم لم يمس طلاقا او
بشرط التوبة ثلاثا سبعة باليهو الذين آمنوا الخطاب للمؤمنين جديلا للمؤمنات فيه تفصيل
كما في تفسير الخطاب قال العلماء في الآية خاصة بعض الاوقات ما تشاءوا في المراءى فليت اتم
على انزال الاول انما منسوخة قاله حيد بن السيب وقال حيد بن يسير ان الامر بها لك للمؤدية
وقيل كان ذلك واجبا حيث كانا الا بواب لهم ولو جازوا الحال لعاد الوجوب وكذا الممدى من
ابن عباس وقيل ان الامر بها للوجوب وان الآية محكمة غير منسوخة وان حكمها ثابت على القول
بالفساد وكما في الشعي منها منسوخة هي قال للمفسر قال السائل بان الناس لا يملكون بها قال
المستعان وقال القرطبي وهو قول اكثر العلماء وقال ابو عبد الرحمن السلمي انها خاصة بالنساء وقال ابن
عمر بن الخطاب قال قال الله عز وجل والنساء والرجال فغيره للذين ملكت ابنا نكح العبد والهار والذين كسر
يبلغوا المحل منكم اي من العهار يعني ثلاثا من ثلث اوقات في اليوم والليل والليل والليل
من الاوقات لان اهل وجوب الاستينان هو سبب مقارنته تلك الاوقات فلو استندت في الجملة
لأنفس الاوقات وانصاف ثلاث على الطرفين لانهما اي في ثلث اوقات او نصف على الصفة
اي ثلث استينان ورجحنا اوجبان فقال في الظاهر من ثلث اوقات ثلاث استينان
لانك اذا كنت في ثلث اوقات لا يغير من الاثلاث حيلوت جرد بان الظاهر من ثلث اوقات
التفسير بالثلاث الاوقات قبل ان قبل صلوة الفجر وذلك لثبوت القيام من مضامح وعلى ما
النوم وليس في ثياب فيقلد ويرى بيت عربان اولى حاله لا يجب ان يراى فغيره وحين يقعون
شياكمه ومن قوله من الظلمة الى البيان او معنى في او معنى اللام المعنى من وشكر ثياكم التي
تلبسوا في الثمار من شدة حر الظمير وذلك عند اتصال الثمار ثم يخرجون من الثياب
على التخلية ثم ذكر سبحانه الوقت الثالث فقال ومن بعد صلوة العشاء في تلك الاوقات
الجود من الثياب والفتوة بالليل ثم اهل سجادة هذه الاوقات بعد التفصيل قبل ثلث حدود
كانت لكم والجملة مستاندة مسوقة لبيان حلة وجوب الاستينان ليس عليه كراهة اهل البيت
ولا عليه اي المالك والصبان جناح اي اثم في المذخر لغير استينان لعدم ما يوجب
من مخالفة الامر الاطلاع على الامرات ومعنى بعد من بعد كل واحدة من هذه الحورات الثلاث
وهي الاوقات الثلاثة بين كل اثنين منها وهذه الجملة مستاندة مسوقة للامر بالاستينان في تلك الاوقات
فانما طوا فون عليكهم الجملة مستاندة مسوقة للامر بالغير لان قال القرطبي في ذلك
في الكلام ثم بعدكم وطوا فون عليكم اي ثم بعدكم فلا بأس ان يملوا عليكم بعضكم على بعض اي يتكلم
يطوف او طاف على بعض والبعض ان كلامكم لطيف على منادى الجعيد على الطوالى والامر الى على الجعيد

فقد روي على الفسك اجتهاد كالم غير متصل بما قبله ومعنى من يوتى كذا البيوت التي فيها شامهم واهلهم
 فيه من البيوت الاول والاو كذا قال المفسرون لانها واخذت في بيوتهم لكون بيت ابن المثل بيتا
 ولما لم يذكر سبحانه بيوت الاولاد وذكر في احوال ابي بيوت اباكم او بيوت امها انكم ابي بيوت
 اخوانكم او بيوت اخوانكم او بيوت اعمامكم او بيوت اخوانكم او بيوت خالاتكم
 قال الخاسر عارض بعضهم في احوال هذا الحكم على كتاب الله سبحانه بل الاولى في انظار ابن بكور بل لا
 مخالفا لاولاد ويجاب من هذه المسألة بان رتبة الاولاد والنسب الى اباها بالارتقاء من جهة النسب
 بالنسبة الى الاولاد بل لا يابى في خصوصية في احوال الاولاد ولورثت انت وما كذا بيك و
 ولد الرجل من كسبه ثم فكر انك سبحانه بهنا بيوت المأخوذة والاشقات بل لا عام في العات بل
 المأخوذة والاشقات فكيف ينبغي في جواز المخرج من الاكل من بيت سواه ولا ينبغي ان يصح
 الاولاد وتفيد بعضهم جواز الاكل من بيتهم كغيرهم بالاذن منهم وقال آخرون لا يشترط الاذن قبل هذا
 اذا كان الطعام سدا ولا مان كان محرزا ومنهم من يحرم كل شيء من بيت سواه او ما ملكته من ماله
 اى البيوت التي يملكون التصرف فيها بالاذن لاربابها وذلك كالكسوة والعقيد والقرآن فانهم
 يملكون التصرف في بيوت من يملكون لم يدخل بيته واهله من بيتهم قبل الملو به ابيات المالك
 والمخالص مع مفتوح او جسد فيكم وان لم يكن بينكم وبينه قسوة فان ابي يتي في القالب
 لصديقك بل يطيب به نفسه وارضى بطلاق على الواحد والجميع ليس عليك من جناح
 ان تأكلوا جميعا او اشدنا جميع شئت حتى التفرق يقول شق القوسم اى تفرقوا منه الى حلة
 كلامه متعلق على سبيل حكم آخر من بين ما قبله اى ليس عليك من جناح ان تأكلوا جميعا من بيت
 وهذا كان لبعض العرب يخرج ابن اكل وده حتى يجد له اكله في اكل واحد بعض العرب كان
 لا ياكل الا مع الضيف فتسل فاذا دخلت بيوت اى من البيوت التي تغربون فيها ونهايان
 ادب اخر اذ بجهاد فسدوا على انفسكم اى الى اهل الدين هم يتردد انفسكم في اهل البيت
 لانه كونه سابقا على القول الاول فقال الحسن والحسين الى السامد واللو سكم اهل من فيكم
 منكم فانما لكم في السامد فقول السلام على رسول الله قبل قبولك سلام عليكم من اهل البيت
 وقيل يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال بالقول الثاني اى انما البيوت المذكورة
 سابقا بما من الصلوة والتابعين وقيل الملو بالبيوت ههناى جميع البيوت المسكونة وغيرها مسلم
 على اهل المسكونة فانما غير المسكونة يسلم على نفسه قال بن العربي للقول بالعموم في البيوت هو الصحيح
 تحية من عند الله مباركة طيبة اى لطيب بها افضل استمع كذلك بين الله
 كذا آيات عليكم فتعلمون لتعلم لذلك الذين برؤى تعلى آيات الله سبحانه ومنهم من

الشايعه عشره فاذا استاذنوك اى المؤمنون بارسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بعض شأنهم اى الامور التي
 تبهم فاذا من شئت منهم و اذنع من تشاء على حسب اقتضاب الحكمة التي تراها ثم ارشد الله
 سبحانه الى كون عقابهم عقبا و استغفر لهم و في شانته الى ان الاستيذان وان كان بعد مسخ
 فلا يخلو من شايعة تاثير امر الله على الآخرة ان الله غفور رحيم و اى كثير المرحمة و التقدر بالغ فيما
 الى العاقبة التي ليس مرادها غاية قال المفسرون كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم اذا قصد التبر يوم الجمعة ما زاد
 ان يخرج من المسجد لاجتماعهم حتى يقم عيال النجى صلى الله عليه و آله و سلم حيث يلهو فيعرف انه انما قام يستاذن
 فيكون لمن تشاء و منهم قال بظاهر ما ذكرنا الامام يوم الجمعة ان يلبس بديه قال الترمذي اعلم اعدان آل النبي
 اذا كانوا مع فيه صلى الله عليه و آله و سلم في الاجتماع لم يهرأ حتى يستاذن و كذلك ان يكونوا مع الامام
 لا يجتمعون ولا يجرون عنه في جميع من هو من الامامة و الامام من ياذن و لمعان ياذن على ما يرى القول
 فاذن لمن شئت منهم قال العلماء كل امرئ منيع على المسلمين مع الله لا يملكه ولا يخرج من عند الامام

سورة الفرقان سبع وسبعون آية

وهي كية كما في قول الجمهور قال القرطبي قال ابن عباس فتارة الثلاثة كيات منها قلت بالذات
والذين لا يعرفون من اصدا لها اخر الآيات الآية الاولى وانت لنا من الساعاء ما طهره الله اعني طهر
كما يقال وقصوه للماء الذي تروى في قال الا انه في الطهور في اللغة الطاهر الطهر قال ابن الاثير
الطهور يجمع على الطاهرين كذا في الموصف وبالضم المصدر منها طهروا طهروا في اللغة وقصد حسب الجمهور
الى ان الطهور هو الطاهر الطهر ووجه ذلك كونه نازما للثمة وروى عن ابى حنيفة انه قال الطهور هو الطاهر
فاستعمل لثمة في قوله تعالى وسقاهاهم ثم شرابا طهورا يعني طاهرا وانه قال الشاعر في خليل بن ابي علقمة
بجودته اودى بها قلبي على فخره الى ربح الاكفائل غيد من خطابه فغلب الثنا يا يقين طهوره
فوصف الطريق بانه طهور وليس بطهر ووجه القول الاول فغلب وهو جمل ما تقدم من وكاذا تقدم في ذلك
عن ابى حنيفة ولما وصف الشاعر الطريق بانه طهور فانه على طريق الباطنة وعلى كل حال فغلبه الشريف بان
الماء في نفسه طاهر ومطهر فهو قال الله تعالى ويوتل عليكم من اسرارها ليطهركم به وقال النبي صلى الله عليه وسلم
الماء طهورا الثانية ولان بين بينين البينة هي ان يدركك الليل فنت ام لم تنم قال الزهري
من ادركك الليل فغلبت نام او لم تنم كما يقال بات فلان فقاما والمعنى يبيتون لم يدركهم سجدا
على جوارهم وقاما على قدامهم ومنه قول امر القيس في فتيته فبا عند طرس جوارحه نراونا
عن نفسه ونراوله قال النسفي والظاهر انه وصفهم بامير الليل كما ذكره الشافعية والذين
اذا اتفقوا الحرس فوالله عرفت ومنه قوله او انتم لغيره وسمى الجميع التحسين في الاتفاق

وسمي حوثا القتال بوجه قتالين كغير آياتنا نسخ ونشون وقيل ثمان ونشون آية وهي رواية قال المداو
 في قول الجميع الا ان مباح قتادة فانها قال الآية ثلاث منها بعد جود الوداع حين خرج من مكة وجعل يظفر
 الى البيت وهو يركب من طائفة يقتل قوله تعالى وكان من ثمرة نبي اخذ ثمة من قريته قال الشعبي انها كانت
 وموطأ من القول فالتمة من ثمة كما لا يخفى الآية الاولى فشدت والوثاق بالفتح وتجي بالكسر
 اسم الشيء الذي يوثق به كالرباط والشيء اذا بالفتح في قوله فشدت وهو ما غطوه به بالوثاق فاما ما وجد
 واما اذا هو اي فلما ان تموا عليهم بعد الاسر او تغدوا فداو لمن لا اطلاق بكسر عو و والفتى بكسبه
 به الاسير نفسه من الاسر لم يذكر العقل من كالتقاء ما تقصم وانما قد علم من علم الفتى لانه من كراهه الاختلاف
 ولهذا كانت العرب تفرقه بوجه واحد وبقتل الناس ولكن انكسر اذا انكسر اللسان من العلم به فتركه
 الغاية لذلك قتال حتى تضع الحرب وذا هذا اذ الحرب التي لا يقرب الا بهامو السلام الكسر
 استند الوضع اليها وهو لا لها على طريق الجواز والفتى ان العلمين فيكون بين تلك الاسر الى غاية على ان يكون
 حرب مع الكفار قال بها بالفتى حتى لا يكون دين غير دين الاسلام وبقتل الحسن العجلي قال الكسائي
 حتى يسلم الناس قال القزويني بوجه واحد بوجه الكفر حتى تضع الحرب والاعلاء والاربون اذ ابرهم وهو سكا
 بالفتح اذ الكوفة وحده من الحسن عطاها قال الآية تقديم وتأخير والفتى ضرب الرقاب حتى تضع
 الحرب اوزارها فاذا انقضى من قتله الوثاق وقد اختلف العلماء في هذه الآية بل هي محكية او منسوخة
 فقيل انها منسوخة عن اهل الايمان ولانهم كانوا في امة واحدة وادوا لا يمت عليهم والناسخ لما قوله فقتل المشركين
 حيث وجدتهم وهم يقولون انما يقتل في الحرب فقتلهم وهم من طاعتهم وقوله فاما المشركون كما قد بهذا قال
 قتادة ولا يفتك بالفتى وابن جرير وكثير من الكوفيين قالوا والمائة في قوله فقتل المشركين حيث وجدتهم
 شرك الاسلام فامسك الله على تركه كالفاروق وصبيا من ومن يفر من الجحيم وها هو المشرك من قوله
 ابي حنيفة وقيل ان هذه الآية نسخة لقوله فقتل المشركين حيث وجدتهم وهم يقولون انما يقتل في الحرب فقتلهم
 وقال كثير من العلماء ان الآية محكمة وان العلم مخير بين اهل الاسلام وغيره من المسلمين والفتاوى
 قال مالك والشافعي والحنفي والاذناني وبوجه واحد في قوله فقتل المشركين حيث وجدتهم فقتل المشركين
 الراشد من من بعده فلو اذلك وقال حيد بن حبيب لا يكون فداو الاسر بعد الامتحان والقتل في
 لقوله ما كان ينبغي ان يكون لاسرى حتى يخرج في الارض فاذا اسروهم فقتل المشركين حيث وجدتهم فقتل المشركين
 قتل وغيره الثانية فلا تفتوا اى لا تضعها من القتال والجهنم الضحك والذبح عدا الى كفا
 الى الاسلام اى الصلح ابتداء منكم فان ذلك لا يكون الا عند الضميمة قال الزبير منع الله المسلمين
 المشركين ان يبيعوا الكفار الى الصلح واسروهم بوجه واحد حتى يسلموا او اختلف اهل العلم في هذه الآية بل هي محكية
 او منسوخة فقيل انها محكمة وناسخة لقوله وان اخبروا المسلمين فاجتمع لها وقيل منسوخة بهذه الآية ولا يفتك

ان لا تنقض للقول بالفسخ فان الله سبحانه نبي المسلمين في هذه الآيات يدعو الى السلم قبل الحرب
بينه من قبول السلم اذا منع اليه المشركون فالآياتان مكملتان ولم تنقض على محل واحد حتى يحتاج الى
الفسخ او تخصيص بكلمة وانتزاعا على كون مقدر لما قبلها من النبي اى واتم القالبون بالسيف
والجوز قال الطبري اى اخر الامر لكم وان ظلمكم في بعض الاوقات وكذا قوله والله معكم اى انفسه

سورة الفتح تسع وعشرون آية

الحمادة بالاجماع القرطبي وقيل مروان وسعير بن عفرة تربت من مكة والمدينة في شأن الحريية
وهذا الآيات في الاجماع لان الروايات الواردة في الآيات من مكة والآية ولو كان جال موطن
وفناء ومضات يعني استضعفين من آمن بكلمة يعني لم يهلكوه ولم يفرقوا بهم وقيل لم يهلكوا
انهم ومنون ان قتلوا وهو بالقتل والافعال لم يبق قال وطئت القدم اى اذعت بهم وذلك انهم
لما خلدوا مكة عنوة بالسيف لم يغير المؤمنين الذين هم فيها من الكفار ومن ذلك الياسموان اقبلوا
المؤمنين فليسوا الكفار ولا يغيرهم سببه وهو معنى قوله فاضيبكم منهم اى من بينهم معرفة اى شدة
بما يلزمكم في قتلهم من كفارة ويبدأ اصل العروة العيب ماخوذة من العروة الحرب وذلك ان المشركين
سبقوا من الاسلام فقتلوا اهل دينهم قال الزجاج مع قوله فاضيبكم منهم اى اقبلوا اى اقبلوا
وقال الطبري ومقاتل يفرحوا العروة كقصة قتل الخطاء قال ابن جرير العروة من الدية وقال قطرب العروة
وقيل الغرم فغير علم متعلق بان قتلهم اى غير عاينين جوابا لولا انهم فاضيبكم لانهم اقبلوا على قتلهم

سورة المجملات ثمان عشرة آية

هى مدنية قال القرطبي بالاجماع الآيات الاولى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بدينه
فتبينوا من الذين اتينوا وقدموا وكلماتي من التبيين فقبضوا والمراد من التبيين التعرف في امر
ومن التبيين الاثارة وعدم الجحيز والتبصر في الامر الواقع والخبر الواحد حتى تخرج وليقره قال الحسن بن
ان هذا الآية تزلت في الوليد بن عتبة بن ابي سعيد كراية ان تصيدوا فاقوا ما يجعله اول الكلام
لان الخطا من لم تبين الامر ولم يثبت فيه هو الغالب هو جازا فلتعلم يصدر عن علم والحقى بتبين
جوازها بما لم يصحوا على ما قبله من اصحابهم الزطافا بعد على ذلك فتمين لم تبين
الثانية وان طاعتان من المؤمنين فانتوا ابا اعتبار كل فرد من افراد الطاعتين
بينها اى اذا قاتل في قتال من المسلمين فمولى المسلمين ان يسعدوا في صلح بينهم يدعوهم الى حكم الله
فان جئت احداها على اخفى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي الى امر الله فان قاتل فاصحوا

بينهما بالعدل اى فان حصل بينك لاتحدى من اعدى على الاثنتين على الاثرى علم قبل اصدار
فيمكان على المسلمين ان يقاتلوا هذه الملائكة الباغية حتى ترجع الى دارها وكن فان جئت تلك الملائكة
الباغية من ثوبا واجابت الدعوة الى كوابل اعدى على المسلمين ان يعدوا بين الملائكتين في الحكم
ويجروا في الصدا بالباطق لمكر اعدى يخذل على يد الملائكة انظارا حتى يخرج من الظلمة ونورى بحجب
عليها الملقى ثم لم اعدى جماعة المسلمين ان يعدوا في كل اوسعهم بعد ادمهم بهذا العدل اى من اعدى
القتلتين قتال واقطوا في الله سبحانه على المسلمين اى لمعدوا ان اعدى بالاعاولين ومحبته
لم يسترهم بما اشر بهم من الجزاء وقد اخرج الشوكاني ما هو الحق في هذا المرام في شرحه من الاطوار
للنطق ويطعن الكلام على احكام البغى والبغاة في شرحنا سلكنا المبلغ المرفوع الى ابي

سورة النجم من ثمانون آية

كيتية ميمها في قول الجمهور وروى عن ابن عباس الآية منها وى قوله الذين يخشون ربهم يوما
الا اهل الآيات والآية وان ليس للانسان الا ما سعى اى ليس له الا ما سعى به جزاء وعلو لا يتبع
اصلا على احدى هذه الا اعم منصوص بثل قوله سبحانه والفتناهم فرتيم وبثل احدى في تخافتا الانبياء
والللائكة لعباد وشروهم به دعاوا الاحياء للملأهات وقصدت منهم ونفخنا فيهم ولم يصيب من قال
ان هذه الآية منسوخة بثل قوله لا اله الا الله فان الناس لا ينسج طعام من يفسده طعاما قام الدليل
على ان الانسان يتبع به وهو من نبيس سعية كان مخصصا لما في هذه الآية من النجوم

سورة الواقعة سبع وثمانون آية

وهي كالكيتية في قول جماعة من العلماء كالتسوية وعباس وعطاء قل ابن عباس وقراءة الآية
منهاترت بالمدينة وى قوله قللى وجعلون رذلكم انكر كذبون الآية لا يستعد الا المطهرون
قال الواحدى اكثر المفسرين على ان الغيبة على الكتاب المكنون والمطهرون هم الملائكة وقيل
هم الملائكة والمرسل من نبي آدم ومعنى لا يسه نفس الحقيقة وقيل المعنى لا ينزل بالا المطهرون في المعنى
لا يقرؤه وعلى كون المراد بالكتاب المكنون هو القرآن فقيل لا يسه الا المطهرون من الاحداث
والناس كذا قال قتادة وغيره وقال الطلبي المطهرون من الشرك وقال الربيع بن انس
المطهرون من المذنوب والخطايا وقال محمد بن الفضل وغيره معنى الآية لا يقرؤه الا المطهرون و
قال القرطبي لا يجزئهم وركبة الا المطهرون اى المؤمنون وقال الحسين بن الفضل غيرت غير قوله
الاسم لمواسد من اشكل الاتفاق قد عرفت به الجمهور الى منع الحديث من كل مصنف وقيل على ابن جرير

فنهاهم بنصره وقالوا لا نأمنه منكم المسلمين وقال الذين قطعوا بل هو قبيح لعدوه وقتل القرآن
بتصديق من فلي من قطع الحبل وتكامل من قطع من الكثرة واستلغاف العيون في نفسه التي فقال
الزبيري والاك وسعيد بن جبير عكرته واقبلوا هذا الخائن كله الا العجوة وقال القسبي يكره ان يقطع
وقال ابو حنيفة انه بايع جميع الوان القسري العجوة البصري وقال جعفر بن محمد انه البصري خاصة و
قبل يخرس من الخلق قال الاصمعي الذي قل اصل للثبنة لونه ثعلب الواد السائلة يار الكساس
باتمها مع اللبنة ليعين قيل لبيان وقد استعمل بالآية على ان حصول الكفارة وبارهم باس بن
تدمم وخرق ذري بالجماني وكذلك قطع ارجاسهم وخوفا وكذا استعمل بها على جواز الاجتهاد على
تقريب الجوزين والجمت مستوفى في كتاب الاصول الثانية وما افاء الله على رسوله منهم
اي ما رقه عليه من رسول الكفارة والضمير ما يدل على التفسير فاما فبقدر عليه من خيل ولا كركا
يقال وجه البعير سيف رجاءه ودرقه السير وادرجه صاحبه اذا حمل على السير السريع والركاب كركب
من الابل خاصة والغني لم يركبوا تصديقه ليل والابل والاشجار مما اشتد ما قيم بها حرا وما كان
من المدينة على سليمان خيل الكسجاء لرسوله صلى الله عليه وآله وبارك وسلم خاصة فانه اقتصر اصلا
والخاصة لما قد كان يسال المسلمين ان اجسم لم تزل الآية ولكن الله يسلط وسلط على
صوت يشاء من شاءه وفي ذابيان ان تلك الكسجاء كانت خاصة لرسول الله صلى الله عليه وآله من اصحابه
لكنهم لم يوجبوا عليه ان يركب بل يشاء اليها ما يشاء ولم يوجبوا فيها شيئا من شدايد العرب
والله على كل شيء قدير يسلم من يشاء على من ارادوه وعلى من يشاء ومن من يشاء لا يسأل كما
يفعل ومن يشاء من الثانية وما افاء الله على رسوله من ذابيان لمصاف القبي بديان والرسول الله
صلى الله عليه وآله والكر بغير الضمير والكر يد وفتح من اهل القرى موضع قوله ثم لا شدايد ان ذابيان
بني التفسير ومن لم يركب على كل شيء يقتصر على كل شيء لم يوجب عليه الا ان يركب بل لا يركب
بني التفسير فلهذا فبذلك فليس يركب على كل شيء الا على بني الاية وهي قبلها بل منها اخفى واختلف قيل منها
كما ذكرنا قيل خالف وفي ذلك كلام قال المولى بن قال ابن العربي لا دخل فيها الا على من كان في ذلك
والاية الاولى هي قوله ما افاء الله على رسوله ثم هي خاصة لرسول الله صلى الله عليه وآله في التفسير
شدايد والآية الثانية هي ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فهذا الكلام مبتدأ خبره والرسول
اشترطه والاصل في ان كل واحدة منها اقتضت شيئا فانها قد دخل رسول الله صلى الله عليه وآله في كل واحدة
منها وانقضت الآية الا فقال في الآية الثانية ان رسول الله صلى الله عليه وآله اشترط في كل واحدة
من القرى في كونه ليقابل وفيه خلاف في انشاء الخلاف من ان هذا ما افاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله
وما افاء الله على رسوله في الاية الثانية هي في الاية الاولى لانها لا تخلو في الاية الاولى في الاية الثانية

وقال مالك ان الآية الاولى من سورة التوبة فاعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم والآية الثانية هي في بني قريظة
 ان مضاهيها يعود الى آية القتال وقد ذهب المشايخ الى ان سبيل خمس التي هي سبيل خمس الغنيمة وان الآية
 الخامسة كانت للنجي مسلم وهي بعنه لصالح المسلمين فلهذا ورد رسول ولذي القربى واليتامى
 والسبيل والذين آمنوا من المسلمين للولاء لعله يشك في كونه بياضه ولا رسول يكون الملكة ولذا لم يخطي
 وهم شواشم وبنو السبيل لانهم قد تموا من الصدقة فجعل لهم حق في الغني قبل تكون الغنيمة في هذا
 المال على ان يكون لهم جزءا من خمسة رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة قبل ان ياتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا ان كانت المدة خمس قبل ان ياتي رسول الله صلى الله عليه وسلم من خمسة قبل ان ياتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كعامة المساجد وغير ذلك كما لا يكون اى كفى دولة بين ولا غنيمة مستحقة ودين الفقراء والمساكين
 وهم للشئ يتداولوا القوم منهم يكون لهذا مقوله من قوله قال مقاتل الغني في غلبه لا غنيما ولا فقرا
 فيقسمون بينهم على ما بين لهم بجملة ما صارت في المال امرهم بالاعتناء برسوله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
 الرسول اى ما اعطاكم من مال الغنيمة فخذوا وما نهاكم عن اى من اخذوا فافعلوا عند ذلك
 قال المصنف السدي ما اعطاكم من مال الغني فاقبلوه واستكفوا غلبه ولا غنيمة وقال ابن جرير ما اكرم
 طاعتهم فافعلوا وما ناكروهم من حصصتي فاجتنبوه والحق ان هذه الآية حاشية في كل شئ ياتي برسول الله
 صلى الله عليه وسلم امر او نهى او قول او فعل وان كان السبب خاصا فالاعتناء بهم القسط لا خصوص من سبب
 وكل شئ انا ما بين الشريعة فافعلوا ما اياه وادخلوا الدنيا والفقير هذه الآية وان كانت عامة فافعلوا
 باتخاذ امرهم باخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك ما ناهى عنه من شئ من شدة عقوبة تعال وانفذوا الله
 ان الله مثل يدين العقاب فهو ما قبل من لم ياتوا بالامر والرسول ولم يترك ما ناهى عنه

سورة الممتحنة ثلث عشر آية

وهي مكية قال القرطبي في قول المصنف الآية الاولى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم
 في الدين ولم يخرجواكم من دياركم ان تبرؤوا منهم بل من المؤمنين بل انتم لم تقتلوا
 اليهم فقال قسطلت الى اهل ارضهم فاحللت بالعدل قال الزجاج المعنى بوجهه لو ايمانكم بغيره من غير ان
 بالعدول ان الله يحب المقسطين اى المهاجرين ومنى الآية ان الله سبحانه تاجي من اهل
 العهد من الكفار الذين ما هم بالمؤمنين على ترك القتال وعلى ان لا يظهر ادا الكفار عليهم ولا ي
 عن معاملتهم بالعدل قال ابن زيد نوافي اهل الاسلام عند اللوامة وترك الامر بالقتال فخرج
 قال قتادة نفيها فافعلوا المشركين حيث وجدتموهم وقيل هذا الحكم كان ثابتا في الصلح بين النبي
 صلى الله عليه وسلم وبين قريش فافعلوا بالصلح بينكم كما فعلتموه وقيل هي عامة في ما خلافا والى النبي صلى الله عليه وسلم بينه

قال القمي على سبيله تلحق به الحرب ككفر وكان الكفار يزوجون المسلمين بنسبهم والشركات فخرج
 ذلك منه الآية وهذا خاص بالكفار والشركات دون الكافر من اهل الكتاب وقيل مات في جميع الكفار
 مخصصة بخراج الكتابيات منها وقد حجب رسول الله صلى الله عليه وسلم في اوائله في ما لا يفرق بينها
 واليهود والنصارى والعدة وقال بعض اهل العلم يفرق بينها ويجوز اسلام الزوج وهذا الظاهر وان كانت لقوة
 وزعمها به ولو لا ذلك لكانت غير دخول بها فلا خلاف بين اهل العلم في القطع بالصحة منها بالاسلام
 اذ لا حجة عليها واستدلوا ما اتفقوا على المطلوب وهو ان الحكم بالانكاحات بالكفار قال في المسئلة
 من زوج من المسلمين امرأة الى الكفار من اهل الجاهلية قال في الامم والاولاد وقال في المسئلة
 امرؤ من الكفار الى المسلمين لم يمسح بعد اهر با على زوجها الكفار فيكون كزواج المسلم من اهل الجاهلية
 حكم الله به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولله عليه حكمه قال القمي وكان هذا منصوصا في
 في تلك المسئلة فامتنع باجماع المسلمين ولما ثبتت الآية انتقدت قال في المسئلة بنسبها كزواج
 الى الشركات فامتنعوا فقل قوله وان فاعلم شيء ابي ما فخرج من اذ واجبه من ابي بكر في المسئلة
 وقيل لا في وان فاعلم من ابي بكر الى الكفار فاعلمت المسئلة فاعلمت قال في المسئلة
 قال في المسئلة ابي فخرجت وقال في المسئلة تأويله وان كانت القمى كزواج الكفار من ابي بكر في
 الذين ذهبوا الى اجمعهم مثل ما اتفقوا من جهة المرأة التي تزوجها ودفعه الى الكفار
 ولا قوله وجها الكفار قال قتادة وجها وانما هو لان يوطئ الذين ذهبوا الى اجمعهم مثل ما اتفقوا
 من القمى والفقهاء ومنه الآية مستند قد قطع حكما بعد الفسخ وقال في المسئلة في كونه وقطعوا الله الذي
 انتم فيه مسلمون ابي بكره وان شتموا النبي ما يوجب العقوبة عليكم فان اباي ان الذي انتم
 متصفون به يوجب على صاحب ذلك الشاة التي لا يلهيها لاجلها من المؤمنات بياضك ابي
 فامتنعوا بما ينسب على الاسلام وعلى ان لا يشركن بالله شيئا من الاشياء كانتا ما كان فاما كان
 يعم شاة فان سار اهل مكة لقين رسول الله صلى الله عليه وسلم فامتنعوا ان ياتوا جليسا ان فاعلم
 ولا يسرق ولا يزن ولا يقتل ولا يهون وهو كانت تفعل الجاهلية من رؤس النبات ولا يات
 بهن من جنسهن بين ابي بكره وان شتموا النبي ما يوجب العقوبة عليكم فان اباي ان الذي انتم
 المرأة تنقطع لمرور وقتها ولما وليت منكم فذلك الجاهلية من ابي بكره وان شتموا النبي ما يوجب
 وذلك ان يكونا ذواته الا من سقط من يدها عليها وليس لمرور زمانها ان نسبت ولما من
 لما نزل الى زوجها لان ذلك قد دخل تحت النبي من الزنا ولا يصح ذلك في معرفة ابي في
 كل امر هو طاهر فاعلم قال في المسئلة في كل بره قهرى فقال القمى في المعروف النبي عن النبي من النبي
 وبرز الشفر وشق البيه بنسب الوجه والدعا بالويل وكذا حال قتادة وعبد بن السبب محب من

سورة الطلاق أحد اثنى عشر آية

[illegible]

او فارقوه من بعده وقت اى تاركوهن حتى تقتضى ورثنه كما يمكن نفوسهن مع اليقين بما يولون
عليه كمن المفقود وترك المصلحة لمن وانتهى من ذوى عدل مستند على الرجة وقيل على
الطلاق وقيل عليهما قطعا للثنا عشر وسواء المدة القصيرة والام للزنا كفى قوله ثم اذا
تبايعتم قيل ان الموجب واليه ذهب الشافعي قال الاشهاد واجب للرجعة مندوب اليه في الفرقة
واليه ذهب احمد بن حنبل وفي قول الشافعي ان الرجعة لا تقتضى الا الاشهاد كسائر الحقوق وقد
نحوها عن ابي حنيفة ماحد وفيه اشهاد الله ثم الاشهاد بان ياتوا بما شهد به قبل ان ي
وقيل للملح للملح بان يغيروا الاشهاد عند الرجعة فيكون قوله واشهدوا ذوى عدل عنكم فليقل
ويكون قوله واقبلوا الاشهاد اسرا بان تكون خالصة بشدة كذا في ما تقدم من الامور الاشهاد واقامة
الشهادة بوعظ بعض من كان يوم من نفس المؤمن بالله واليوم الآخر لا يلتفت في ذلك
غيره ومن يتق الله يجعل له مخرجا من الشدائد ومن يبد منه من حيث لا يحتسب
اى من وجباته غير ماله ولا يكون في حسابه قال الشافعي والافعال كذا في الطلاق فاعتادى من طلاق
كما امر بسكين لم يخرج في الرجعة في المدة وانه يكون كالمطلوب بعد المدة وقال الكلبي ومن بين
اشهاد الصبي عند المصيبة يجعل له مخرجا من الزنا الى الجنة وقال الحسن مخرجا ما منى به عنه وقال ابو حنيفة
مخرجا من كل شئ ضاق على الناس وقال الحسين بن الفضل من يتق الله في دار الفرض يحل له مخرجا
من العقوبة ويرزق الاشهاد من حيث لا يحتسب اى يبارك له فيما اتاه فقال سهل بن عبد الله
يتق الله في ما لا يحصى من مخرجا من عقوبة اهل البيت ويرزق الجنة من حيث لا يحتسب وقيل غير
ذلك فظاهر الآية العدم والادب بتخصيص مخرج خاص وبطل فيه سياق قوله لا يبارك ومن يتوكل
على الله فهو حسبه اى ومن يتق الله يبارك فيما ناله كفاه الله ما بين يديه
من الامر لا يغيره شئ ولا يغيره مطلوب او انما قد اسو لا يبره شئ قد جعل الله لكل شئ قدرا اى
قدرا ووقفا او مقدرا فقد جعل الله سبحانه للشدائد اطلاقا انتهى اليه وللزنا اطلاقا انتهى اليه وقال الله
هو قد الحيف والعدو الشاكر واللائي يتقون من الحيف من نساءكم من الكبار واللاتي يتقون
من صغركم ليس من نساءكم اى منكم ومنكم كيف عددن فقد عددن ثلاثا اشهر ولائى
لهم محضن لغيرهم ومن وعدهم بالوفاء من يتقون من ثلاثا اشهر فبما وعدت بالوفاء فبما عليه
واكان لا محالة اجلهم ان يفتقروا لهم اى ما افتقروا عدلهم وسع المحل فظاهر الآية ان عدل
المحلى بالوفاء سواكم من طلاقه او منكم فقد تقدم الكلام في هذا من حقه بالبره وسنته في
وحقها بالبحث في هذه الآية وفي الآية الاخرى والذين يتوفون منكم وينسون انما ما بين يديهم
ابعد اشهر وعشر قيل معنى ان ابرئتم ان تفتقروا من جيران جيرانه بغير الفكاك هو ان يظهر ظلال الزنا

من ناس على قدر عقولهم ومن قد حليهم من قلة كان رزقهم من القوت وضيق النجس من قلة
 ما لا يقدرون على الاطعام من الرزق ليس عليه غير ذلك لا يصح كلف الله نفسه الا ما اتاهها
 اي ما اعطاه من الرزق فلا يكلف الفقير ان يخلق ما ليس في وسوله عليه ما يقدر عليه تبلغ اليه
 طاقته ما اعطاه الله من الرزق سيجعل الله بعد عسر راي يسر رزقه وسهولة وسهولة

سورة الحديد اثنا عشر آية

وهي مكية قال القرطبي في قول المصحح وتسمى سورة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الآية يا ايها النبي احذر
 عذرك ما احل الله لك انتكف في سبب نزول الآية على قول الاول قول اكثر المفسرين قل
 الواحد قل انفسون كان النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة فزارته ابانها ما رعبت البعث
 مائة في بيتها مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينزل حتى خرجت مائة ثم ظلمت علماء النبي صلى الله عليه وسلم في ربه حفصة
 الفيرة والكاية قال هذا الخبر في ما ربه ملك على ان لا اقربها ابانها فانتفخت حفصة ما ربه
 تصانعتين انتفخت ما ربه ولم تنزل النبي صلى الله عليه وسلم حتى خلف ان لا يقرب مائة فانزل الله سورة
 قال القرطبي اكثر المفسرين على ان الآية كملت في حفصة وذكر القصة وذكر السبب ان كان النبي صلى الله
 عليه وسلم عند نزيب جنت بئش فتواطعت ما ربه وحفدة ان يقرب الا اذا نزل عليها انما يترك
 ربح ما يقرب في السبب للمراحمي ربيت نفسها النبي صلى الله عليه وسلم منه ضعيف المصحح يمكن بوجهين فخصت به
 حصل بقية مائة من القرآن نزل فيها جميعا انتهى مرشدات اذ واجهات ودراسة ام صدر
 هو الرضا والله غفور رحيم لما فرط منك من تحريم اصل السكك قبل وكان ذلك ذنبا من العباد
 طاعة ما عاتبه عليه قبل انما سابت على ترك الاول قد فرض الله نكح قتلها بما انكروا في شرعهم
 تحليها من غير ذلك فكان انهم قد كفوا عن فعلها على انما فعل المرافع ما ربه على نفسه قال تعالى
 المعنى تعين الله كفارة ما كف في سورة المائدة فطر الله عليه ان يكفر بينه وبين ربه وابتدأ ما عتب ربه
 قال الزواج وليس لاحسان يحرم اصل السكك ونها هو الحق ان تحريم اصل السكك لا يفسد عليهم
 صاحبنا التحليل ما تحريم جوالي انك حلال فيهم وسابت بينه مسلم في نكح السكك لا يزيل على ذلك
 راجع طلبة في الغلاب كبريتة والاعمال في طلبة وقد عتقت الشكا في حله طالع في سوانة
 بلانته في راتك على ابل مجر التحريم بين وجوب الكفارة في ذلك طالع وليس في الآية
 ما يدل على انهم لان الكفارة حابة على تحريم الاصل السكك حال قد فرض الله كفارة ما عتب ربه
 صوفي القصة التي ذهب اكثر المفسرين الى انها في سبب نزول الآية من حرمة الاكل طاعة ثانيا كما قد
 والله هو اكبر اي ليكن ما حكمه في السكك وهو عليه ما يتركه ولا يتركه في قوله تعالى

وذكر في قول قتادة وأقرن الآية ويصنعون للأعوان قال الكشي المفسرين هو من لم يتابعه الكفا
 بنهم من الملوك والناس والقتل لا يمنع حان للدار والمسلح وقيل هو الزكوة أي يصنعون زكوة إسرائيل
 قال ابن جرير وهو يصنع للأعوان في الجاهلية ما يفرضه من قسطنطين أو كثره وأشد ما قول الكشي
 ما جردناه من قوله هذا ما ساء به لم نقره وقاله أيضا هو في ملأ ما الطاعة والزكوة وأشد ما
 قول الراعي في أخلاق الزمن المأثورة شفا تسوية وكثرة واسيلة كثر في يدي يثني إسرائيل
 عن الزكوة من كثر حظها فتم على الإسلام ما ينعموا ما عومر وبنيها التمليل أو قال المفاخرات
 بعض العرب يقول الماعون الماعون قيل هو الماعون على العبد على العموم وقيل هو المستقل من
 منافع الأموال ما يؤخذ من العن وهو القليل قال قطرب أصل الماعون من المأكل والمعن
 القليل نسى أصله قلة ما تركه ونحو ذلك من المعروف ما عونا لأنه قليل من كل شيء

سورة الكوثر

أي ثلاث آيات وهي كآية في قول ابن عباس ما كلبي روحا تلع وتبني قول السدي مكرمه وجاهد
 وقادة الآية فصل الويل للملوك المملوكين على الله عليه وآله وسلم بالدارم على ما قامته الصلوات
 المرفوعة وأشهر البينات التي هي خيال إسرائيل العرب قال محمد بن كعب بن مالك كانوا يصنعون
 لغير الله ونجرون لغير الله فلو كانت ملكا فيهم لكان يكون صلاته ونحوه مثل قتادة وطاهر وكثير
 سليمان عليه السلام وقال سعيد بن جبير لبيك صلاة المبعوثين في الدنيا وقيل في موضع
 البني في أبي اليسرى في الصلوة في آخر صلاة يكون كسب قيل هو أن يرفع يديه في الصلوة عند التكبير إلى خارج
 ويأخذ في قبيل القبلة نحو صلاة الفراء والكلمة في الجوف أو الفراء سمعته من العرب قبيل قتلوا في قتال
 هذا إلى غير هذا أي قبل صلاة قال ابن الأعرابي هو اتصال بالرب في الصلوة بأداء الويل من قوله منازلة منازلة
 احتجاب من كرمي الملوذ قال الأعرابي يتنوى من السجدة من السجدة أو السجدة قال سليمان بن أبي حنيفة لبيك
 بالصلوات ثم كثر في صلاة الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة وطلق القرآن في صلاة الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في السنة من بيان هذا المطلق بنوع خاص فمضى حكم التقييد وقد أخرج ابن أبي حاتم والبيهقي عن
 مالك بن أنس عن حماد بن عيسى عن أبي بن كعب قال لما نزلت هذه السورة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها النعم التي ألقى الله بها على نبي فقال إنها ليست بخير ولكن يا أيها كذا إذا حضرت الصلاة
 أن ترفع يديك إذا كنت في صلاة وإذا كنت في صلاة راسك من مكر كرم فأنما صلاتا وصلوة
 والملائكة الذين هم في الصلاة يسبحون وإن كثر في زينة وإن زينة الصلوة رفع اليدين عند كل ركعة
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : . . . التي قال الله في الاستكثار الربهم ولا تبغضون

وهو من طريق مختار بن جابر
قال ابن اسودس الى رسول الله
واخرج ابن ابي شيبة والبيهقي
في الاخرين ابو الشيخ والبيهقي
فصل لمركب وانجره
المتخرج ابو الشيخ والبيهقي
شاهدين في سنة وابن موديه والبيهقي
فرقت راسك قال الحسن بن مكرم
في الآية قال الصلوة المكتوبة والذبح يوم الاضحية
والذبح يوم النحر الى غير ذلك مما نقله الفسوف
المتعين هو ما ثبت بالانخبار والآثار كما هو المقرر عند الكبار والاختيار بالاشهاد التامين ومنه
الموصول الى التحقيق

آخوالآيات الشرعية

وجملتها مائتان وست وثلاثون آية

والله شاذ الذي خفيت تتر الصالحات

فأتمه طبع في الكتاب من تناسخ طبع العالم الألاب عنوان السيادة والفرقة الخاصة
 البديع العظيم الخلق شريف الخلق مطمح النظر والبرهان والافتتاح والبيان والبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي أرسل رسوله بالهدى دين الحق وبين لفي الكتاب كل ما قبل من الشرائع ودي
 أرسله على فئتين من الرسل ليسد الله المسئلة التي قبل في هذا العلم الحق ودمر في ضلال البين
 حيث ذهب في الباطل وبلغ في الضلالين على السبيل وعلى الظالمين الظالمين وجميع الفخر
 الميامين وقبيل في الغاية القدر من تحرير نسخة العالم والحكمة العقلية في تحرير نسخة آدم ليت
 الا معرفة الصانع العبد وعبادة البارئ المبدئ للعبد لا سبيل اليه ولا دليل عليه سوى التوفيق
 على موافقة التوفيق خاص لا يتاويل فلا سمحانة وان سطر آيات قد تدني من صفات الكواكب
 وقصب آيات ومدة علم صنائع الاعراض والاعيان وتعمل كل فنة من صفات العالم كل فنة
 من قطرات العسل من آيات مشابهة جملة وتبجلا لصفات صفات كماله لكن لا تشد في اليعقول البشر
 الا بتوفيق خالق القوي والقادر قبان وانفع ان عدل المراد ليس بالكلية العباد ولا التوفيق
 لتفصيل الاحكام العليا الدينية والتفسير لشكوك العمل والحرمة البقية وقد اتفقدت مصداق
 اهل العلم لمجم آيات الاحكام وتفسيرها وكشف من هليلها وخبرها واقعة العمل عليها واقعة
 المرجع اليها انما التفسير للملك المدعو بتفصيل المراه من تفسير آياتها
 فانه على ما فيه من الاجازة والاقتصار منطوق على نواحي شريكة كادهمون تاكلها واقولب تشريها
 وتتم على عبادك لطيفة تحال في الذكر في المعان وغيرها كيق ومعنا حمر ابا القرايا الحسن وكبر
 عقود الجمان وتلا لمراد عقبان تبا فانه انزعجت للشاذين ودا فانه انزعجت للشاذين نشط
 باصفاته اذ ان احصاه السومدين وتطرب لاستماع اسجاع الجماعات الميامين كقابل روضة تلاك
 من رياض القاطن الفنون ووجه تجري من تحتها العيون سه هي تروى الا بصار بل جنة
 الا فرح من يغفر بها الغفران لا بد باخر فمادونهما ودرجوي بالجواهر تزدري في كيف وجاس
 من واث الصلوة كابر اعم كابر دعوى لا شرف الفخر واليه من فانه كبر في غيبي لدية في الكرم
 المصداق رحيم كرم في ضابلي رحمة الصان العبد والاعراض وقد واث الاطلاق التي في الطب
 من نسائم الاسما عظمه هذه السبعة الحرة والجور بالعدل للخطا قبل البناء والخطا
 لونية الخطا بين التحصيل المود

واکمل من اجدد محاسن تحقیقات فی علوم الشریعة البیضاء نامہ السیف والمسلمین بعباد
 اہل الحق والیقین تاجی البیع وجامع اسرار اللججین کرم من بدعة قد خلت بیدہ بیوتہا وکرم
 سنتہا من بنار واطم شہوتہا ونبیہ الذلعة الاخر محیی سنتہ النبی المختار وایامہ من فخرہ
 ہو کوکب ہندی الغوی سیدہ ۱۰ غوار شاد ونبی طالمسندہ اکرم من فاضل شہدت لہ
 الاضداد الفضل الہیل ۱۱ مع الکرام والفضائل فلیغنی اقارنہ بفضائل لم تحصر
 ذوالنساب الوضی ال ۱۲ سیا سنی البندی رب التالیف المشوہ بنفاش الاولی
 التصانیف المتعین ۱۳ انطوق والغرور اقل اسما واما الابی فضل واکمال البلیغ النبی
 الملائم ذو الراتب العلیا والفضائل الکرام طام الکلیث الضفرام الذی غری المشرق من
 بجاریہ وقل فی المغرب من دیار بیکیت لا تدع جرد المنہ انصوات سنتہ السنیہ واثام ذواتہ البیہ
 المذنیہ مثل یحیٰ الیسف بالنعی ام الدرداء العسی الممشور بالی الامل عالم بالمباقل لغنی تمک
 الماوصاف الرضیہ والحادی الرضیہ ذوالنرایا البیہ والمناصب العلیہ سائر المفسرین للکلام المبین
 نواب والا جاد امیر المملک سید محمد صدیق حسن خان بہادر لکڑال بالغز
 والعلی والتمنا صرافتی السجوع بالطرفا واکمال السجوع بالشجر اوتاد قدامہ بطیج ذوالسفر الطبع
 بامر والعلی وکلمہ الغالی ذوالرقہ الرضیہ والافغان الرضیہ صاحب لغز وانشان محمد علی شجاک
 فی الطبع الواقع بکثو وکان لیلع الطبع والوضع فی شہر العصف للظفر من شہر سنۃ الف
 واثنتین واثنتین تسعین من ہجرہ البنی الامین مکی اسد علیہ وعلی لک وحبہ امین الی یومنا
 وبعثہ من غیب الفضائل الہیالہ وبتصحب الکمالات الجزائیہ ذوالحمد الہی المولود
 سید محمد عشوق علی البقاہم اسد تعالی ماشر القرآن وقلی وانا انصبا الدی ربنا
 العالی الضعیف الخال ذوالنقار احمد النعمانی سالفی البوقالی غفراسلہ والذی

باخرج ختم البیہ کتاب تطلیل المرام فی تفسیر لک الکلام من حقونہا عاقلہ کرامتہ
 احمد علی صاحب احمد بہو بالی سلمہ اسد تعالی

وحید عصر مستثنای عدلان زکسطہ فیض باطن بہر وافتد فرشتہ طلعت قدسی رحلے شریعتہ سید عالی مناقب	امیر المملک صدیق الحسن خان عیدش مطلع انوار ایمان زیوسف مہیہ سرطون مہیہ	سربالیف داندیش بہروز علی وفاطیہ الماحضہ جان تہ عیالہ وانش صاحب مد کفش گوہ اصالی
---	---	--

اگر از هر دو سبب الغرض از وی این اسباب پیش بکار آید نمی دانم که اذن بارید گواهی می دهد که هیچ چیز مجموع که کسی بر سینه نمی آید نزدیک نخل و جنت نشاء	یادم هر دو با هر گواهی سختی است زند و هرگز برای رقص گزیده و بجا درین تن ناهنگامی رقص یکی تفسیر از آیه است احکام مراسم شد از ندی الهام	کتابین قیامه باغ جواد نیا پیش او پیش از پاد بسی فضل و مهر و ستایش مفسر کرد فرما نوا - سینه بل که شست و گشت و شست به تفسیر از آیه است احکام
--	--	---

قصیده تیار خ طبع کتاب نیل المرام بخیمه قلم بلاغت نعم کو سیر محمد با طبع صامت
به عابد فرزند مولوی سید محمد شوقی مولی علیه الله تعالی

بر نشان ای خانه بسط سدا نقش کن ذات پاکش خالق و هر شی بود مخلوق او قاصد و قمار و غفار و دود و دهم احد از عطایش جمله موجودات با شکل چنان بسکه حوش تا تمام و حادمان معروف بود مور و انافتنا مطلع شمس و الفیض هست و انت بلوی مهدی بال عشق و عشق ما و اوج اصطفا خورشید برج و الفیض با دانه عابد صلوة و هم درود و هم سلام بعد ازین من می نگارم آنچه مقصود است ای خود بکشا در گنج معانی راز لفظ ای قلم معروف و خرم مقام گشتی ست حجت آن افصح سر دفتر اهل زمین عالم جمله علوم و صاحب فضل و کمال ماهر بر اسل در فرع و مفتی احکام شرع مر فیان را صرف علم از فیض و در علم و فن آفتش و هم سیبویه و سینه سینه اش را گنج اگر گیرند از دین و سر	تا شود ذی بال با محمد رب العالمین ملک ملک او بود از عرش تا فرش زمین هم کریم و هم رحیم و هم غفور و هم بین و در بقایش جمله مخلوقات با کف و چین خانه را جولان کنم در غایت تمام المبین مقطع فرمان الازمست للعالمین مقتدای و در جهان و حامی دین زمین لیس شلک در ثنائش گفت جبریل این بر رسول دال و اصحاب ثنائش معین تا بود روشن سواد دید بای ناظرین لولوی شموار کن بر فاقم کاغذ زمین کن نقش بر سر قرطاس نقش منبرین حجت آن افصح سر علقه اهل زمین عالمان و جالان را فایده اوجیل زمین واقع مقبول و مقبول است خجسته آن بن نویانش نیز گشته محو لفظه منین بوده انداز شک فضا شسینه نشان زمین خارش متعاجز گنج شامگان گرد زمین
--	--

نام او نواب صدیق الحسن خان کد
 نیز چرخ المارت ماه و چ عس و جاه
 چشمه فیض و طاهر بچلو کرم
 در صالت بی عدل و در ...
 گر کشد روز و غاصه ...
 از طراز و صف ذ ...
 رشک و حجاب در ...
 تابو و در برج جزا تیر گردن مستقیم
 حلقه در گوش جنابش بار اقبال شرم
 خوشترک شریقی آیات احوالی خوش
 عالمی را آنچنان مست می ارشاد کرد
 از بهر انوار شرح ادب و ان عالمان
 چون مرتب شد بهجدش این گرامی نشود
 صفهایش عارض حورش نمی زید مثل
 حیرت لب بسته میدارد و درین تحریف
 چون دکان باز میشد لام زلف لبتان
 عابد بودم بفکر سال طبعش نگدان
 از شیر آغاز بسم اعدکن سالش رقم

انهر و این بعلم صغیرت ما و بسین
 قهرمان آسمان صولات امیر المومنین
 وصف ذاتی و صفاتی جمله با دانش قرین
 آرزوی اولین و آب روی آخرین
 بیستش میرج را سنان و زن پرده نشین
 صفه قرطاس شد مجلعت و دو چرخ برین
 خلق کفکش کمن داودی شامه باقیمین
 تا معین بر باشد لطف شمس بسین
 فتح و نصرت یا حدش از فضل رب العالمین
 روح قاضی بر این تفسیر گوید آفرین
 شد مضامین با دود صاف و کمالش پاکین
 با بلان را نیز لزمانی مست چشم خرد بین
 دست او بوسید لا فطر ادب روح پاکین
 حرفایش با دمه هم نباشد این چنین
 سلک خورشید است یا عقد شریاست این
 نقطه اش اشبه بناوت آهوان ششپن
 خورد و در گوش من این آواز از چرخ برین
 زایل سودای کفر است و مقبل السکین
 ۱۲۹۲ ۱۲۹۱

صحت نامه نیل المراه من تفسیر آیات الاحکام

صواب	خطا	مطلوب	صواب	خطا	مطلوب	صواب	خطا	مطلوب
۲	۹	۱۳	۲	۹	۱۳	۲	۹	۱۳
۳	۴	۱۴	۳	۴	۱۴	۳	۴	۱۴
۴	۵	۱۵	۴	۵	۱۵	۴	۵	۱۵
۵	۶	۱۶	۵	۶	۱۶	۵	۶	۱۶
۶	۷	۱۷	۶	۷	۱۷	۶	۷	۱۷
۷	۸	۱۸	۷	۸	۱۸	۷	۸	۱۸
۸	۹	۱۹	۸	۹	۱۹	۸	۹	۱۹
۹	۱۰	۲۰	۹	۱۰	۲۰	۹	۱۰	۲۰

صوف	سطر	خطا	صواب	صوف	سطر	خطا	صواب	صوف	سطر	خطا	صواب
١٩	٢٥	نصفا	نقما	٢٤	٢١	هتنته	استقر	٢٤	٢٢	خطا	صواب
١٤	٨	لنقنته	لنقنته	٢٩	٢٩	سرد	سرد	٢٩	٣٣	نككون	نككون
١٥	١٥	اششر	مرد اششر	٢١	٢١	قا	قا	٢٩	٣٣	٢٩	٢٩
٢٠	٢٠	او	اقو	٢٥	٢٥	لميسر	لميسر	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢١	٢١	القرطى	القرطى	٢٨	٢٨	شبر	شبر	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
١٨	٢	جرج	جرج	٢١	١٨	اجنائة	اجنائة	٢١	١٨	١٨	١٨
٢١	٢١	لعموم	لعموم	٢٢	٢	أشون	القرآن	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٣	٢٣	ردوا	ردوا	٢٩	٢٩	مشم	مشم	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
١٩	١٣	بضنا	بضنا	٢٣	٢	النعينة	النعينة	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٠	٢٢	اوى	اوى	٢٠	٢٠	لنسانم	لنسانم	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٠	٢٠	اسمر	والستر	٢٢	٢٢	دست	دست	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢١	٣	العدد	العدد	٢٢	٢٢	الفرزم	الفرزم	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٩	١٩	فائل	فاحصر	٢٥	٢٥	يلن	يلن	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٢	٢٢	الشيبي	الشيبي	٢٣	٢٣	الايلا	الايلا	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٢	٨	سنته	سنته	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٤	٢٤	المغية	المغية	٢٩	٢٩	والسما	والسما	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٢٣	١٣	الفرقة	الفرقة	٢٩	٢٩	الفرق	الفرق	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٢٩	٢٩	لم	قال لم	٢٤	٢٤	يزلن	يزلن	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٣	٢	بيان	بيان	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٣	٢٣	اسباب	اسباب	٢٨	٢٨	قروته	قروته	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
٢٥	١٣	هنا	هنا	٢٠	٢٠	المصيدة	المصيدة	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٠	١٤	لغت	لغت	٢٢	٢٢	لغناه	لغناه	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢١	٢١	فمس	فمس	٢٣	٢٣	يزلن	يزلن	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٩	٢٢	وى	وى	٢٣	٢٣	الحرة	الحرة	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٠	٢٠	رج	رج	١٠	١٠	انضم	انضم	١٠	١٠	١٠	١٠
٢٠	٢٠	جرج	جرج	٩	٩	التبذ	التبذ	٩	٩	٩	٩

من تزيينات الكلام

صفر	سطر	خط	صواب	صفر	سطر	خط	صواب	صفر	سطر	خط	صواب
٩٨	٢١	أوه	اد	٩٩	٢٣	اثبت	اثبت	٩٨	٢٢	الثلاث	الثلاث
٣	٢	قرعة	قرعة	٨٠	٣	ثشرت	ثشرت	٩٣	٩	حرا	حرا
٥	٤	شرى	شرى	٥	٨	وفا	وفا	٩٣	١١	الافان	الافان
٥	١٠	افزاع	افزاع	٥	١٤	بثيت	بثيت	٥	٣	مع الة	مع الة
٥	١٠	شحنة	شحنة	٥	٢٤	انه	انه	٥	١٨	فقا	فقا
٥	٢٠	شحنة	شحنة	٥	٨	ابو عمرو	ابو عمرو	٥	٢١	مطلم	مطلم
٥	٢١	ودوا	ودوا	٥	٢٤	يسروا	يسروا	٥	١٩	البند	البند
١٠١	٩	تقصون	تقصون	٥	١٢	تقص	تقص	٥	١١	الثلاث	الثلاث
٥	١١	العامة	العامة	٥	٢٦	ستينا	ستينا	٥	١٩	ليل	ليل
٥	٢٢	بنية	بنية	٥	١٤	رسيد	رسيد	٥	١٤	٥	٥
١٣	٩	التوبخ	التوبخ	٥	٢٦	الاقام	الاقام	٥	١٣	لمع	لمع
١٣	١٢	قيا	قيا	٥	٢٤	الاسا	الاسا	٥	٩	شم	شم
٥	٢٣	فاكشتا	فاكشتا	٥	١٤	ودو	ودو	٥	١٢	عطا	عطا
١٠٥	٢٢	اي	اي	٥	١٥	رو	رو	٥	١٩	التيغ	التيغ
٢٤	٣	يكن	يكن	٥	٢	رو	رو	٥	٥	لتيغكم	لتيغكم
١٩	١٠	اسلم	اسلم	٥	٢٢	يرد	يرد	٥	٢٥	قلا	قلا
١٠	١٤	ادر	ادر	٥	٢٣	بايس	بايس	٥	١٩	التبني	التبني
١١	١٤	فيعد	فيعد	٥	٩٥	خطا	خطا	٥	٢٢	اسوام	اسوام
٥	١٥	الهدري	الهدري	٥	٢١	خطا	خطا	٥	١١	بنو لدم	بنو لدم
١٢	١٣	نمود	نمود	٥	١٨	قضا	قضا	٥	١٢	سن	سن
٥	١٩	اسبب	اسبب	٥	١	لنوه	لنوه	٥	١٤	بلفر	بلفر
٥	٢٥	تنيب	تنيب	٥	٢	مادرا	مادرا	٥	٢٣	خطا	خطا
١٢	٢	د	د	٥	٥	دخ	دخ	٥	٢٥	تينيغ	تينيغ
١١٩	٤	عك	عك	٥	٥	دنيك	دنيك	٥	٥	٥	٥
٥	١٩	٥	٥	٥	١٩	٥	٥	٥	٢٤	تعب	تعب
٥	٢١	امرة	امرة	٥	٢١	٥	٥	٥	٢١	امرة	امرة

صفر	سطر	خطا	صواب	صفر	سطر	خطا	صواب
١٢١	٨	من خطا	من خطا	١٣٧	١٢	ابی	ربی
٢٢	٢٢	الغنية	السجدة	١٠	١٠	لشركا	لشركوا
١٣٢	٨	الملك	ربى	٢٣	٢٣	قروة	-
٢٥	٢٥	انه	وانه	١٣٤	٥	منادى	لانه
١٣٣	١	كفر	بل كفر	٢٥	٢٥	فترع	فترع
٢٣	٢٣	شهادة	شهادة	٢٩	٢٩	ليتنا	ليتنا
١٣٤	٥	يتبع	يتبع	١٣٥	١٢	نصرو	نصرو
١٥	١٥	قامت	قامت	١٣٦	٣	يعز	يلز
١٦	١٦	اش	اش	١٣٧	٢٩	بنونو	بنو
١٤	١٤	-	-	١٣٨	١٤	فشرد	فشرد
١٢٥	١	عشتم	عشتم	١٣٩	١٥	تخفيرا	تخفيرا
٦	٦	الستير	الستير	١٤٠	٨	مادته	مادته
٥	٥	نظية	نظية	١٤١	٨	ونهم	ونهم
١٣٦	٣	رجس	رجس	١٤٢	٢٣	برقب	برقب
١٣٧	١	صيدا	صيدا	١٤٣	٥	شرك	شرك
١٠	١٠	قتل	قتل	١٤٤	٤	الملك	الملك
٥	٥	بند	بند	١٤٥	١٥	تفوقا	تفوقا
١٣٨	١٣	اشكل	اشكل	١٤٦	١٩	اغذ	اغذ
١٤	١٤	والذي	والذي	١٤٧	٢٤	سقاته	سقاته
١٥	١٥	نوفت	نوفت	١٤٨	١١	نوصيه	نوصيه
١٣٩	١	التنزي	التنزي	١٤٩	٨	النبي	النبي
٥	٥	او يبره	او يبره	١٥٠	١٣	و	و
١٢	١٢	اغذ	اغذ	١٥١	١٠	عدو	عدو
١٣٠	١	يفتح	يفتح	١٥٢	٢	تصوي	تصوي
١٥	١٥	خافا	خافا	١٥٣	٢	للتبني	للتبني
٢٣	٢٣	بعدا	بعدا	١٥٤	١٤	الفتني	الفتني
١٣١	١٥	دوا	دوا	١٥٥	٢٣	سبلا	سبلا
٢٤	٢٤	ان ان	ان ان	١٥٦	١٤	ان	ان
٢٥	٢٥	ان	ان	١٥٧	١٤	ان	ان
١٤	١٤	ان	ان	١٥٨	١٤	ان	ان

فہرست السور المشتملة علی آیات کھام المذکورة فی الہرام

اسماء السور	اسماء السور	اسماء السور
سورة البقرة ۲	سورة آل عمران ۵۶	سورة النساء ۵۱
سورة المائدة ۱۰۵	سورة الانعام ۱۳۲	سورة اعراف ۱۳۵
سورة الانفال ۱۳۴	سورة براءة ۱۳۳	سورة هود ۱۵۲
سورة النحل ۱۵۶	سورة الاسرار ۱۵۹	سورة طه ۱۶۳
سورة الحج ۱۶۳	سورة النور ۱۶۵	سورة الفرقان ۱۶۶
سورة القصص ۱۶۶	سورة محمد صلی اللہ علیہ وسلم ۱۶۷	سورة الفتح ۱۶۹
سورة المجرات ۱۶۹	سورة النجم ۱۷۰	سورة الواقعة ۱۷۰
سورة الحديد ۱۷۱	سورة المجادلة ۱۷۱	سورة الحشر ۱۷۲
سورة المتحنة ۱۷۲	سورة الجمعة ۱۷۳	سورة المنافقين ۱۷۴
سورة الطلاق ۱۷۷	سورة التحريم ۱۷۸	سورة فوج طہ ۱۷۹
سورة المزمل ۱۷۹	سورة المدثر ۱۸۰	سورة ارايت ۱۸۱
سورة النکوثر ۱۸۵	تمت	تقر فضل اللہ عنہ و جیل

Checked
1987



واسطے سند اس کے کہ کتاب پہی ہوئی فاضل
علوی کی ہے مہر مستحیج ثبت کی گئی فقط

۲۲/۱۲/۸۰
الف ۱۴

